

# مساهمة تجار رشيد في الإمدادات السلعية لإستانبول في القرن الثامن عشر\*

د. فايزة محمد محمد حسن ملوك

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب - جامعة دمنهور

مثلت مصر للدولة العثمانية منذ أن وقعت تحت سيطرتها سنة ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م أهمية كبرى مكانياً، واقتصادياً، وعسكرياً؛ لذا اعتمدت عليها في تدعيم احتياجاتها العسكرية، والاقتصادية، في أرح الفترات السياسية التي مرت بها من محن داخلية في بعض ولاياتها، علاوة على تمرد الإنكشارية<sup>(١)</sup> و التهديدات الخارجية<sup>(٢)</sup>. مما كان له أثر سلبي على اقتصادها، وأوضاعها المالية؛ لذا لجأت إلى مصر التي وصفت بأنه درة التاج العثماني.

والمعروف أن موقع مصر أهلها لنشاط اقتصادي واسع، وتؤكد الوثائق أن مصر رغم أزماتها السياسية؛ ومنها الصراع بين البيوتات المملوكية والذي أثر على الغلال الواردة من الوجه القبلي للوجه البحري؛ مما أدى لعجز بعض الثغور في أحيان كثيرة عن أداء مهامها من تصدير الغلال للخارج، وكانت أكثر الثغور تائراً بذلك الإسكندرية، ولذلك اتجهت الإدارة العثمانية إلى ثغر رشيد، لعدة اعتبارات وهي: موقعه الجغرافي الذي أهله ليكون ملتقى الوجه البحري بالوجه القبلي ليسهل عملية نقل الغلال منه إلى الأول؛ كذلك أراضي الخصب التي تميزت بإنتاج محاصيل متنوعة يكثر الطلب عليها داخلياً، وخارجياً، يضاف إلى ذلك اشتهاره بتجار تخصصوا في تجارة هذه المحاصيل إلى جانب سلع أخرى احتاجت إليها إستانبول؛ ومن ثم كانت رشيد تمثل المصدر الرئيسي للدولة العثمانية لسد احتياجاتها من السلع في وقت اضمحلت فيه مكانة الإسكندرية، لتأثرها بالإضطرابات السياسية في فترة

---

\* هذا البحث تم إلقاؤه كفكرة في أشغال الملتقى الدولي السابع الذي نظّمته الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية بالتعاون مع المركز التونسي العالمي للدراسات والبحوث والتنمية حول موضوع (التجارة والتجار عبر التاريخ) بمدينة المنستير (تونس) في الفترة من ١١ - ١٣ ديسمبر ٢٠١٤م.

البحث، منها الصراع بين الأمراء المماليك، لكن يلاحظ مع ازدياد نفوذ على بك<sup>(٣)</sup> الكبير سياسياً، بسبب موقفه من الدولة العثمانية<sup>(٤)</sup>، والفترة التي جاءت بعد القضاء عليه شهدت مصر خلالها اضطرابات سياسية خاصة في عهد مراد بك وإبراهيم بك، أثردوره على النشاط التجاري ما بين رشيد وإستانبول.

\*\*\*

تشير الوثائق أن تجار رشيد قاموا بدور مهم في تزويد إستانبول بالسلع بعد أن وفرت لهم الإدارة عدة تسهيلات منها تخفيض الضرائب المقررة على السلع المصدرة، ونولون (أجرة الشحن) نقلها إلى هذه الجهة، بل ودفعها لهم على اعتبار أن معظم هؤلاء التجار كانوا يقومون بنقلها بواسطة وسائل نقلهم البحرية لكي يحصلوا على هذا النولون لصالحهم لتحقيق مكاسب مزدوجة عن طريق الحصول على ثمن هذه السلع من ناحية، ونولونها من ناحية أخرى، كذلك أخذ التعهدات اللازمة على الرويسا<sup>(٥)</sup> العاملين على تلك الوسائل في حضور قاضي الثغر<sup>(٦)</sup> وقبودانه<sup>(٧)</sup> ووكيل خرج<sup>(٨)</sup> السلطنة، ودفتردار<sup>(٩)</sup> مصر، وأميين الجمرك<sup>(١٠)</sup> وسردار<sup>(١١)</sup> مستحفظان قلعة مصر، وبعض موظفي الأنبار الأميرية<sup>(١٢)</sup> مثل الشاد - المسئول عن تجميع الغلال بها - بشأن توصيلهم للسلع المحملة على تلك الوسائل إلى هذه الجهة دون خسائر، وكذلك توصيل ثمن هذه السلع بعد بيعها هناك لأصحابها برشيد أو الشراء بثمنها سلع من أسواق إستانبول حسب رغبة أصحابها.

لذا اشترط في هؤلاء إلى جانب خبرتهم بركوب البحر، الأمانة، والاستقامة ضمناً لتنفيذ ذلك، يضاف إلى ذلك من هذه التسهيلات فتح باب التجارة بين تجار رشيد، وأمثالهم من إستانبول خاصة، وأن معظم تجار رشيد كانوا من العثمانيين، والباقي من المصريين، والروداسة، وأهل استانكوى (جزيرة قريبة من إستانبول) ، والشوام، وقلعة من الفرنسيين، والأرمن، والقبارصة، والسلانكيين، والبنادقة، والساقزيين، واليونانيين، والأزميريين، فقد استطاع هؤلاء التجار أن يحققوا مكاسب من وراء ذلك بروج سلعهم بأسواق إستانبول، أو بتكوين صلات تجارية مع بعض التجار بها أو تدعيمها أكثر بتكوين شركات بينهم سواء داخل رشيد أو إستانبول بهدف التوسع في الإتجار في السلع المربحة كل ذلك يتم من خلال الالتزام بقوانين الإدارة بشأن الخضوع لإجراءات التفتيش على تلك السلع ووزنها، وشحنها

بواسطة الجمرک، والجهة المرسله لها للتأكد من سلامتها، أو أن تكون من السلع الممنوعة كالبارود، والحشيش إلى غير ذلك، فضلاً عن مراجعة بوالیص شحن هذه السلع ومطابقتها بها منعاً للتجاوزات، وينطبق الحال على السفن، والمراكب التي ترتبط بلادها بمعاهدات تجارية مع الدولة العثمانية، والتي یضمن قناصلها قیودانات هذه الوسائل، والتي عرفت باسم "النصارى المستأمنة" أي یسمح لوسائلهم أن تعمل إلى جانب سفن المسلمين في نقل البضائع السلطانية إلى إستانبول وفق أوامر سلطانية، ویسبق شحن مثل هذه السفن صدور فرمان من الديوان العالی بالقاهرة یحدد فيه اسم السفينة، وربانها، وضامنها، ووجهتها، وحمولتها ثم یسجل هذا فرمان في محكمة الثغر، ویصدر من الحاكم الشرعي تصريحاً إلى الديوان یسمح بموجبه للسفن المستأمنة بالإقلاع<sup>(١٣)</sup> ولما كان ثغر رشيد غير مهياً لخوض السفن الكبيرة به نظراً لقله عمقه فقد كان يتم نقل السلع منه على مراكب صغيرة إلى ثغر الإسكندرية لتفريغها على السفن الكبيرة التابعة لتجارها أو یملكها أشخاص آخريين تمهيداً لنقلها إلى إستانبول، أو لصالح كيلار السلطنة<sup>(١٤)</sup>.

تصدرت قائمة هذه السلع الحبوب حيث اشتهر بها كثير من تجار رشيد باعتبارها عنصراً غذائياً رئيسياً فمنهم من تخصص في تجارتها بصفة عامة، بل وجمع بينها، وبين سلع أخرى بحثاً عن المزيد من المكاسب مستغلين خبرتهم بها أيضاً من ناحية، ومعرفتهم بزيادة الطلب عليها من قبل أسواق إستانبول من ناحية أخرى، ومنهم من تخصص في سلعة واحدة أو أكثر من هذه الحبوب تبعاً لحجم رؤوس أموالهم، وخبرتهم بتجارتها ورواجها.

ومن أمثلة التجار الذين تخصصوا فيها وجمعوا بينها وبين سلع أخرى أرسلوها على فرقاطة<sup>(١٥)</sup> حسين غانم قبودان، والذي شحن أرزاً قدره ١١٩٢ إردباً<sup>(١٦)</sup>، و ٨٠ غزاوية (جوال) عدس، و ١٣٠ قفصاً سكر منعاد وتبع، و ١٨ رطلاً<sup>(١٧)</sup> فلفل، و ١٠٤٠ رطلاً قرفة، ومن السنامكى<sup>(١٨)</sup> غزاوية واحدة (بواقع ٢٦٠ رطلاً) ومن الزنجبيل بواقع ٥٧٥ رطلاً، والخيار الشنبر<sup>(١٩)</sup> بواقع ٩١٠ رطلاً والأجزاحارة بنحو ٦٨٥ رطلاً تم شحنها بحضور أحمد كتحدا<sup>(٢٠)</sup> عزبان<sup>(٢١)</sup> قلعة مصر سابقاً، لنقلها إلى كيلار السلطنة، ولنفس الجهة أيضاً ألحق بهم فرقاطتين الأولى خاص بالتاجر رينا فرنسيس Rena Francis ويحمل ٥١ غزاوية عدس، و ١١ قفصاً سكر تبع، و ٣ جوالات حنا، و ٥ زلعات من زيت الزيتون، وقفصين من

الأدوية، والثاني خاص بالتاجر حسين قبودان مقرو أوغلي ويحمل ١١٥ غزاوية عدس، و ١٨٤ غزاوية حمص، و ٧٠ قفصاً سكر تبع، و ٤ أقفاص أدوية، و ١٤ زلعة زيت الزيتون<sup>(٢٢)</sup> كذلك أرسل ستة من التجار على شايقتهم<sup>(٢٣)</sup> كلاً على حده ٧٣ غزاوية أرز أبيض، و ٣٠ غزاوية عدس، و ٥٠ قفصاً سكر تبع، برياسة كل من محمد، وحسن، وصمات، وقره حسين العثمانيون، وعلي الرودسلي، وأحمد المرابط لبيعها بأسواق إستانبول<sup>(٢٤)</sup>.

ثم أرسلوا بعدها لنفس الجهة خمسة شايقات محملة ب ١٧٣٦٥ أقه<sup>(٢٥)</sup> حمص، و ٢٠٢ قفص سكر تبع منعاد، بالإضافة إلى خمسة غلايين<sup>(٢٦)</sup> وفرقاتين وشايقة بواسطة رويسا عثمانيين، ويونانيين محملين ٢٦٣٦ رطلاً فلفل، و ٩٤٠ رطلاً قرفة، و ٥٦ رطلاً زنجبيل، و ٨٥٨٥ رطلاً أجزاء حارة، و ٣ شوات حنا لصالح كيلار السلطنة<sup>(٢٧)</sup> كلك تعهد كل من الرويسا حسين، وقره حسن بشايقتهما، وقره قسطة، وجورجي مصطكي Gorgy Mustoki ويورجي قرياش Yorgy Kerbash اليونانيين، وأحمد قبودان الشهير بالمرابط، ودياكو فيلنيه اليوناني Vielnieh Diako، بفرقاتهما، ومحمد قبودان اليازجي<sup>(٢٨)</sup> وخليل قبودان أوغلي بغليونهما بتوصيل ٩٣٠ زنبيلاً و ٤٦٣٨ أقة أرز أبيض و ٢١ غزاوية عدس، و ٥٠ قفصاً سكر تبع لصالح تجار تخصصوا في تجارة هذه السلع لبيعها بأسواق إستانبول، وقد تم تسليم نولون نقلها إلى هؤلاء الرويسا بواسطة دفتردار مصر<sup>(٢٩)</sup> كما أرسل كل من سالم السكندري، ومصطفى السيواشي، وسليمان ويوسف القبودان، وحسن قره حسن الرودسلي تجار الأرز، والسكر، والشعيرية كميات من تلك السلع قدرت بنحو ١٨٧٠ إردباً أرز أبيض، و ٢٠ قفصاً سكر، و ٢٠ قنطاراً<sup>(٣٠)</sup> شعيرية لبيعها لتجار معرفتهم بأسواق إستانبول<sup>(٣١)</sup>.

وبناء على الأمر السلطاني الصادر في سنة ١١٣٤هـ/١٧٢٢م إلى محمد باشا<sup>(٣٢)</sup> النشانجي والى مصر (١١٣٣ - ١١٣٧هـ/١٧٢٠ - ١٧٢٤م) فقد قام الأخير بإصدار بيورلدي<sup>(٣٣)</sup> إلى قبودان الثغر بتوفير كميات من الأرز الأبيض، والعدس، والسكر لصالح المطابخ السلطانية، فتم شراء نحو ٣٦١١١٠ أقة من الأرز، و ٢٧٤ زنبيلاً عدس، و ٢٨٢ قفصاً سكر مجلد، ومنعاد، وتبع؛ من بعض أعيان تجار رشيد تم توزيع هذه الكميات بعد نقلها من ثغر رشيد إلى ثغر إسكندرية تمهيداً لنقلها من الأخير إلى هذه الجهة على خمسة

غلاويين برياسة كل من أحمد المدلجي، وأحمد الرودسلي، ومصطفى بن حسين، وعثمان بن مصطفى، وخليل الإسلامبولي القبودانات بعد أن قبض هؤلاء نولون الشحن<sup>(٣٤)</sup>. ثم توالى الإمدادات من هذه السلع بكميات كبيرة لنفس الجهة من قبل بعض تجار رشيد في الفترة من (١١٣٩ - ١١٤٩هـ/ ١٧٢٧ - ١٧٣٦م) نتيجة لزيادة الطلب عليها<sup>(٣٥)</sup>.

ولقد زادت الإمدادات في ثلاثينيات القرن الثامن عشر بسبب الأزمات التي مرت بها الدولة العثمانية ففي سنة ١١٥١هـ/ ١٧٣٨م خرج من ثغر الإسكندرية ١٤ غليوناً يملكها تجار عثمانيين برياسة ١٤ يازجياً عثمانياً إلى إستانبول محملة بكميات من الأرز بنحو ٣٥٢٧ إردباً، ومن العدس ٩١٧ إردباً، ومن السكر ٢٣٢ قفصاً منعداً، وتبع تم جمعها من كل من يوسف بك<sup>(٣٦)</sup> وإبراهيم بك الدفترداريين التاجرين في تلك السلع برشيد بمعرفة وكيل خرج السلطنة، وقبودان ثغر رشيد بعد دفع أثمانها من مال الخزينة الإرسالية<sup>(٣٧)</sup> المخصصة لإستانبول<sup>(٣٨)</sup>

وعندما ازداد نفوذ آل العظم في دمشق لا سيما في عهد أسعد باشا (١١٥٦ - ١١٧٠هـ/ ١٧٤٣ - ١٧٥٧م) الذي تحالف مع القوات المحلية مقابل دعمهم له، ومن ثم تسبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية ليستفيد من بيع حاصلاته في حماه، وقد استفاد من ذلك التجار، وغيرهم من الذين تعاونوا مع أسعد باشا، ولم تجد ثورات الفقراء، أو تخفيض سعر العملة النقدية في التخفيف من الغلاء<sup>(٣٩)</sup> الأمر الذي دفع الدولة العثمانية إلى الاعتماد على مصر في توفير ما تحتاجه من هذه المواد سواءً لصالحها أو إرسال كميات منها لبلاد الشام للحد من غلاء أسعارها كمحاولة للقضاء على هذه الاضطرابات، والحد من نفوذ أسعد باشا.

ويوضح الجدول التالي أنواع السلع وكمياتها التي أرسلت في تلك السنة من بعض أعيان تجار رشيد لصالح إستانبول<sup>(٤٠)</sup>:

حبة بالشاولات	نشادر بالقفص	قرفة بالزنبيل	سنامكى	خيار شنبير	شعيرية بالقفص	حمص بالغازوية	السكر بالقفص			العدس بالغازوية	الأرز بالإردب
							مجلد	رتع	منعد		
٣	١٠	٣	١	٣	١١	٤٧٥	٨	٥١	٤٧	١٣٨	١٣٠٥

يلاحظ من الجدول السابق أن الأرز تصدر قائمة هذه السلع ثم يليه الحمص، والعدس، والسكر ثم توالى السلع الأخرى حسب كميتها، وذلك تبعاً لاحتياجات الدولة العثمانية لها حيث تم شحن هذه السلع على ١١١ شايقة، و ١٠ فرقاطات و ٥ قره مرسل<sup>(٤١)</sup> من قبل تجار برشيد من جنسيات مختلفة عثمانيين، وشاميين، وروداية، وساقزيين، وسلانكيين، وفرنسيين، ويونانيين، وبنادقة، واستكوليين حيث قام هؤلاء بنقل هذه السلع بأنفسهم عبر هذه الوسائل التي كانوا يمتلكونها، وذلك بشهادة قاضي الثغر، ومصطفى بشه<sup>(٤٢)</sup> وكيل خرج السلطنة بعد تعهد هؤلاء التجار بذلك بتوصيلها إلى هذه الجهة مستفيدين من ذلك من ثمنها، ونولون نقلها في الوقت ذاته.

و شهدت الفترة من عام ١١٧٢-١١٨١هـ / ١٧٥٨-١٧٦٧م إمدادات كبيرة من هذه السلع من بعض تجار رشيد إلى أمثالهم بإستانبول بسبب الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار هذه السلع ببلاد الشام التي كانت تعتمد عليها الدولة العثمانية أيضاً في استيرادها منها فنتج عن ذلك أزمة غلاء هذه السلع بتلك البلاد مما أدى إلى نقصها، وكان ذلك بسبب الاضطرابات التي مرت بها منها، ما تعرضت له دمشق من هجوم قوافل الحج، والنزاع بين قواتها المحلية ثم بلغت الاضطرابات ذروتها بسبب سيطرة علي بك الكبير، وظاهر العمر دمشق مما هدد بالوجود العثماني بها رغم إظهار ظاهر العمر تودده للدولة العثمانية، ودفع الجزية<sup>(٤٣)</sup>.

ومن ثم لجأت الدولة العثمانية إلى مصر للخروج من هذه الأزمة، ففي سنة ١١٧٢هـ / ١٧٥٨م أرسل محمد بك قبودان ابن سليمان قبودان بشه على ثلاثة غلاويين عليها برياسة محمد خواجه<sup>(٤٤)</sup> ابن مصطفى اليازجي لصالح عبد الله جوريجي<sup>(٤٥)</sup> سردار مستحفظان قلعة مصر الشهير بطومقز بإستانبول كميات من العدس قدرت بنحو ١٠٠٠ إردب، و ٣١٢ إردباً أرز، و ٣٣ قفصاً سكر تبع والذي كان يتاجر في تلك السلع برشيد وإستانبول مع تكليف محمد خواجه المذكور بتسليم ذلك، وقبض ثمنها من طومقز المذكور لصالح صاحبها<sup>(٤٦)</sup> وهذا يعني أن بعض الأفراد الذين دخلوا في الطوائف العسكرية مارسوا تجارة بعض السلع خاصة مع ضعف مكانتهم؛ فأرادوا تحسين وضعهم الاقتصادي عن طريق الاتجاه إلى الإتجار.

وفي العام التالي أرسل الشريكان في تجارة هذه السلع وهما خليل بك، وعبد الله جورجي الشهير بنعمة الله على ستة غلاويين يملكها كل من خليل، ومحمد بك، ومحمد المورلي، وعلي أحمد الطويسلي، وباكير المعروف بمقرأوغلي القبودانات برياسة اليازجية باكير، ومصطفى، ومحمد، وخليل، وحسن أولاد محمد، ومحمد الإسلامبولي كل منهم خرجت هذه الغلاويين من ثغر رشيد إلى ثغر الإسكندرية بعد أن حُملت بنحو ١٥٠٠ إردب عدس، و١٩٥٤ إردبًا أرز، و٣٥٨ قفصًا سكر تبع بمعرفة قبودان الثغر، وأمين الجمرك ليتم بيعها بأسواق إستانبول<sup>(٤٧)</sup>. وفي عام ١١٧٦هـ / ١٧٦٣م وصلت ستة غلاويين إلى إستانبول من قبل تجار برشيد وهما أحمد البيطاش، وإبراهيم أرينود، وخليل، ومحمد المرزلي، وعلي، ومحمد القبودانات في الوقت نفسه محملة بكميات من الأرز قدرت بنحو ١٣٥٣ إردبًا، و٢٩٨ قفصًا سكر تبع، و٣٥٩ إردبًا من العدس بهدف إرسالها إلى التاجر سليمان متفرقة<sup>(٤٨)</sup> أرينود بها بعد أن أخذ التعهد على رويسا هذه الغلاويين بتسليمها إليه وقبض ثمنها وتوصيلها إلى هؤلاء التجار بواسطة قاضي الثغر، ووكيل خرج السلطنة<sup>(٤٩)</sup>.

أما في سنة ١١٧٩هـ / ١٧٦٥م فقد سُحن بغلاويين التجار محمد قره بقلی، وعثمان الأرينوت، ومحمد، وأحمد قرتونه، وحسين الرودسلي القبودانات أيضًا برشيد ٣٤٣١ إردبًا أرز أبيض، و٣٦٥ إردبًا عدس، و٥٠ قفص سكر تبع، و٣ شواتل حنا بهدف إرسالها إلى خليل بك الدفتردار التاجر بإستانبول<sup>(٥٠)</sup>. وتكررت الإمدادات من تلك السلع بكميات تراوحت ما بين الزيادة والنقصان على فترات مختلفة تبعاً لإحتياجات إستانبول تم إرسالها من قبل بعض تجار رشيد بواسطة سفنهم، بهدف بيعها بأسواقها، بعد موافقة إدارة الثغر<sup>(٥١)</sup>.

وبناء على طلب بعض تجار إستانبول في الحصول على كميات من الأرز، وال فول، والعدس، والسكر من رشيد في سنة ١١٨٧هـ / ١٧٧٣م فقد كلف دفتردار مصر بشرائها من أحد أعيان التجار بها ويدعى أحمد بن عبده الحلبوسي الذي قام بشراء ٨٦٦ إردبًا أرز، و٣٥ إردبًا فول، و٣١٢ إردبًا عدس، و٣٢ قفصًا سكر تبع ثم قام بإرسالها إلى هذا الدفتردار ليتولى مهمة تسليمها إلى هؤلاء التجار، وقبض ثمنها لصالحه<sup>(٥٢)</sup>.

من ناحية أخرى أسهم بعض التجار ممن اقتصروا على تجارة نوعين من هذه الحبوب والجمع بينهما، وبين السكر لزيادة الطلب عليه حسب قدرتهم المالية في الإمدادات

لصالح إستانبول، و كان هذان النوعان يشكلان الأرز، والعدس أو الأرز، والسكر، ففي سنة ١١٢٥هـ/ ١٧١٣م تعهد سالم قبودان الشهير بالغرطاس السكندري أنه تسلم من أحد تجار رشيد ٣١٤ زنبيلاً أرز أبيض، و ١٠٤٣ أفة عدس ليقوم بتوصيل ذلك إلى المطابخ السلطانية بناء على بيورلدي صادر في هذه السنة من أحمد باشا (١٠٢٤ - ١٠٢٧هـ/ ١٦١٥ - ١٦١٧م) (٥٣).

وفي سنة ١١٣٩هـ/ ١٧٢٧م تم شراء نحو ٣٧٩٤٦ أفة أرز أبيض، و ٢٥٨ قفصاً سكر منعاد، وتبع من بعض تجار رشيد وهم إسماعيل بن مصطفى، وسليمان بن حسين السكندري، وحسين بن أحمد القلايلي، ومصطفى المعروف بمقروأوغلي، وإسماعيل البوغزلي القبودانات العثمانيين وذلك بواسطة أمين الجمرك ثم شُحنت هذه الكميات على خمسة غلاويين يمتلكها هؤلاء التجار بهدف توصيلها إلى المطابخ السلطانية بعد أن تعهد الرويسا بذلك (٥٤) ثم تبعهم كل من غليون مصطفى ريس الذي كان محملاً بنحو ١٠٠ زنبيل أرز أبيض و ٦٠ قفصاً سكر منعاد، وتبع تم شرائها من قبل أحد التجار برشيد ويدعى عبد الله جورجي سردار مستحفظان قلعة مصر الشهير بطوطمقر المذكور سابقاً، الذي حصل عليها من أحمد خواجه الطوبخاني تاجر الأرز والسكر بالبحيرة، وغليون إسماعيل قبودان الذي شُحن به نفس هذه الكميات من هاتين السلعتين من قبل صاحبها طوطمقر المذكور أيضاً لبيعها بإستانبول (٥٥).

ويبدو أن الطلب على هاتين السلعتين قد زاد عليهما في تلك السنة حيث أرسل كل من إبراهيم خواجه، ومحمد قاسم، ومحمد بن حسين الطوبخاني، وخواجه أحمد الرودسلي، ومصطفى بن جمعة من تجار الأرز، والسكر بأسواق إستانبول في طلب كميات منهما من تجاره برشيد فتم شحن نحو ٣٠٠٠ إردباً أرز و ١٣ قفصاً سكر تبع على غليون خليل قبودان ابن محمد إلى الثاني و ١٨٠٠ إردباً أرز و ١٣ قفصاً سكر مجلد شحن على غليون إسماعيل قبودان إلى الثالث و ٥٥٠ إردباً أرز و ٣٥ قفصاً سكر تبع إلى الرابع على غليون حسن بن أحمد الرودسلي و ١٠٠ إردب أرز و ٥٢ قفصاً سكر تبع إلى الخامس تم تجهيز ذلك بواسطة قبودان الثغر، وأمين جمركه للتأكد من سلامتها، وصحة أوزانها (٥٦).



ثم في سنة ١١٤١هـ / ١٧٢٩م كلف دفتردار مصر، قبودان ثغر رشيد بتوفير كميات من الأرز، والسكر لصالح تجار بإستانبول حيث أرسل من قبل بعض تجار رشيد كميات منهما وزعت على ١١ غليونًا يملكها عثمانيين شملت نحو ٧١٢ إردبًا أرز أبيض تم جمعه من رشيد، والبحيرة، والغربية، و ٢١٩ قفصًا سكر تبع، تم جمع هذه الكميات من تجار عثمانيين مقيمين برشيد ثم أخذت الضمانات الكافية على رويسا هذه الغلايين للحفاظ على هذه السلع لحين توصيلها إلى هؤلاء التجار، وقبض ثمنها<sup>(٥٧)</sup>

وبعد ذلك بثلاث سنوات سُحن بغليون التاجر مصطفى الكيجي برياسة حسن خوجا الرودسلى ٣٠٠٢٥ أقه أرز أبيض، و ٣٤ قفصًا سكر تبع لتوصيلها إلى مصطفى قبودان المصري أحد التجار بإستانبول<sup>(٥٨)</sup> وهذا يعني أن بعض التجار المصريين كانوا يقبلون على الإتجار في هذه المدينة عن طريق منشأتهم التجارية بها ليكونوا وسطاء في تبادل السلع بينها وبين بلادهم.

وتدفقت عدة إمدادات من الأرز، والسكر من أعيان تجار رشيد لصالح محمد بك ابن إسماعيل بك أمير الحج<sup>(٥٩)</sup> والدفتردار التاجر بإستانبول تمثلت في تعهد كل من مصطفى خوجا ابن عبد الله الطبخانلي اليازجي بغليون مصطفى قبودان ابن موسى بتوصيل ٧٨١٣ أقه أرز، و ٢٩٩ قفصًا سكر تبع وحسن خوجا ابن عبد الله الطبخانلي اليازجي بنقل ١٦١٧٠ أقه أرز، و ٢٥٨ قفصًا سكر تبع بغليون التاجر سميدا Smida أوغلي الطبخانلي؛ وأحمد خوجا الإسلامبولي اليازجي بغليون مصطفى قبودان ابن محمد بتوصيل ٣٥٢٤ أقه أرز، و ٤١ قفص سكر تبع، وإبراهيم خوجا الإسلامبولي الذي أشحن بغليون التاجر إبراهيم بن محمد السكندري ٣٥٥٤١ أقه أرز و ٤١ قفص سكر تبع بعد أن قبض هؤلاء نولون شحنهم لدفع أجرة هؤلاء الرويسا الذين كلفوا إلى جانب توصيلهم لتلك الكميات، الحصول على ثمنها أيضًا من هذا التاجر لصالحهم<sup>(٦٠)</sup>.

ويبدو أن محمد بك بن إسماعيل المذكور كان يرسل من وقت لآخر إلى بعض التجار برشيد في طلب هذين النوعين نظرًا لزيادة الطلب عليهما ففي سنة ١١٤٩هـ / ١٧٣٦م تم شحن سبعة غلاويين من قبل تجارهم برشيد وهم سليمان، وعبد الله، وخليل، وصالح، ومصطفى، ومحمد الخوجات العثمانيين، وحسن قبودان الأزميري محملة بنحو ٨٩٧ إردبًا

أرز أبيض، و ٣٠ قفصًا سكر مكرر تم خروج هذه الغلاويين من ثغر الإسكندرية لهذه الجهة<sup>(٦١)</sup>.

ومع زيادة الطلب على هذين النوعين من المحاصيل من قبل بعض تجار إستانبول تعهد ثلاثة يازجية وهم محمد، وسليمان بن المغربي، وعلي الرودسلي سنة ١١٥٣هـ / ١٧٤٠م بنقل كميات من الأرز، والسكر قدر كمية الأول بنحو ١٥٥٢ إردبًا، والثاني بنحو ١٠٠ قفص سكر منعاد، وتبع ذلك من قبل تجار برشيد لصالح إبراهيم بك الدفتردار بإستانبول<sup>(٦٢)</sup> ثم زادت احتياجات يوسف بك الدفتردار التاجر بإستانبول فتم إرسال ١٤ غليونًا أصحابها، ويازجيتها مصريين، وروداسة، وعثمانيين حملت نحو ١٢٠٦ زنبيلًا أرز و ١٠٨ قفصًا سكر تبع ليتم توصيل تلك الكميات إلى المطابخ السلطانية بعد أن تم الكشف عليها بواسطة وكيل خرج السلطنة، وأمين الجمرك، وشاد الأنبار الأميرية<sup>(٦٣)</sup> ثم أعقب ذلك غليونيين شحن عليهما من قبل التجارين محمد خواجه الأزميري، وأحمد الإسلامبولي كميات من الأرز، حيث شحن على الغليون الأول ٢٠١ إردب أرز، وعلى الغليون الثاني ١٠٠ إردب أرز، و ٦١ قفصًا سكر تبع لصالح كل من يوسف بك الدفتردار المذكور وشريكه كوسه علي نعمة الله التاجر بإستانبول<sup>(٦٤)</sup>.

ثم تبعهم إمدادية أخرى لهم ولمحمد بك الدفتردار على متن تسعة من غلاويين يملكها، ويقودها رويسا عثمانيين شحنت بكميات من الأرز بنحو ٤٠٠١ إردبًا من الأرز، و ١٧٤ قفصًا سكر منعاد وزعت على الثلاثة التجار المذكورين حسب احتياجاتهم منها مع إرسال أثمان ذلك مع هؤلاء الرويسا لتسليمها إلى أصحابها برشيد<sup>(٦٥)</sup>.

وهناك من اهتم بتجارتهما معًا منهم محمد أغا طوطمقر من أعيان التجار برشيد وكان يرسل من وقت لآخر القمح، والشعير (الذي يقوم بشرائهما من جرجا) لإستانبول ففي سنة ١١٢٨هـ / ١٧١٦م أرسل على متن أحد عشرة نقيرة<sup>(٦٦)</sup> وأشكيف<sup>(٦٧)</sup> كميات منهم قدرت بنحو ٤٥٠٠٠ إردبًا لبيعه بتلك المدينة<sup>(٦٨)</sup>، كذلك ساهم بعض تجار رشيد في فترات مختلفة بكميات كبيرة منهما، عن طريق بيعها بأسواق إستانبول، وقد تولى مهمة الإشراف على ذلك رويسة سفنهم المكلفين بتوصيلها، شركاء هؤلاء التجار المنوط بهم تسليمها لبعض التجار الموجودين بهذه الأسواق وقبض ثمنها منهم<sup>(٦٩)</sup>.

ونظرًا لزيادة الطلب عليهما فقد صدر في سنة ١٢٠٤هـ / ١٧٩٠م ببيورلدي من قبل عابدى باشا والى مصر (١١٢٦ - ١١٢٩هـ / ١٧١٤-١٧١٦م ) بحضور أحمد وصفي أغا<sup>(٧٠)</sup> المباشرين بميناء الإسكندرية (المسئول عن تفتيش السفن قبل مغادرتها أرصفة الميناء) بشأن منع خمسة مراكب مشحونة بهما خرجت من ثغر رشيد إلى هذا الميناء بهدف إرسالها إلى أعداء الدولة العثمانية، خاصة روسيا، حيث إن هذين المحصولين يمنع من تصديرهما لزيادة الحاجة إليهما ومن ثم طلب الباشا من السلطان أحمد الثالث (١١١٥ - ١١٤٣هـ / ١٧٠٣ - ١٧٣٠م ) الاستفسار عن هذا الأمر هل ذلك قاصرًا على هذين المحصولين؟ أم غيرهما من المحاصيل؟ وما القوانين التي تعطى لتجار الثغور الحق في جلب القمح، والشعير من الفلاحين؟ بهدف بيعه إلى القاطنين بتلك الثغور أيًا كانت جنسياتهم، وهل ذلك يمتد إلى باقي المحاصيل كالقفل، والعدس، والبازلاء، والحمص، والحلبة التي يجلبها أي تجار من مصر، أم من هذه الثغور ويتوجه بها إلى أي مكان؟ خاصة وأن فرمان الصادر من السلطان يشمل منع تصدير جميع الغلال لهؤلاء الأعداء، وهذا يتعارض مع هذه القوانين التي تسمح بتصدير الغلال للخارج دون تحديد، لذا طلب الباشا توضيح ذلك منعا للمخالفة، مع التأكيد على أن جميع الغلال التي تخصص لإستانبول لن يسمح بإرسالها إلا بعد موافقة إدارة الثغر<sup>(٧١)</sup>.

ولما كان الأرز هو السلعة التي تكررت في كل الإمدادات السابقة باعتباره عنصرًا رئيسيًا في الغذاء فقد تبوأ مركز الصدارة في الإمدادات القادمة أيضًا وهو ما استفاد منه تجاره الذين أسهموا بدور واضح في هذه الإمدادات سواء لصالح تجار من ثغر إستانبول أو مطابخها، كان من بين هؤلاء التجار أحمد جورجي طائفة مستحفظان المعروف ببشناق الذي كان يحصل على الأرز من بعض التجار بناحية فوه، ففي سنة ١١١٦هـ / ١٧٠٤م أرسل نحو ستين إردبًا منه على غليون بمبلغ قدره ١٨ ألف نصف فضة<sup>(٧٢)</sup> لبيعها بأسواق إستانبول<sup>(٧٣)</sup>

و عام ١١٢٧هـ / ١٧١٥م أرسل أحد التجار برشيد نحو ٥٧٦٧ إردبًا أرز أبيض من وكالته<sup>(٧٤)</sup> إلى إبراهيم بك أمير الحج، ودفتردار مصر الذي تولى الأخير مهمة شحنه بعدد من النقاير، والأشاكيف لنقله من ثغر رشيد إلى ثغر الإسكندرية لينقل منه إلى إستانبول

لزوم مطابقتها<sup>(٧٥)</sup> كذلك باع أحد التجار برشيد نحو ٤١٤٨٦ أقة أرز إلى أحد التجار بإستانبول أرسلت على غليون حسن قبودان ابن محمد الرودسلي برياسة أحمد خواجا ابن محمد الرودسلي بحضور الدفتردار، وأمين الجمرك<sup>(٧٦)</sup>. وبحضور كل من مصطفى قاضي الثغر، وأمير اللواء<sup>(٧٧)</sup> محمد بك الدفتردار ووكيل خرج السلطنة، والأمير حسنين جورجي سردار مستحفظان الثغر تم تسليم عشرة قبودانات ويازجيتهم من العثمانيين، كميات من الأرز قدرت بنحو ١٠٠١ إردبًا أرز من قبل أحد التجار برشيد الذي قام بتوفيرهم من بعض فلاحي دمياط فتم شحنهم على العشرة غلاويين لنقلها إلى مطابخ إستانبول<sup>(٧٨)</sup> ولنفس الجهة تسلم محمد بك ابن إسماعيل بك أمير الحج والدفتردار السابق - والذي أشرنا إليه من قبل - من الرئيس محمد قبودان الإسلامبولي القادم بغليونه من ثغر الإسكندرية نحو ٣٠٠ إردبًا أرز دمياطي، ورشيدي تم إرسالهم من أحد التجار برشيد بعد قبض ثمنها، ونولونها من قبل وكيل خرج السلطنة<sup>(٧٩)</sup>.

هذا وقد شهدت سنة ١١٤٦هـ / ٣٣-١٧٣٤م تدفق واضح من الأرز الأبيض أرسلت معظمها إلى المطابخ، والباقي لبعض التجار.

ويوضح الجدول التالي التجار الذين أرسلوا الأرز لإستانبول، وتحديد الكميات منه ووسائل النقل المستخدمة في نقلها<sup>(٨٠)</sup>:

الجهة المرسل إليها	الأرز بالإردب	صاحبها والتاجر في الوقت نفسه	وسيلة النقل المستخدمة	الرويسا اليازجية الخواجات
محمد بك ابن إسماعيل بك أمير الحج والدقترار المذكور سابقاً وشريكه عبد الله جورجي الشهير بطومقز (المذكور سابقاً)	١٦٩	علي قبودان ابن محمد	غليون	محمد الوردسلي
//	١٠٥	مصطفى قبودان	//	محمد الإسلامبولي
//	١٣٧	أحمد قبودان ابن عبدالله	//	صالح البوغازي
كيلار السلطنة	١٥٢	مقروأوغلي مصطفى قبودان ابن موسى الردوسلي	//	مصطفى ابن عبد الله الإسلامبولي
//	١٢٥	مقروأوغلي حسين قبودان ابن عبد الله الإسلامبولي	//	سليمان بن عبد الله الإسلامبولي
//	٢٦٢	أحمد قبودان مرجماكجي <sup>(٨١)</sup> ابن عبد الله الإسلامبولي	//	عبد الله بن حسين الإسلامبولي
//	٣٨٨	علي قبودان ابن محمد قبودان مرياص أوغلي طبخانلي	//	أحمد بن عبد الله الوردسلي
//	٤٢١	إبراهيم قبودان الخياط بن محمد السكندري	//	إبراهيم بن خليل الإسلامبولي
//	١١٠	أحمد قبودان ابن محمد قبودان	//	لطيف بصفته وكيلاً عن خليل

//	١١٥	دمرجي أوغلي محمد قبودان ابن عبد الله	//	محمد بن عبد الله الرودسلي
//	١٠٣	سليمان قبودان ابن حسين قبودان	//	محمد بن مصطفى الإسلامبولي
//	//	حسين قبودان ابن عبد الله	//	علي تابع نعمه الله نيابة عن حسن بن محمود لغيابه عن مصر
محمد بك درويش زاده الدفتردار	١٣٠	مصطفى قبودان السكندري	//	عبدالرحمن الإسلامبولي
//	٣٧٥	مصطفى قبودان الرودسلي	//	مصطفى بن عبد الله الطبخانلي
//	٣١٧	جورجي ترياكو Gorgy Teryaco	قايق <sup>(٨٢)</sup>	يانــــي دمتري اليوندزلي Yani Demetri alyundzli
//	٣٢٠	علي قبودان	غليون	مصطفى البشكتاشلي
//	٣٠٠	أحمد قبودان	//	حسن فرجاني بن عبد الله الطوبخانلي
//	١٠٢	إبراهيم قبودان السكندري	//	إبراهيم الإسلامبولي
محمد المذكور مع شريكه أحمد أغا طوتمقز	١٠٦	مصطفى قبودان	//	محمد الإسلامبولي
//	١٠٦	محمد قبودان	//	سليمان الطوبخانلي
—	٣٩٥١		(١٩) غليون (١) قايق	الإجمالي

يلاحظ من الجدول السابق حجم الكميات الكبيرة المرسلة من الأرز للتجار أو المطابخ إذا ما قيس في السنوات السابقة؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الحبوب بصفة

عامة في المنفذ الثاني للدولة العثمانية؛ فتم الاتجاه إلى مصر لتعويض ذلك وقد تم تجميع هذه الكميات من هؤلاء التجار، والقبودانات في الوقت نفسه، والذين كان أغلبهم من العثمانيين، وقلة من اليونانيين، والروداسة الذين وجدوا في ثغر رشيد مكاناً مهياً لدعم أنشطتهم التجارية به لاسيما في هذه التجارة، وذلك في حضور قاضي الثغر، ومحمد بك الدفتردار، ووكيل خرج السلطنة بمصر، وعبد الله جوريجي مستحفظان السردار بالثغر، وشهاب الدين أحمد عبد المعطي وولده إبراهيم بصفتهم نواب لقاضي الثغر، ويوسف بن خليل صفي الدين الشاد بالشون السلطانية وبوابها محمد عيسى المعروف بالقواص<sup>(٨٣)</sup> حيث قام هؤلاء بدفع قيمة النولون إلى قبودانات تلك الوسائل التي كانت ممثلة في الغلاويين وقايق واحد، المهينة لشحن كل هذه السلع لحمايتها من القراصنة التي قد تتعرض لها أثناء سيره نظير نقلهم لتلك الكميات إلى جانب أثمان بضائعهم التي أرسلت من ثغرهم إلى ثغر الإسكندرية تمهيداً لنقلها إلى الجهة المقصودة بواسطة هؤلاء الرويسا الذين جاءت جنسياتهم ما بين عثمانيين في الغالب، وقلة من اليونانيين، والروداسة تبعاً لأصحاب الوسائل الذين كانوا يفضلون اختيار الرويسا من بني جنسهم حتى يتسنى العمل معهم دون مشاكل. كذلك يلاحظ أن المطابخ قد حصلت على النصيب الأكبر من هذه الإمدادات لسد حاجة القصر السلطاني بينما ذهب الباقي لصالح التجار.

أما الفترة من عام ١١٤٧-١١٥٤هـ / ١٧٣٤-١٧٤١م فشهدت إقبالاً واضحاً من قبل تجار عثمانيين على شراء الأرز من تجاره برشيد حيث نقل على غليون أحمد قبودان الإسلامبولي برياسة محمد خواجا الإسلامبولي نحو ١٨٦ إردباً لصالح محمد بك درويش المذكور<sup>(٨٤)</sup> وكذلك غليون حسين قبودان الإسلامبولي الذي نقل ٢٥١ إردباً برياسة صالح خواجا البوغازلي لصالح إبراهيم بك الدفتردار المذكور سابقاً ثم غليون إسماعيل قبودان الأزميري الذي نقل ٥٢٨ إردباً لصالح إبراهيم المذكور برياسة محمد خواجا الإسلامبولي ثم طلب إبراهيم المذكور كميات أخرى منه لسد احتياجات بلاده منه قدرت بنحو ١٥٥٠ إردباً شحنت على أربعة غلاويين ملاكها ورويسها عثمانيون<sup>(٨٥)</sup>.

وحرصاً من الإدارة العثمانية في مصر على تأمين خروج الأرز من ثغورها إلى إستانبول فقد أصدر يحيى باشا والي مصر (١١٥٤-١١٥٦هـ / ١٧٤١-١٧٤٣م) بيورلدي

إلى قبودان ثغر الإسكندرية على اعتبار أن المشحون من الأرز يأتي من ثغر رشيد إليه أولاً تمهيداً لنقله إلى إستانبول، وذلك بناء على أمر سلطاني صادر في نفس السنة تتضمن أن يلتزم الرويسا أيًا كانت جنسياتهم أن يقدموا إيصال إلى قبودان هذا الثغر يفيد أنهم قاموا بتسليم الكميات المشحونة بوسائلهم، والمراد إرسالها لإستانبول بشهادة قبوداناتهم للتأكد من قيامهم بذلك، وحفاظاً على سلامة وصول هذه السلع فعندما وصل قايتين إلى هذا الثغر من ثغر رشيد برياسة كل من اندرينو Anderno وياني Yani محملين بـ ٩٠٠ زنبيل أرز أبيض وزعت بنحو ٣٠٠ للأول، و٦٠٠ للثاني وقد ألزم الرويسيين بشهادة قبودانات للتجار الموجدين بثغر إسكندرية أن يقدموا إيصال أو حجة تفيد توصيلهم بهذه الكمية لأصحابها بإستانبول، وقد صدق على ذلك التجار الذين تم شراء هذه الكميات منهم، وهم محمد بن عمر الشهير بفضلي، وعلي بن عبد الله المعروف بتابع إسماعيل أغا نعمه الله زاده، وقنا ياني Qana Yani واندري أثناش Andrly Athanash وسليمو ياني Slemo Yani<sup>(٨٦)</sup>.

وفي سنة ١١٥٧هـ / ١٧٤٤م باع بعض أعيان تجار رشيد وهم جمعه شاهين، ومصطفى عرب أوغلي، والأيلي حسين، ومصطفى قوريغا، وحسين قره محمود القبودانات كميات من الأرز لصالح تجار بإستانبول قدرت بـ ٣٤١٦ إردباً وزعت على أربعة غلاويين يملكها هؤلاء التجار برويسا كل من محمد الأستانكولي، ومحمد وعلي الرودسليين، ومحمد الإسلامبولي الخواجات، وتكليفهم بإصدار جواب من قبل هؤلاء التجار بإستانبول باستلامهم تلك الكميات وأخذ ثمنها منهم<sup>(٨٧)</sup> واستمراراً لذلك في سنة ١١٥٩هـ / ١٧٤٦م سُحن على غليونني علي قبودان برياسة علي خواجه الإسلامبولي، ومصطفى قبودان أوغلي برياسة محمد خواجه كميات من الأرز قدرت بنحو ٨٢٩ إردباً لصالح يوسف بك الدفتردار وشريكه بإستانبول كوسه علي نعمه المذكورين سابقاً حيث قاما باستلام تلك الكميات من الرويسيين وتسليم أثمانها لهم لتسليمها إلى أصحابها برشيد<sup>(٨٨)</sup>.

ويبدو أن محمد بك ابن إسماعيل بك (أمير الحج والدفتردار سابقاً) و الذي أشرنا إليه من قبل كان من أكبر مستوردي الأرز الرشيدي في تلك الفترة اتضح ذلك من الإمدادات التي كانت ترسل إليه منه من وقت لآخر فمن ذلك أرسل إبراهيم قبودان ابن محمد تاجر الأرز برشيد اليازجي كمية من الأرز قدرت بنحو ٧٨٧ إردباً بعد موافقة الإدارة على ذلك<sup>(٨٩)</sup>.



وهذا يدل على أن بعض التجار والقبودانات في الوقت نفسه من العثمانيين كانوا يستعينون إلى جانب رويساهم سواء من بني جنسهم في الغالب، وبعض الجنسيات الأخرى من الروداسة، واليونانيين، والأستانكوليين إلى غير ذلك برويسا تونسيين لإفساح المجال لهم أيضًا في الحصول على مكاسب للعيش.

وفي سنة ١١٦٣هـ/ ١٧٤٩م تعهد الأمير محمد بك الدالي الدفتردار لتجار الأرز برشيد، وهم إبراهيم بورناصر، وأحمد سميدا أوغلي، وأحمد قطرنجي أوغلي، وأحمد بن عبد الله القبودانات أيضًا بنقل ما تم بيعه من قبلهم، وشحنه بغلاوينهم السابقة برياسة اليازجية إسماعيل، وأحمد، وإبراهيم، وعلي، وحسين، ومحمد الخواجات كميات من الأرز قدرت بنحو ١٩٦٠ إردبًا لتسليمها إلى كيلار السلطنة بحضور قاضي الثغر، ووكيل خرج السلطنة، وعبدالله جورجي سردار طائفة مستحفظان بالثغر سابقًا والوكيل عن الأمير محمد بك المشار إليه بمباشرة إبراهيم عبد المعطي نائب القاضي، وعلي الكيلارجي تابع الأمير عبد الله جورجي الشاد بالأنبار السلطانية وعلي عيسى بوابها، وفي حضورهم تم تسليم التجار والقبودانات وأتباعهم اليازجية النولون مع تقديمهم عند عودتهم إفادة تتضمن تسليمهم لتلك الكمية للكيلار من الدفتردار<sup>(٩٠)</sup> وهذا يعني مدى حرص الدولة العثمانية على توفير الأمان لمثل هذا المحصول لأهميته ومدى تعرضه لأخطار القرصنة في الاستيلاء عليه مما يؤثر على مصالحتها. كما أرسل مع إبراهيم خاجا ابن محمد الإسلامبولي اليازجي بغليون أحمد قبودان نعمه الله زاده تاجر الأرز برشيد، كمية من الأرز قدرت بنحو ١٠٠ زنبيل من قبله إلى كيلار السلطنة، وقد تعهد بذلك الأمير محمد بك ابن إسماعيل أمير اللواء الشريف السلطاني والدفتردار وأمين خرج السلطنة بمصر، و معه كل من عبد الله جورجي سردار طائفة مستحفظان بئغر رشيد، وأحمد أغا الشهير بطوطمقر المذكور سابقًا، وعلي الكيلارجي بتوصيل ذلك إلى هذه الجهة بعد دفع النولون لقبودان وريسه<sup>(٩١)</sup>.

وفي سنة ١١٦٥هـ/ ١٧٥٢م شحن نحو ١٦٦٩ إردبًا أرز من قبل سبعة تجار عثمانيين برشيد بغلاوينهم برياسة يازجية عثمانيين أيضًا لزوم الكيلار أيضًا وقد أخذ التعهد على هؤلاء بتسليمها دون خسائر في حضور قاضي الثغر، ومحمد بن عثمان جورجي

مستحفظان من طرف الأمير عبد الله جورجي الشاد بالأنبار وبوابها حسن محمد بعد دفع النولون لهؤلاء القبودانات، ويازجيتهم<sup>(٩٢)</sup>.

واستمرارًا في طلب الأرز الرشيدى لصالح أسواق إستانبول في سنة ١١٦٧هـ/١٧٥٤م أرسل من قبل تجار برشيد على خمسة غلاويين يمتلكونها ١٩٥٩ إردبًا أرز لصالح محمد بك الدفتدار لبيعها بتلك الأسواق<sup>(٩٣)</sup> ثم في سنة ١١٧٣هـ/١٧٥٩م أرسل شهاب الدين بن مصطفى الفوال تاجر الأرز الشعير، والأبيض برشيد إلى حسين بن محفوظ التاجر بإستانبول كمية من الأرز الأبيض بنحو ٩٥٠ إردبًا بسعر ٣٥٣٦ ريالاً حجر بطاقة<sup>(٩٤)</sup> تم شحنها على غليون الأول برياسة أحد اليازجية العثمانيين<sup>(٩٥)</sup>.

وتأتي سنة ١١٧٦هـ/٦٢-١٧٦٣م التي أرسل فيها ثلاث تجار برشيد بغلاوينهم ، وهم خليل ومحمد جاويش<sup>(٩٦)</sup> وحسين القبودان كل منهم إلى بعض التجار بإستانبول لبيعها وتسليم ثمنها إلى اليازجية المسئولين عن نقلها، وتوصيلها إلى هؤلاء التجار<sup>(٩٧)</sup>. ثم في سنة ١١٨١هـ/١٧٦٨م أشحن من قبل كل من موسى قبودان البيطاش، وأحمد قبودان الأستانكولي، وإسحاق أغا الكمرجي (عامل الجمر)، وعبد الرحمن قبودان السكندري، ومحمد قبودان الرودسلي من تجار الأرز برشيد على غلاوينهم نحو ١٦٦٢ إردبًا منه بواسطة يازجيتهم لصالح محمد الأرابجي التاجر بإستانبول الذي كلف هؤلاء التجار بتوفير تلك الكمية له لحاجة الأسواق إليها<sup>(٩٨)</sup> ولصالح كيلار السلطنة أرسل علي قبودان الكيردي تاجر الأرز برشيد على غليونه برياسة أخيه إسماعيل بك دفتدار مصر نحو ٢٤٠٠ إردبًا منه ليقوم الأخير بتوصيلها إلى هذه الجهة<sup>(٩٩)</sup>. وبناء على طلب أحد تجار الأرز بإستانبول في الحصول على كميات منه برشيد أرسل له عباس بن منصور المعروف بالأجهوري نحو ١٦٤٠ إردبًا قام بجمعهم من فلاحي رشيد على غليون وذلك بثمن ٢١٤١٧٠ نصفًا فضة على أن يرسل عباس المذكور ثمنه فور بيعه، وتسليمه لريس الغليون<sup>(١٠٠)</sup>.

كان من ضمن الحبوب التي جاءت في المركز الثاني في الإمدادات المرسله لإستانبول العدى كعنصر غذاء رئيسي أيضًا، تراوحت كمياته في بعض الفترات ما بين الزيادة، والنقصان تبعًا للحاجة إليه، وتمشيًا مع الظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها مصر، وإستانبول في ذلك الوقت. وبطبيعة الحال تم الاستعانة بتجار اشتهروا بتجارته برشيد

لسد حاجة أمثالهم أو المطابخ بإستانبول ، وقد جاءت الأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر باع التاجر حسين قبودان مقرو أوغلي لكل من أحمد كتحدا طائفة عزبان قلعة مصر سابقاً وسليمان جورجي الطائفة المذكورة ١٦٦ غزاوية عدس بما يعادل (٨٩٩٠٠ أقه) بهدف قيامهما بتوصيل ذلك إلى المطابخ حيث شحنت على غليون هذا التاجر بعد أن حصل على ثمن ذلك، ونولون نقلها<sup>(١٠١)</sup> كذلك تسلم الأمير إبراهيم أمير اللواء الشريف السلطاني، ووكيل خرج السلطنة كميات عدس من كل من التاجر محمد قبودان الرودسلى نحو ١٠٠ غزاوية حيث قام الأخير بنقلها على غليونه برياسة عبد الله جورجي، وتورغودي بن كفلا Kella Turgudi الذي حمل على شايقته ٤٢ غزاوية، وإبراهيم ريس يانجي أوغلي الذي قدم نحو ٤٠ غزاوية، ومحمد ريس بجليونه ١٤ غزاوية، وريجا جواني Gwani Rega بشايقته ١٤ غزاوية وذلك من أجل إرساله للمطابخ أيضاً<sup>(١٠٢)</sup>.

بينما تسلم أمير اللواء الشريف السلطاني ووكيل خرج السلطنة عبد الله جورجي مستحفظان قلعة مصر الشهير بطوبخانه لصالح المطابخ ٤٠ غزاوية عدس (بما يعادل ١٠٢٤ أقه) من قبل أحد التجار برشيد قام بتحميلها على شايقة برياسة إبراهيم ريس الشهير بياغجي أوغلي الرودسلى ثم حصل على كمية أخرى قدرت أيضاً بنحو ٢٠ غزاوية (بما يعادل ٤٩٩٦ أقه) من أحد التجار أيضاً تم شحنها هي الأخرى على شايقة برياسة تورغودي استيوه لمنلي الأستانكولي Turgudi Esteyoh Lemnly بعد أن سد ثمن نولونها<sup>(١٠٣)</sup> أضيف إلى ذلك ٧٤ غزاوية من كل من إبراهيم ريس الرودسلى، ويورغوري Yurghory، وتدرى Tudary الأستانكولي شُحنت على غليون الأول برياسته، إلى جانب ١٢ زنبيلاً (بما يعادل ٢٩١٢٢ أقه) بجليون التاجر بكفال أوغلي برياسة محمد قبودان الرودسلى لنفس الجهة<sup>(١٠٤)</sup>. ولصالح سليمان أغا الشهير بأرينود المذكور سابقاً بالثغر أرسل التاجر محمد قبودان الرودسلى الموجود بالثغر كمية له ٥٣٠ إردباً عدس فقام الأول بشحنها على غليون هذا التاجر إلى إستانبول لبيعها بأسواقها بعد تسديد ثمنها، ونولونها للأخير<sup>(١٠٥)</sup>.

كان من ضمن السلع التي دخلت في قائمة الإمدادات لإستانبول البين باعتباره سلعة مهمة، ومن ثم ظهرت فئة من التجار برشيد اهتمت بتجارته نظراً لمكاسبه منهم محمد

جوريجي طائفة مستحفظان قلعة مصر ابن حسن الأضاليلي الذي باع كمية منه إلى محمد بن أحمد الرودسلي بثمان ٧٧ ديناراً<sup>(١٠٦)</sup> حيث قام الأخير ببيعه إلى أحد التجار بإستانبول<sup>(١٠٧)</sup>. كما أرسل حسين بن عيسى خواجه الأزميري كمية من البن على غليونه بلغت ٣٤ قنطاراً لبيعها لأحد التجار بإستانبول بثمان ٨٥٩ ريالاً<sup>(١٠٨)</sup> في حين أرسل شمس الدين ابن سليم الشماع كمية من البن إلى وكيله بإستانبول ويدعى سراج الدين عمر قدرت بنحو ٤٣ قنطاراً بثمان ١٢٥٢ ريالاً لبيعها له بأسواق إستانبول<sup>(١٠٩)</sup> أما شاهين بن فريح جوايا الشامي تاجر البن برشيد فقد أرسل مع باولو فلختو Flekhtu Palwo القبرصي اليازجي بمركب برتوا Pertwa الفرنسي خمس فردات<sup>(١١٠)</sup> بن لتوصيلها إلى إبراهيم المعروف بالعلمي الشامي الدمشقي القاطن بإستانبول على أن يقدم هذا الرئيس جواب يفيد تسليمه ذلك لهذا الشخص<sup>(١١١)</sup> على اعتبار أن البن من السلع التي يطمع في الاستيلاء عليها نظراً لأرباحه.

كذلك أرسل كل من إسماعيل بن حسن علي غليونه ٥٣٠ فردة بن لصالح خليل بن سميدا أوغلي، وعبد اللطيف خواجه ابن علي على غليونه ١٤٠ فردة، و ٢١٢ قطعة بن قهوة لصالح سليمان بن عبد اللطيف المقيم بإستانبول<sup>(١١٢)</sup> أضف إليهما صالح بن عبد الله الشامي البطروني الذي أرسل على غليونه كمية من البن إلى تاجر بإستانبول بثمان ١١٥٦٥٧ نصفاً فضة<sup>(١١٣)</sup>. من ناحية أخرى كان سليمان بن مصطفى الإسلامبولي من أشهر تجاره برشيد، وللتوسيع في تجارته استأجر حصة قدرها ١٢ قيراطاً<sup>(١١٤)</sup> ونصف قيراط قبلي النغر من مصطفى بن عبد الله اشتملت على خمسة حواصل (مخازن) وثلاثة حوانيت<sup>(١١٥)</sup> معدة لتخزين وبيع البن الذي خصص كميات كبيرة منه لتصديرها إلى أسواق إستانبول<sup>(١١٦)</sup>.

ومن ضمن الحبوب التي حظيت بنصيب في هذه الإمدادات الحمص لفوائده الغذائية، والعلاجية<sup>(١١٧)</sup> فظهر تاجر مشهورين به برشيد أسهموا بدور واضح في تصديره إلى إستانبول فمن ذلك أشحن التاجر حسين قبودان الشهير بمقرو أوغلي غليونه ٨ غزاويات حمص بلغت ١٢ إردباً لصالح أحد التجار بإستانبول<sup>(١١٨)</sup> كذلك أرسل خمسة تجار كميات كبيرة منه فُدرت ب ١٩٧٣٥ أقة لإستانبول<sup>(١١٩)</sup>. ثم توالى الإمدادات منه لهذه الجهة،

بكميات تراوحت ما بين الزيادة والنقصان تبعاً لإحتياجات أسواق الأخيرة<sup>(١٢٠)</sup> كما كان أحمد الشاذلي يرسل من وقت لآخر الحمص لبيعه بأسواق إستانبول ففي سنة ١١٨١هـ/ ١٧٦٧م أرسل نحو ٩٠ إردباً منه بثمن ٣٧٨٠ ريالاً حجراً بطاقة تولى بيعها هناك شريكه في هذه التجارة يوسف الحمصي<sup>(١٢١)</sup>.

ظهرت سلع أخرى دخلت في قائمة الإمدادات لإستانبول أيضاً كان منها السكر، فالى جانب تجار الحبوب السابقين الذين جمع بعضهم ما بين الإتجار فيها وبينه لكثرة مكاسبه بسبب جودة نوعه التي منحته لها طبيعة الأراضي المصرية مما جعله متميزاً عن مثيله في البلاد الأخرى لذا كثر تصديره إلى الخارج لاسيما إلى إستانبول لكثرة استخداماته الغذائية لاسيما في صناعة الحلوى، كان من أشهر تجاره الذين ساهموا في تصديره إلى هذه الجهة، ولي ريس درغت الساقزي الذي أشحن بغيطاته<sup>(١٢٢)</sup> ١٠ أقصاص سكر منعاد إلى أحد التجار بإستانبول<sup>(١٢٣)</sup>. كذلك أرسل تسع تجار من رشيد على فرقاطهم ١١٠ قفصاً سكر لصالح أسواق من إستانبول، وقد كلف رويسا الفرقاطات بتوصيلها لهذه الجهة<sup>(١٢٤)</sup> وبالمثل أرسلت خمسة شايقات من قبل خمسة تجار مشحونة بحوالي ٤٥ قفصاً سكر إلى أمثالهم بإستانبول على أن يتعهد الرويسا بتحصيل أثمانها منهم<sup>(١٢٥)</sup>. ولصالح كيلار السلطنة أرسلت سبع فرقاطات، وشايقتين محملين بحوالي ١٥ قفصاً سكر منعاد، ١١٠ قفص سكر تبع تم شرائهم من بعض أعيان تجار رشيد بواسطة الدفتردار، ووكيل خرج السلطنة، وشاد الأنبار السلطانية وبوابها<sup>(١٢٦)</sup> وقد تبع ذلك لإمدادات أخرى، حقق من ورائها تجار رشيد أرباحاً وفيرة. (١٢٧)

كما أرسل حسن قبودان الأزميري بغليونه برياسة الخواجا خليل الإسلامبولي ٥٠ قفصاً سكر من ثغر رشيد إلى ثغر الإسكندرية لتسليمها إلى محمد بك درويش الدفتردار ليتولى الأخير مهمة نقلها إلى تلك الجهة، أما التاجر سليمان قبودان فقد أرسل على الفرقاطة التي يمتلكها وريستها في الوقت نفسه نحو ١٠٠ قفص سكر تبع لصالح إبراهيم بك الدفتردار ليقوم الأخير بتسليمه إلى أحد التجار بإستانبول<sup>(١٢٨)</sup> وتبعهما كل من علي قبودان بورناز أوغلي، وإسماعيل قبودان الطوبخانلي حيث أرسلوا ١٠٠ قفص سكر منعاد وتبع موزعاً عليهم بالتساوي تم نقلهم بواسطة غلاويين رياسة كل من علي خواجا الطوبخانلي بن أحمد، و خليل

خواجه الطوبخانلي لصالح عبد الله أحمد الشهير بطوطمقز تاجر الحبوب بإستانبول والمذكور سابقاً<sup>(١٢٩)</sup> يبدو أن هذا التاجر الأخير قد جمع بين تجارته للحبوب وتجارة السكر إذ كان من أعيان التجار بتلك المدينة لما تمتع به من ثراء واسع. وعلى هذا لم يكتف بطوطمقز المذكور بتلك الكميات السابقة بل طالب بكمية أخرى أرسلها له خمسة تاجر من رشيد بغلاوينهم التي خرجت من ثغر الإسكندرية برياسة أربعة عثمانيين، وأزميري حيث شحنوا ١٥٦ قفصاً سكر تبع<sup>(١٣٠)</sup>.

أما سليمان أغا الشهير بأرنيود المذكور سابقاً فقد تسلم من أحمد قبودان وحسين قبودان ابن قره محمود ١٤١ قفصاً سكر منعاد موزعة عليهم بمقدار ٥٠ قفصاً للأول، و٩٢ قفصاً للثاني ثم قام بإرسال تلك الكمية على غليونين لصالح كيلار السلطنة<sup>(١٣١)</sup> وبعد فترة تسلم من أحمد قبودان البيطاش السكندري، ومحمد قبودان المورلي نحو ١٣٨ قفص سكر تبع ومنعاد موزعة عليهم بمقدار ٦٢ قفصاً للأول، و٧٦ قفصاً للثاني تم شحنهم على غليونين رياسة كل من حسن ومصطفى الخواجهان الإسلامبوليين<sup>(١٣٢)</sup>.

كذلك نالت التوابل نصيباً واضحاً في الإمدادات المرسله لإستانبول سواء لتجارها أو لمطابخها باعتبارها عنصراً مهماً في الغذاء، ومن ثم حقق تجارها مكاسب لا بأس بها من وراء تجارتها سواء داخلياً أو خارجياً، ولم يكتفوا بذلك بل جمعوا بين تجارتها، وبين سلع أخرى لاسيما المشروبات كالقرفة، والزنجبيل، فعلى سبيل المثال أرسل حسين قبودان الرودسلي على غليونه قرفة بمقدار ٩ قناطير، و٢٦ قنطاراً لفل، و٥ قناطير زنجبيل لصالح أحد التجار بإستانبول<sup>(١٣٣)</sup> كذلك باع محمد بن أحمد بن علي يني شهري المعروف بالعمار كميات من الفلفل، والقرفة قدرت بنحو ٢٦٠٠ قرش<sup>(١٣٤)</sup> لصالح سليمان قبودان ابن مصطفى المعروف بخوضه أوغلي الذي قام بإرسالها إلى شريكه بإستانبول<sup>(١٣٥)</sup>.

ولم يستثن من قاعدة الإمدادات السلعية لإستانبول البكسماط باعتباره عنصر غذائي مهم لاسيما للجيش وقت الحرب ومن ثم لم تستغن عنه الدولة العثمانية في زيادة الطلب عليه ففي سنة ١١٥٢هـ / ١٧٣٩م أرسل خمسة غلاويين يملكها تجاره، حيث شحن على الأول ١٦٠٠ قنطار بثمان ١٤٠٠ قرش، والثاني ٩٠٠ قنطار بثمان ٦٩٥ قرشاً، والثالث ٩٠٠ قنطاراً بثمان ٦٦٠ قرشاً، والرابع ٨٨٠ قنطاراً بثمان ٦٨٣ قرشاً تم إرسالهم إلى

إستانبول بعد فحص هذه الكميات من قبل وكيل خراج السلطنة، والدفتردار وتسليم أثمانها لهؤلاء التجار، وناولون نقلها<sup>(١٣٦)</sup>. ثم في سنة ١١٥٦هـ / ١٧٤٣م أرسل سبعة تجار بغلاوينهم ٢٧٩٠ غزاوية بقسماط (ما يعادل ٧٩٩٣ قنطاراً) بناء على طلب يوسف بك الدفتردار - المذكور سابقاً - إلى إستانبول لزوم الجنود، وقد تكلف نولون شحنها ٦٠٠١٩ نصفاً فضة<sup>(١٣٧)</sup>. وفي العام التالي أرسل أحمد جورجي مستحفظان بالثغر كمية من البكسماط لبيعها بإستانبول قدرها ٣١٠ قنطاراً بنولون شحن ٨٢٣٢٠ نصفاً فضة<sup>(١٣٨)</sup>.

من ناحية أخرى نالت **الفواكه** لاسيما البلح اهتماماً في قائمة تصدير السلع لإستانبول، وذلك لاشتهار رشيد بأشجار النخيل، وفي سبيل ذلك كان تجارها يسعون إلى شراء جنابن يقومون بزراعتها، وبيع منتجاتها فمن ذلك اشترى أحمد أوده باشي<sup>(١٣٩)</sup> طائفة مستحفظان قلعة مصر ابن إبراهيم الإسلامبولي من كل من أحمد بن أحمد المعروف بالشرنوبي، وحسين بن عبد اللطيف الكيال في الغلال ثلاث حصص مزروعة بالبلح، وفي سبيل دعم تجارته اشترى له عدة حوانيت، وحواصل قبلي الثغر لبيعه، وتخزينه، وقد صدر منه كميات كبيرة إلى إستانبول لبيعها بأسواقها<sup>(١٤٠)</sup>. كما ساهم تجار آخرون بنصيب وافر من ذات السلعة لإستانبول<sup>(١٤١)</sup>.

كذلك امتلك محمود باشا المقيم بإستانبول جنيئة قبلي ثغر رشيد لتصدير منتجاتها للأخيرة، فلما عاد إلى بلاده وكلّ قاضي الثغر بأن يتولى الإشراف عليها باعتبار أن ذلك ملكه ولوالدته عائشة خاتون، وقد حصل بعض تجار إستانبول من هذه الجنيئة على كمية كبيرة من محاصيلها إلى أحد التجار ببلاده بثمان ٣٠٠ ريالاً حجر بطاقة<sup>(١٤٢)</sup>.

شملت الإمدادات المرسله لإستانبول أيضاً **العقاقير الطبية** باعتبارها مهمة أيضاً كان من أشهرها النشادر كان من أشهر تجاره باكير بن صقر التوقلي الذي اعتبر من أشهر مصدره لإستانبول ففي سنة ١١٩٢هـ / ١٧٧٨م أرسل كميات منه لبعض التجار بها بثمان ١١٠٨ ريالاً حجر بطاقة<sup>(١٤٣)</sup>.

لم تقتصر الإمدادات على هذه السلع فقط بل امتدت لتشمل **الأقمشة** لاسيما الكتان لتوفره بمصر، فمن أشهر تجاره برشيد عوض بن عبد الله مصطفى الذي كان من أكبر مصدره لإستانبول، وفي سبيل دعم تجارته اشترى بصفته وكيلاً عن أخيه عامر التاجر

المقيم بإستانبول من محمد بن عامر الدمنهوري حصة قدرها ٢٧ قيراطاً بحري الثغر لبناء حوانيت، وحواصل لبيع، وتخزين الكتان بثمان قدره ٦٠٠٠ نصف فضة ثم قام بإرسال كميات منه إلى أخيه المذكور لبيعه بإستانبول<sup>(١٤٤)</sup>. ثم تبع ذلك إمدادات أخرى لصالح بعض التجار في الفترة (١١٤١-١١٤٨هـ/ ١٧٢٨-١٧٣٥م) لذات الجهة<sup>(١٤٥)</sup>.

وبناء على بيورلدي صادر من أحمد باشا كور ( ١١٦٢ - ١١٦٣هـ/ ١٧٤٨ - ١٧٤٩م) إلى قبودان الثغر بشأن توفير كميات من الكتان لإرسالها إلى إستانبول تم شراء نحو ٩١٨ قنطاراً من قبل سبعة تجار وهم محمد، وسليمان بن خطاب، وأحمد، وعلي الييني شهري، وحسين الآلي، وحسين قره، ومصطفى القبودانات بواسطة كل من وكيل خرج السلطنة، وأمين الجمرك، تم شحن هذه الكمية، على غلاويين هؤلاء التجار بعد أن قبضوا أثمانها، ونولونها حسب الكمية المباعة من كل منهم<sup>(١٤٦)</sup>.

وفي سنة ١١٧٣هـ/ ١٧٦٠م أرسل إلى علي بن عبد الله الشهير بنعمه الله تاجر الكتان بإستانبول من قبل ثلاث تجار برشيد وهم محمد الرودسلي، وباكير المورلي، ومصطفى حجي القبودان كل منهم أرسل الأول ٢٢٠ قنطاراً على غليونه رياسة خليل خواجا، والثاني ٢٩٨ قنطاراً بغليونه رياسة محمد خواجا الإسلامبولي، والثالث ١٩٥ قنطاراً برياسة فيض الله بن محمد الدراجي<sup>(١٤٧)</sup> ثم حصل على كميات أخرى منه في نفس السنة من ثلاث تجار آخرين وهم محمد خطاب، ومحمد جاويش، وحسن البطان حيث أرسل الأول ١١٠ قنطاراً، والثاني ١٧٣ قنطاراً، والثالث ٢١٧ قنطاراً تم شحنهم على غلاويينهم بعد حصولهم على نولونهم<sup>(١٤٨)</sup>. وفي سنة ١١٧٩هـ/ ١٧٦٦م أرسل التاجر علي قبودان الشهير بنعيم بغليونه رياسة يونس خواجا ابن عبد الله المغربي اليازي ٦٠ قنطاراً من الكتان لصالح حسن أغا ابن عثمان بإستانبول<sup>(١٤٩)</sup>. وبعدها بفترة أرسلت إمدادية أخرى، تم توفيرها بواسطة وكيل خرج السلطنة<sup>(١٥٠)</sup>.

و كان محمد بن زيد من أشهر تجار الكتان برشيد، ومن ثم حصل بعض التجار بإستانبول على كميات كبيرة منه ففي سنة ١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م أرسل الأول كمية منه إلى أحد هؤلاء التجار قدر ثمنها بنحو ٢٨٣٥ ريالاً حجر بطاقة<sup>(١٥١)</sup> ولم تقل شهرة التاجر حسن



بن سليمان كريت البزاز عنه إذ أرسل كميات كبيرة من الكتان لإستانبول أيضاً ففي سنة ١١٩٤هـ / ١٧٨٠م أرسل كمية قدر سعرها بنحو ٣٥٠٤ ريال حجر بطاقة<sup>(١٥٢)</sup>.

والجدير بالملاحظة أن بعض التجار حاولوا أن يمارسوا عملية المبادلة في تجارته للكتان عن طريق بيع كميات منه لأحد التجار ممن يتاجرون في سلع أخرى وفي الوقت نفسه يتاجرون في الكتان بهدف الحصول بثمن الكتان المباع على كميات من هذه السلع خاصة وإن كانت غير متوفرة بمصر وأسعارها تقل عن مثيلتها بالأخيرة سعياً وراء المكاسب، فمن ذلك اتفق كل من يوسف بن أحمد الشهير بالجمال تاجر الكتان برشيد، وشهاب الدين ابن علي تاجر الدخان بإستانبول على أن يقوم الأول ببيع كميات كتان له مقابل إرسال دخان بثمنه ليعوض كل منهم احتياجاتهم لتلك السلعتين، ومن وراء ذلك استطاع يوسف المذكور أن يجني أرباحاً منه ليستغل جزء منها في امتلاك حصة قدرها ستة قراريط بحري الشعر من شهاب الدين المذكور التي كان يمتلكها بهذا المكان ليبنى عليها قاعتين لهذه التجارة بثمن قدره ٤٠ ديناراً<sup>(١٥٣)</sup>.

كما حظيت بعض السلع بنصيب بسيط في هذه الإمدادات منها اليايش والزبيب، واللوز، والجوز، وزيت الزيتون، ويرجع ذلك إلى أن الدولة العثمانية كانت تحصل على كميات كبيرة منهم من بلاد الشام نظراً لاشتهار الأخيرة بهم، كما أن مصر كانت تحصل هي الأخرى على كميات منه، فكانت تصدر منهما لإستانبول بما يتناسب مع اكتفائها الذاتي؛ بالنسبة للياميش من أشهر تجاره برشيد بوغاص قاشوري Qashury Poghas ونقوله مروكه Nicola Marooqa اليونانيين اللذان أشحنا معاً على شايقة قسطندي Kustandi ريس ٤٥ قنطاراً من اليايش لإستانبول نظير أجره ٢٥ نصفاً فضة على كل قنطار<sup>(١٥٤)</sup> ثم سليمان بن حسن الأدرلي الذي أرسل في سنة ١١٤١هـ / ١٧٢٨م أسلال مملوءة منه على غليون قاسم قبودان لبيعها بإستانبول<sup>(١٥٥)</sup> أما زيت الزيتون فكان من أشهر تجاره محمد بن يوسف بن علي الشهير بالطويل الذي كان يصدر كميات منه لهذه الجهة أيضاً<sup>(١٥٦)</sup>.

كذلك دخلت تجارة مستلزمات السفن ومهماتهما قائمة التصدير لإستانبول كنوع من المساهمة في بناء الأساطيل العثمانية، وإن كانت هذه التجارة قد جاءت في حدود ضيقة تبعاً

لما تطلبه الدولة العثمانية، منها المشاق وهو يعد من الإمدادات الحربية المهمة التي كانت مصر ترسلها لإستانبول، وهو يستخدم في صناعة السفن وإصلاحها، ويمنع تسرب المياه إلى هذه السفن حيث يوضع بين فواصل الألواح الخشبية ثم يدهن بالفار<sup>(١٥٧)</sup> وعلى ذلك لعب تجارها برشيد دور واضح في ذلك، واستطاعوا أن يحققوا أرباح لا بأس بها من وراء ذلك فعلى سبيل المثال خرج قايق من ثغر رشيد إلى ثغر الإسكندرية برئاسة محمد بن مصطفى الكيمييلي اشتمل على أربع قلاع، وأربع مراسي من الحديد، وعشرين بندقية، وثلاث سيوف من الحديد لزوم تسليح السفن، بالإضافة إلى معدات، وخزانات نحاس خاصة بالسفن أيضاً، وقبل خروج القايق من الثغر الأخير للسفر إلى إستانبول تعهد إبراهيم الطوبخاني بصفته وكيلاً عن صاحب القايق المذكور تاجر مستلزمات السفن بإستانبول بتسليم ذلك للأخير بشهادة تجار تلك المستلزمات برشيد بعد أن قبضوا ثمنها منه<sup>(١٥٨)</sup>.

كما أقر كل من اليازجية الخواجات أحمد ابن سليمان ، وحسني بن يوسف الرودسليين ومحمد بن جاد، ومحمود بن مصطفى المعروف بغانم، وحسني بن يوسف الرودسلي، ومحمد بن جاد، ومحمود، ومحمد جليبي<sup>(١٥٩)</sup> ابنا إسماعيل، وعلي خواجه ابن حمزة خواجه الأستانكوليين، ومصطفى بن محمد قرقوش العثماني أن ينقلوا لصالح قبوداناتهم بغليونهم، وتجار هذه المستلزمات في الوقت نفسه وهم أحمد الأستانكولي، وعلي الشهير بالصباغ، ومصطفى وأخيه شعبان بن محمد، ومحمد المرزلي، ويطاش من رشيد على الترتيب بأنهم تسلموا من قبل وكيل خرج الدولة العثمانية وهو محمد بن عبد الله مشاق ودبارة الأسباولو، ومن اليدك الفتيل وقدرت كمية المشاق نحو ١٨٤٢ قنطاراً، و٢٥٧ رطلاً، والدبارة الأسباولو ٢٦٩ قنطاراً و٢١٠ رطلاً، واليدك الفتيل بنحو ٥٢ قنطاراً ثم قاموا بشحنها على ثمانية الغلاويين التي يمتلكها هؤلاء بعد تسلمهم قيمة نولونها، وقد تم ذلك في حضور محمد هنيدي القباني بالأنبار السلطانية بعد أن تعهد هؤلاء بتسليمها إلى هذه الجهة<sup>(١٦٠)</sup>.

أياً ما كان الأمر فقد استطاع هؤلاء التجار ممن تخصصوا في تجارة هذه السلع السابقة أو في بعضها أو واحدة منها على الأقل أن يساهموا بمفردهم في هذه الإمدادات سواء ببيعها بأسواق إستانبول، أو لصالح مطابخها، ولاشك أن ذلك أتاح لهم فرصة التعامل،

والاحتكاك التجاري بينهم، وبين أمثالهم بتلك المدينة، وحاول الطرفان أن يحققوا من وراء ذلك مكاسب سواء بسلع أخرى غير متوفرة بمصر بصفة عامة، أو أرباح متبادلة بينهم.

كل هذا كان دافعاً للتجار الآخرين من أصحاب الثروات أن يؤسسوا بينهم، وبين أمثالهم بإستانبول بعد احتكاكهم بهم تجارياً شركات بينهم تكون مقرها إستانبول ليتم توريد السلع إليها منهم ليقوم شريكهم بها ببيعها، واقتسام الأرباح فيما بينهم من ناحية، ولإثبات وجودهم تجارياً بتلك المدينة من ناحية أخرى.

وقد جاءت الأمثلة على ذلك واضحة نذكر منها شركات الحبوب منها ما تأسس بين عمر خليل برشيد وبين ثلاث تجار بإستانبول ثلاث شركات بهدف الإتيار في القمح، والأرز، والشعير، والفول، فالأولى كانت مع يوسف الديار بكري بحق النصف بـ ٢٧٩٦٠ نصفاً فضة، والثانية مع مصطفى جلبي طبق زاده بحق النصف ٩٠٨٤ نصفاً فضة، والثالثة مع أحمد زنبيل بحق النصف بـ ٨٠٠٠ نصفاً فضة حيث استطاع أن يحقق أرباحاً من وراء هذه الشركات قدرت في سنة ١١٣٨هـ / ١٧٢٦م ٤٤٠٤٥ نصفاً فضة<sup>(١٦١)</sup> ثم محمد بن إبراهيم العلاف الذي كون شركة مع أحد التجار بإستانبول لتجارة الحبوب، وقد تولى مهمة الإشراف على هذه الشركة مع شريكه نيابة عنه ابنه إبراهيم ففي سنة ١١٨٤هـ / ١٧٧٠م ورد إلى هذه الشركة من الحبوب ١٢١٧ إردباً عدس بثمان ١٠٤٠٦ قرشاً، و١٦٩ إردباً فول بثمان ٣٤٢ قرشاً<sup>(١٦٢)</sup> كما وجدت شركة ما بين يوسف بن عبد الله معتوق علي بن عبد الله ومصطفى أغا قلوزير حيث تأسست هذه الشركة برأس مال قدره ١٧١٦٥٨ نصفاً فضة مناصفة بينهم، وقد حققت هذه الشركة من جراء ذلك أرباح كثيرة ففي سنة ١١٩٩هـ / ١٧٨٤م بلغت قيمة الأرباح التي حصل عليها وحده نحو ٧١٧٨٠ نصفاً فضة استغلها في تأسيس شركتين بنفس الجهة مع كل من فيض الله المصري حيث حققت ربحاً في تلك السنة قدره ٣٣٩٣٧ نصفاً فضة، وعلي قياطشلي بن إبراهيم أغا الإسلامبولي، والتي حققت ربحاً بلغ ٢٠٥٩٩ نصفاً فضة تم اقتسام تلك الأرباح بينهما<sup>(١٦٣)</sup> وأخيراً عُقدت شركة بين يوسف ابن أحمد أرينوت برشيد وابن عمه مصطفى ريس ابن خليل أرينوت بإستانبول يرسل إليها الحبوب من رشيد لبيعها في تلك الجهة ففي سنة ١٢٠٠هـ / ١٧٨٦م حمل على غليون

مصطفى كميات من القمح قدرت بنحو ١٤٦ إردبًا، ومن الذرة بنحو ٧٧ إردبًا بثمن ٤١٧ ريالاً حجر بطاقة بعد خصم أجرة نقلهم<sup>(١٦٤)</sup>.

أما شركات الأرز التي تأسست بين بعض تجاري رشيد وإستانبول من أمثلتها ما تم بين عمر ريس ابن عبد الله تاجر الأرز برشيد و مصطفى بن يوسف بإستانبول من تكوين شركة كان رأس مال الأول فيها ٥٧٠ قرشاً حقيقاً أرباحاً من ورائها ففي سنة ١١٣٨هـ/ ١٧٢٦م حصل على ٧٨ قرشاً كنصيب له من بيع الأرز<sup>(١٦٥)</sup> وبالمثل عقدت شراكة ما بين حسن خواجه قبودان وتاجر الأرز برشيد مع حسن خواجه بإستانبول حيث قام بإرسال ١٩١ إردبًا منه إلى الأخير ليقوم ببيعها وتخصيص أرباحه من ذلك<sup>(١٦٦)</sup> كما أسست شركة بين محمد بك ابن إسماعيل بك أمير الحج وأمير اللواء الشريف السلطاني الدفتردار، وعبد الله جورجي مستحفظان الشهير بطومقز - المذكورين سابقاً - وبين محمد بن عيسى القواص بإستانبول المذكور سابقاً حيث قاما محمد، وعبد الله المذكورين بشراء ٣٢١ إردبًا، وشحنهم على غليون إسماعيل قبودان ابن عبد الله برياسة محمد خواجه ابن حسين الإسلامبولي اليازجي لصالح محمد بن عيسى المذكور<sup>(١٦٧)</sup> وهذا يعني أن بعض أصحاب المناصب كانوا يمارسون تجارة بعض السلع لما فيها من مكاسب تدعم من ثروتهم مستغلين في ذلك مناصبهم في تسهيل أمورهم بها.

أما أحمد بن أحمد السنديوي من تاجر الأرز برشيد أسس شركة مع أخيه إبراهيم بإستانبول لبيع الأرز بها ففي سنة ١١٥٤هـ/ ١٧٤١م أرسل له ١٥٠ إردبًا بثمن قدره ٢٤٠٠٠ نصفًا فضة<sup>(١٦٨)</sup> ثم والى حاج مصطفى قبودان الذي كتب عقد شركة مع مثيله محمد بإستانبول ليرسل له بمقتضى ذلك ١٣٠ إردبًا أرز ليتولى الأخير بيعها، وإرسال نصيبه من أرباحها إليه<sup>(١٦٩)</sup>.

كذلك تكونت شركة بين محمد بن عبد الله الملطيلي تاجر الأرز برشيد، وبين باكير ابن عبد الله بإستانبول حدد نصيب كل منها فيها بنحو ٢٨٨٠ ريالاً حجر بطاقة ليشراف الأخير على مقر الشركة، وما يتم بها من عمليات البيع ففي سنة ١١٩٨هـ/ ١٧٨٣م أرسل الأول لشريكه حوالي ١٣٧ إردبًا بثمن قدره ١٢٦٢٥٣ نصفًا فضة ليعه بأسواق مدينته<sup>(١٧٠)</sup> ثم محمد السحيني بن عبد الله برشيد، وحسين بن محمد الشامي بإستانبول فقد أسسا شركة

في إستانبول حيث كان الأول يرسل للثاني الأرز لبيعه فيها، وفي إحدى المرات أرسل له ١٩٨ إردبًا بثمان ٢٢٧٠٠٦ نصفًا فضة<sup>(١٧١)</sup> وأخيرًا تكونت شركة بين إبراهيم مصطفى تابع علي أوده باشى طائفة مستحفظان الشهرير بنعمة الله، وإبراهيم خطاب بإستانبول ففي سنة ١٢٠٤هـ / ١٧٩٠ أرسل الأول كمية من الأرز قدرت بنحو ٨٣ إردبًا بمبلغ ٨٣٠ ريالاً حجر بطاقة لصالح شريكه<sup>(١٧٢)</sup>.

ونظرًا لأهمية القمح فقد سعى بعض تجاره برشيد إلى تكوين شركات بينهم، وبين أمثالهم بإستانبول فمن ذلك أسس كل من هوريس خرستوا Khrestwoo Horis برشيد وديمترالي شاوه Demetrali Shawha بإستانبول شركة لهذا الغرض، فكان الأول يحصل عليه من فلاحي رشيد ليقوم بتصديره لشريكه، وفي سبيل تسيير ذلك اشترك كل منهما في شايقة حصل فيها الأول على الثلث، والثاني على الثلثين<sup>(١٧٣)</sup>. كذلك شارك بكواش بن عبدالله الإسلامبولي حسن أفندي قاضي المحلة الكبرى والمقيم برشيد، وتاجر القمح بها في الوقت نفسه، حيث كان الأخير يقوم بجمع القمح من رشيد، والبحيرة، والغربية ثم يقوم بإرساله إلى شريكه بكواش لبيعه ببلاده، واقتسام الأرباح بينهم<sup>(١٧٤)</sup>.

ومن السلع التي تكونت لها شركات أيضًا **العدس والبن**، حيث تكونت شركة ما بين إسماعيل بن مصطفى البوغازي برشيد وبين حسن الإسلامبولي ففي إحدى المرات أرسل الأول للثاني ١٢٩ زنبيلًا عدس لبيعه بإستانبول<sup>(١٧٥)</sup>.

أما **البن** فقد تأسست بين عدد من تجار رشيد، وإستانبول فمن ذلك الشركة بين محمد قيودان تاجر البن برشيد وبين ثلاث تجار بإستانبول لهذه التجارة حيث أشحن لهم في سنة ١١٣٥هـ / ١٧٢٢م ٣٣ فردة و١٣١ قطعة من البن على غليونه برياسة محمد بن إسماعيل الطويخانلي اليازجي لبيعه عن طريق الشركة هناك<sup>(١٧٦)</sup> كما عقدت شركة بين صالح بن عبد الله الشامي برشيد، وبين ثلاث تجار بإستانبول حيث كان الأول يصدر لهم البن ففي سنة ١١٣٨هـ / ١٧٢٦م أرسل لهم نحو ستة فردات بن لهم بثمان ٣٠٧٢٠ نصفًا فضة أرسلوا له بمكسبه في هذه الكمية ٢٠ قنطارًا دخان بناء على طلبه لبيعه برشيد<sup>(١٧٧)</sup> وهذا يعني أن صالح المذكور كان يجمع بين تجارته للقمح، والدخان معتمدًا على أن الأخير

سعره أقل عن الدخان الأوروبي مما يساعد على ترويجه ببلادہ خصوصًا بين العامة مما يحقق له أرباحًا في ذلك.

أما محمد بن محمد بن موسى حجاج المغربي عقد شركة مع كل من بحبح، وعبدالله السقاط المغربي ومحمد الغرباوي بإستانبول حيث أرسل لهما ٨٧ قنطارًا بن بثمان ٢١٨٨ ريالًا حجر بطاقة مع إرسال مكسبه من ذلك<sup>(١٧٨)</sup> ثم تكونت ما بين كل من عثمان ابن قره بن محمد، ويوسف الخطاب، ومصطفى بن عبد الرحمن الشرقاوي برشيد، ومحمد ريس نوري حصارلي بإستانبول، وعلي أفندي من أضاليا شركة للبن، كان رأس مال كل واحد منهم ٥٠٧٦١٢ نصفًا فضة<sup>(١٧٩)</sup> وكذلك شركة ما بين حسن أرينوت بن عبد الله برشيد، وأخيه إبراهيم بإستانبول كان رأس مال كل منهما بنحو ١٧٣٢٨٦ نصفًا فضة على حده، ويبدو أن حسن المذكور قد نجح في تحقيق أرباح من ذلك ساعدته على تكوين شركتين آخرتين بإستانبول أيضًا الأولى مع طبق إبراهيم كان نصيبه فيها ١٨٠٠٨ نصفًا فضة، والثانية مع علاء الدين أرينوت كان نصيبه فيها ٦٠٠٠ نصفًا فضة<sup>(١٨٠)</sup>.

من ناحية أخرى سعى بعض التجار مما كونوا شركات - مقرها بإستانبول - بينهم للين إلى الجمع بينه، وبين بعض الحبوب بحثًا عن المكاسب، بهدف توسع نشاطها، فمن أشهر هذه الشركات ما تم بين أحمد خازندار<sup>(١٨١)</sup> مصطفى جورجي مستحفظان ابن حسين برشيد، وبعض التجار بإستانبول بعقد شركة لبيع هاتين السلعتين بالأخيرة، ويبدو أن هذه الشركة حققت أرباحًا مكنت الأول من فتح شركتين آخرتين لنفس السلعتين، الأولى تخصصت في تجارة البن بسلانيك، وكان رأس ماله فيها ١٢٥ نصفًا فضة، والثانية لتجارة الحبوب بأزمير كان رأس مالها نفس المبلغ<sup>(١٨٢)</sup>.

كما كان لحسين الأزميري المقيم برشيد ثلاث شركات مع بعض التجار، الأولى في إستانبول لتجارة الأرز، والقمح كان رأس ماله فيها ١٠٠,٠٠٠ نصف فضة، والثانية بأزمير لتجارة البن رأس ماله فيها ٢٥,٠٠٠ نصف فضة، والثالثة بسلانيك لتجارة الأرز بلغ رأس ماله فيها ٢٥,٠٠٠ نصفًا فضة، وكان يصدر تلك السلع التي يتاجر بها برشيد إلى تلك الشركات التي كانت أيضًا تقيم معاملات تجارية بينها بتبادل السلع لسد حاجة كل منها من هذه السلع<sup>(١٨٣)</sup>.

وهناك من جمع بين تجارة البن والكتان معًا محاولة من تجاره أن يجمعوا بين سلعة تحقق أرباحًا عالية نتيجة زيادة الطلب عليها حتى لو كانت السلعتين مختلفتين في النوع، وطرق الاستخدام، وتوفير المنشآت التجارية الخاصة بكل منهما؛ فمن أشهر هؤلاء الذين أقدموا على ذلك جاد الله القباني ابن أحمد بن هندي من أعيان تجار السلعتين برشيد الذي كون شركة مع أخيه عمر القباني بإستانبول بنصيب النصف لكل منهما، وقد ساهمت تلك الشركة بدور واضح في نقل احتياجات إستانبول منهما ففي سنة ١١٦٥هـ / ١٧٥١م أرسل جاد الله المذكور إلى هذه الشركة نحو ١٠ فدرات بن بثمان ٦٨٤١٠ نصفًا فضة، وكتان أسمر بنحو ٢٨ قنطارًا بثمان ٥٠٤٠ نصفًا فضة تم اقتسام ثمنها بينه، وبين أخيه<sup>(١٨٤)</sup>.

على الجانب الآخر تكونت شركات لتجارة السكر مثل الشركة التي تأسست بين فرانكولي قسطندي Frankoli Kustandi السلانكي التاجر برشيد، وأحد التجار بإستانبول، على أن يكون مقر الشركة بالأخيرة، وكان يقوم الأول بإرسال السكر للثاني لبيعه على أن يقتصما الربح بينهما بالتساوي بعد خصم رأس المال<sup>(١٨٥)</sup>.

كما تأسست شركة بين ثلاث تجار برشيد، وبين أحد التجار بإستانبول لهذا الغرض أيضًا ففي إحدى المرات أرسل هؤلاء التجار ٢١٠ قفصًا سكر تبع ومنعاد على وسائل نقلهم ٢ غليونين، و٣ شوايق، وقايين و٩ فرقاطات إلى تلك الشركة لبيعهما واقتسام أرباحها<sup>(١٨٦)</sup> كما أسس عقد بين محمد برنات، وإسماعيل المغازلي، وحسين سلام برشيد، وبين أحد التجار بإستانبول شركة مقرها بالأخيرة كان يرسل إليها من قبل هؤلاء التجار بكميات من السكر لبيعه عن طريقه ففي سنة ١١٢٥هـ / ١٧١٣م أرسل هؤلاء التجار له ١٣١ قفصًا سكر منعاد لبيعهما بتلك المدينة<sup>(١٨٧)</sup>.

كذلك سعى بعض تجار زيت الزيتون برشيد إلى عقد شراكة بينهم، وبين أمثالهم بإستانبول للتوسع في تجارته، فمن ذلك كانت هناك شركة بين شمس الدين الأبياري برشيد وبين شقيقه سعودي المقيم في إستانبول، ففي سنة ١١٦٩هـ / ١٧٥٥م أرسل الأول له بغليونه ٢١٩ زلعة زيت لبيعهما هناك بثمان ١٣٩٦٢ نصفًا فضة<sup>(١٨٨)</sup>.

وسار في هذا الاتجاه أيضًا بعض تجار الكتان برشيد، وإستانبول حيث ظهر إبراهيم أق بك الينكجري تاجر الكتان برشيد الذي عقد شراكة بينه، وبين محمد جلبي

السلانكي المقيم بإستانبول بهدف إرسال الكتان للأخير ليقوم ببيعه عن طريق هذه الشركة، واقتسام الأرباح بينهما ففي سنة ١١٩٢هـ / ١٧٧٨م أرسل له كميات منه قدرت بنحو ٦٥٦٠١٨ نصفاً فضة<sup>(١٨٩)</sup>.

\*\*\*

واللافت للنظر أنه رغم القوانين التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بسير العملية التجارية، إلا أن هناك عدة مشكلات واجهت هؤلاء التجار سواء الذين تاجروا بمفردهم، أو ممن سعوا إلى تكوين شركات؛ ورغم ذلك فإن الإدارة قد حاولت حلها بقدر الإمكان حفاظاً على سير تلك العملية في خدمة الإمدادات العثمانية.

كان أهم ما عانى منه بعض التجار الذين تاجروا بمفردهم ببلادهم عدم التزام الرويسا بتوصيل السلع لأصحابها بإستانبول طمعاً في سرقتها لحسابهم رغم التعهدات التي كانت تؤخذ عليهم بمحكمة الثغر، وإذا كانوا أجنب كان يتم ضمانتهم عن طريق قناصلهم مع تقديمهم إفادة من تجار إستانبول المراد وصول السلع إليهم بأن استلموا تلك السلع بهدف تقديمها إلى إدارة الثغر للتأكد من أمانتهم في ذلك، فعلى سبيل المثال ادعى قسطندي جرمو زيتو Kostandy Germo Zeeto الرودسلي على دوران Dorane الفرنسي أنه أشحن مع الأخير على غليونه ثلاث فدرات من البن وزنها ٩١٤ رطلاً بثمن قدره ٢٠٧ ريال، وعشرة أرادب من الأرز الأبيض ليوصلها إلى إستانبول لكن لما وصل الغليون إلى استانكو طلب المدعي من المدعى عليه أن ينزله في تلك المدينة لشراء سلع، وأنه سوف يظل بها حتى يعود إليه المدعى عليه بعد توصيل تلك السلع، وقبض ثمنها ليعود معه إلى ثغر رشيد لكن لم يحدث ذلك فاضطر المدعي العودة إلى هذا الثغر منتظراً مجيء المدعى عليه فلما وصل إليه تعلل له بأنه لم يستطع المجيء له لظروف خارجة عن إرادته، وأنه سلم الثمن لموكله فاي زنتو Fay Zento الرودسلي فلما سئل المدعي موكله المذكور نفى له ذلك، ومن ثم رفع المدعي هذه الدعوى من أجل إثبات حقه فلما حضر المدعى عليه ذكر كلام آخر، وهو أنه أعطى ثمن هذه السلع إلى موكله راني Rani ريس ليقوم بتسليمها إلى موكل المدعي المذكور فاي زنتو بل الأدهى من ذلك أنكر توصيله لتلك السلع وذكر أن موكله راني هو الذي قام بذلك وتسلم ثمنها فلما طلب منه إثبات صحة كلامه لم يستطع، ومن ثم أحضر



المدعي الشهود على صحة كلامه فتم ألزام المدعي عليه بإرجاع تلك السلع أو ثمنها<sup>(١٩٠)</sup> وهذا يعني مدى تحايل دوران المذكور في سرقة لهذه السلع أو ثمنها خاصة وأنه أنكر أنه حصل على ضمانته القنصل له في السفر بها.

كما قُدمت شكوى من إبراهيم بن محمد الأرمني أنه أشحن بغليون الريس رمضان المغربي ستة فردات بن لبيعها بإستانبول وزنهم سبعة ونصف قنطار، وكانت قيمة نولونهم ٣٥ نصف فضة لكل قنطار لكنه لم يوصل إلى ذلك المكان المراد الوصول إليه، ولما سئل الريس عن ذلك أجاب أن الريح كانت شديدة، والأمواج عالية مما أدى إلى انكسار دفة الغليون، واضطر إلى رمي البن في المياه بسبب تلفه من جراء ذلك، وقد أتى بشهود أثبتوا صحة كلامه، ومن ثم حكم القاضي الشرعي أن المدعي ليس له حق لدى المدعي عليه على اعتبار أن ذلك قضاء، وقدر<sup>(١٩١)</sup> وهذا يدل على أن هذا الريس استخدم حجة قوية، وهي سوء الأحوال الجوية في التحايل، والسرقة، وإثبات ذلك بشهادة الزور حتى لا يعطي للقاضي فرصة في إيجاد دليل ضده خاصة وأن المدعي لم يستطع إثبات حقه في ذلك.

كذلك ادعى مصطفى أغا كتحذا الأمير علي أغا وكيل خراج السلطنة على الريس دياقورس منولي Dyakurus Manuli أنه شحن بمركب الأخير ١٣ غزوية أرز، وخمسة أقفاص سكر مكرر لتسليمها إلى أحد التجار بإستانبول مع تكليفه بقبض ثمنها منه بعد بيعها لكنه لم يفعل ذلك فلما عاد سئل المدعي عن سبب ذلك ادعى أن مركبه اصطدمت بمركب مغربي مما نتج عنه غرق كميات من الأرز قدرت بنحو مائتي كيلة، ومن السكر قفصين لكن المدعي لم يصدق ذلك فما كان من المدعي عليه إلا أن أتى بشهود أكدوا صحة كلامه، ومن ثم لم يستطع المدعي إثبات حقه<sup>(١٩٢)</sup> وهذا يوضح أن المدعي عليه سعى إلى اختلاق تلك القصة من أجل الاستيلاء على تلك الكميات المسروقة من هاتين السلعتين.

من ناحية أخرى استطاع الحاكم الشرعي بثر رشيد أن يثبت أنه بذمة حسن بن عبدالله قرب أوغلي لصالح مورلي بن عثمان مبلغاً قدره ٣٥٥ ريالاً و ٣٥ نصفاً فضة بمقتضى أن حسن المذكور اعترف بأنه وصله حوالات من تجار بإستانبول قدرت بنحو ٤٣٨ ريالاً و ٣٠ نصفاً فضة، وأن المبلغ المذكور هو ملك إبراهيم المدعي، ومن ثم حصل

الأخير على حقه ثم قام باستغلاله في شراء كميات من الأرز، وإرساله بواسطة سفينة يوسف أرينوت إلى شريكه بإستانبول لبيعها لكن غرقت هذه السفينة وكل ما عليها بسبب سوء الأحوال الجوية، ولكن يوسف المذكور استطاع النجاة فلما عاد إلى رشيد لم يصدق إبراهيم المذكور، وطلب منه إثبات ذلك فعجز عن ذلك فرفع إبراهيم دعوى ضده فأقر حسن بعدم صدق كلامه، وألزمه القاضي بدفع المبلغ بل وسجنه لحين قيامه بالدفع<sup>(١٩٣)</sup>.

من ناحية أخرى لم يلتزم بعض الرويسا بتنفيذ ما يطلبه التجار المكلفين من قبلهم بعملية شحن، ونقل السلع في ضوء قوانين الإدارة ونتيجة لكثرة الشكوى من ذلك ورد بيورلدي من إسماعيل باشا التونسي (١٢٠٣-١٢٠٥هـ/١٧٨٨-١٧٩٠م) يفيد أن بعض الرويسا العاملين على السفن (شوايق - فرقاطات) والمكلفين بنقل أحطاب من بعض تجار إستانبول بهدف إرسالها إلى أمثالهم برشيد كانت هذه السفن تصل إلى ميناء أبي قير ثم يفرغوا ما بها من هذا الحطب تمهيداً لوصوله لأصحابه برشيد ثم يضعون مكانه كميات من الرمال، والأحجار من تلك المنطقة ليعودوا إلى إستانبول أو بلاد الروملي<sup>(١٩٤)</sup> لاستخدامها في بناء المنشآت العسكرية بهما دون أن يستكملوا مهمة شحن الحطب، وتوصيله لتجاره برشيد بحجة استغلالهم الوقت في شحن هذه الرمال، والأحجار من مكان رسوهم لهذا الميناء بدلاً من ذهابهم لرشيد والعودة إليه مرة أخرى مما يعد مشقة عليهم لكنهم فعلوا كل ذلك، دون حصولهم على تمكين من شحن الرمال، والأحجار من قبودان ثغر الإسكندرية أو قبودانات الثغور الأخرى، وعلى ذلك قرر عدم إعطاء هؤلاء تمكين يسمح لهم عند عودتهم لأيًا من هذه الثغور بشحن هذه الرمال، والأحجار، وأن مهمتهم فقط هي نقل، وشحن البضائع الخاصة بالتجار لجهة إستانبول، وذلك من أجل إخضاع هؤلاء الرويسا لقوانين الشحن المعمول بها بالثغور المصرية<sup>(١٩٥)</sup>.

وثمة مشكلة أخرى وفاة أحد الرويسا المكلف بشحن السلع قبل وصولها إلى إستانبول مما يتطلب من أصحاب هذه السلع إثبات حقهم في ذلك، فمن ذلك تقدمت شكوى من قبل موسى ضلوي ابن شايه اليهودي تتضمن أنه دفع من ماله الخاص لشخص يدعى إبراهيم ريس مندي الموجود بالثغر قيمة نولون أرز وقمح، وبن ليحملها على شايقته لإرسالها لإستانبول لكن شاء القدر أن توفي إبراهيم المذكور قبل إتمام ذلك فاستكمل رحلته ريس آخر

بعد إبلاغ المدعي بذلك، ولما تم ذلك حاول المدعي إثبات حقه في ثمن السلع المباعة من ناحية، ومبلغ ١٢٠ دينارًا كان المدعي قد سلمه قبل وفاته لشراء سلع له من إستانبول لكن بعد عرض الأمر على المحكمة تبين صدق كلامه بشهادة الشهود أعطى له حق السلع المباعة، أما المبلغ المذكور فجرى البحث عن ورثة المتوفي لتسديد هذا المبلغ<sup>(١٩٦)</sup>.

لكن في الوقت نفسه قد يعاني بعض الرويسا من سوء معاملة بعض التجار بسبب مماطلتهم في تسديد النولون إليهم نظير شحنهم لبضائعهم، فعلى سبيل المثال ادعى أحمد ابن عبدالله اليازجي بغيليون على مصطفى بن عمر الرودسلي أن له بذمته مبلغ قدره ٢٢١٢٩ نصفًا فضة قيمة نولون نقل أرز، وقمح إلى إستانبول كان الأخير قد باعها هناك عن طريق وكيله، ولما عرض الأمر على المدعي عليه أنكر ذلك وطلب من المدعي البيينة على ذلك فأحضر ثلاثة من الشهود فأكدوا صحة كلامه لكن لما طال الأمر دون حصول المدعي على مبلغه تم التصالح بينهم على أن يدفع المدعي عليه مبلغ ١٤ ألفًا نصفًا فضة فقط من هذا المبلغ في ضوء حدود إمكانياته<sup>(١٩٧)</sup> فكان ذلك خسارة لهذا الرئيس، وتحايل من قبل التاجر ضده لكنه وافق على ذلك بدلاً من ضياع حقه كاملاً.

كذلك عانى الرويسا الأجانب من سوء معاملة الإدارة العثمانية بسبب الجزية المفروضة عليهم، ومن ثم فقد صدر بيورلدي من محمد باشا النشانجي بناء على فرمان صادر من الدولة العثمانية نتيجة التماس هؤلاء الرويسا بسبب ما يتعرضوا له من ظلم العاملين على الجزية بمصر حيث يؤخذ من كل واحد منهم الجزية أكثر من مرة عند مغادرتهم للثغور أو العودة إليها، أو التنقل فيما بينهم حتى لو تم ذلك في اليوم الواحد فكان ذلك مخالفاً للقانون الذي يقضي بتحصيل الجزية منهم مرة واحدة في العام - أسوة بغيرهم من بني جنسهم - دون زيادة، وأن يحصل على تذكرة واحدة بذلك يقدمها عند دخوله أو خروجه من الثغور، وبناء على ذلك تتضمن هذا البيورلدي أن الأجانب أيًا كان عملهم لا يأخذ منهم الجزية إلا مرة واحدة في السنة بموجب تذكرة يحصل عليها من عامل الجزية مختومة من قبله دون زيادة طبقاً للقوانين في ذلك<sup>(١٩٨)</sup> وهذا يدل على مدى اهتمام الدولة العثمانية بالأجانب سواء الذين لديهم مصالح بولاياتها، أو ممن يقيمون بها لممارسة أنشطتهم

المتنوعة، ضمانًا لمسايرة أمورها مع هؤلاء من ناحية، وتمشيًا مع سياسة التسامح الديني التي تبنتها من ناحية أخرى.

كما كانت تحدث خلافات بين بعض التجار بسبب معاملات مالية فعلى سبيل المثال ادعى دمترى نيفري Demetri Neveri الساقزي على ياني يورجي Yurgy Yani الرودسلى أن الأخير اقترض منه مبلغ ٢٢٢ قرشًا بهدف شراء أرز من رشيد، وبيعه بإستانبول، وذلك نظير فائدة - لم تحدد بالوثيقة - لكنه لم يسدد ذلك في الميعاد المحدد بينهم فلما حضر المدعى عليه أنكر ذلك، ولما لم يتمكن المدعى من إحضار بينة تؤكد صحة كلامه فضلاً عن حلف المدعى عليه أصدر القاضي حكمه بأنه لا حق للمدعى في مطالبة المدعى عليه بشيء<sup>(١٩٩)</sup> فكان ذلك تحايل واضح من هذا التاجر في استحوازه على هذا المبلغ معتمداً على عدم وجود شهود تثبت حصوله على هذا المبلغ من المدعى الذي إئتمنه على ذلك.

وبعد شكوى مقدمة من إبراهيم بن مصطفى من أيا صوفيا بإستانبول بسبب إقراض الأخير لعمر من طائفة مستحفظان قلعة مصر ابن إسماعيل الخربطلي المقيم بالشر ثم ماطل الأخير في تسديده، وبعد أن ثبت حق المدعى بشهادة الشهود أمر المدعى عليه بقيمة القرض وهو ١٦١٦٠ نصفًا فضة، وأنه حصل عليه بهدف الإتجار في الأرز لتصديره لإستانبول بعد أن تم الاتفاق بينهم أن المدعى دفع هذا المبلغ على سبيل القرض وفي الوقت نفسه اقتسامه المدعى عليه في ربح بيع هذا الأرز<sup>(٢٠٠)</sup> ربما كان ماطلة المدعى عليه في تسديد هذا القرض هو إحساسه أن هذا ليس من حقه، وأن ما له فقط هو تسديد قيمة القرض له في ميعاده.

كذلك اختلف كل من أحمد بن مصطفى الأزميري المقيم بأزمير، ومصطفى صوغان أوغلي الأزميري أيضًا والمقيم برشيد، والتاجرين في البن بسبب أن الأول له بذمة الثاني مبلغ ٣٠٠ قرش ثمن بن اشتراه منه أرسل له من رشيد إلى أزمير لينقلها إلى شريكه بإستانبول ومنعًا للتداعي بينهما تتدخل جماعة من التجار للصلح بينهما فدفع الأخير نصف المبلغ، وطلب إعطائه مهلة لدفع المتبقي<sup>(٢٠١)</sup>.

ثم جاءت دعوى مرفوعة من أحمد بن محمد المعروف بالبروسلي (من بروسة) على كل من إبراهيم جلبي ابن علي السلانكي وولده عابدي من التجار بالثغر بسبب أن المدعي سلم إبراهيم المذكور عشرون جوال مملوءة بالغزل الكتان، وخمس جوالات مملوءة بالعصفر، وقفصان من النشادر، وقنطار ونصف من الكتان الأسمر بثمن قدره ٢٣٩٦ قرشاً حيث نقل ذلك بمركبه برياسة عابدي المذكور إلى إستانبول لكن تعرضت هذه المركب عند أزمير لهجوم الموسكو (الروس) فأخذوا ما عليها لكن وصل إلى المدعي أن عابدي حصل هو ورجل يدعى ماقوسا أغا ١٢ كيساً (قيمة كل كيس ٢٠ ألف نصف فضة) من قبودان المركب المذكور ثمن هذه السلع المباعه بحجة أنهما سوف يقومان بتوصيلها إلى المدعي، فلما أحضر المدعي عليهما إبراهيم وولده عابدي أنكر الأخير ذلك رغم أن أبيه أكد أنه أرسل له خطاباً يطلب فيه أن يقوم بتسليم تلك السلع إلى شريك المدعي، وأن يحصل على ثمنها لتوصيلها لصاحبها، وعندئذ طلب من المدعي عليهما اليمين، فحلف كل منهما لصالحه على ما ذكر، وعلى ذلك لم يجد القاضي سوى أن حكم للمدعي عليهما، خاصة وأن المدعي لم يأت بشهود لإثبات صحة إدعائه<sup>(٢٠٢)</sup> وهو ما استفاد منه المدعي عليهما في الاستيلاء على هذه السلع لصالحهما معتمدين على عدم توافر الأدلة ضدهم.

وفي بعض الأحيان كان بعض ورثة التجار في حالة وفاة آبائهم أو من له صلة قرابة بهم يعانون من تحصيل ما لهم من أموال لدى بعض التجار بإستانبول فيضطرون إلى رفع دعوى عن طريق الأوصياء على تركات متوفيههم لإثبات حقوقهم، فمن ذلك تُوفي مصطفى بن خضر تاجر الأرز، والقمح، والسكر برشيد قبل حصوله على ثمن بيع كميات منهم بإستانبول ومن ثم رفع الوصي على تركته وهو أخيه بمحكمة رشيد التي أرسلت إلى قاضي محكمة أجي جلبي بإستانبول للنظر في الأمر فلما تأكد هذا القاضي من استلام أحد التجار بإستانبول تلك الكمية ولم يدفع ثمنها فتم تحصيل ذلك منه، وهو ٧٥٦٢ نصفاً فضة، وتسليمه لأخيه<sup>(٢٠٣)</sup> كذلك كان محمد بن يوسف بن علي الشهير بالطويل التاجر في زيت الزيتون قد سافر بكمية منه إلى إستانبول لبيعها هناك لكنه تُوفي قبل حصوله على ثمنها من المشتري والبالغ ٧٠٠ قرش لكن الوصي على تركته أرسل إلى قاضي محكمة محمود باشا بإستانبول يطلب منه تحصيل هذا المبلغ لصالح موكله من قبل هذه التاجر الذي أقر الأخير بهذا المبلغ، وتسديده للوصي<sup>(٢٠٤)</sup>. أما علي ريس ابن عبد الله تاجر القمح،

والأرز فقد توفي قبل تحصيله ثمن كميات منها أرسلهما لصالح أحد التجار بإستانبول وهو ١٥٢٢٢ نصفاً فضة فكان لابد من إحضار بيينة تؤكد أن له ذلك المبلغ خاصة وأن التاجر المشتري أنكر ذلك لكن الوصي على تركة المتوفي، والريس المسئول عن نقلها في الوقت نفسه بواسطة غليون المتوفي قد أقر بذلك أمام القاضي فتم تحصيل هذا المبلغ لحساب ورثته برشيد<sup>(٢٠٥)</sup>.

أما عن المشكلات التي واجهت أصحاب الشركات الموجودة بإستانبول فقد تعددت نذكر منها على سبيل المثال اختلف خليل بن عبد الله التاجر برشيد في سلع القمح، والأرز، والنحاس، والأقمشة، والأجواخ، والطرابيش مع شريكه عبد الرحمن رحومه المغربي بإستانبول بسبب نسبة الأرباح بينهم، ومن ثم طالب الأول بفك الشركة، وفي سبيل ذلك وكل لطف الله جلبي الإسلامبولي في بيع نصيبه بها وإحضاره له<sup>(٢٠٦)</sup>.

ولنفس السبب ألغيت عقد شركة لتجارة السكر بإستانبول أقيمت بين نقولا تدرس Tadros Nicola الساقزي برشيد، ونكتيه لمني Nikta Limni بإستانبول بعد أن حصل كل منهما على نصيبه بها<sup>(٢٠٧)</sup> كما طالب أحمد أغا طائفة مستحفظان المعروف بالأدرنه لي بفض شركته التي تخصصت في تجارتي الأرز، والدخان بسبب تراكم مبالغ له من حصة أرباحه بها وتماطل شركائه في تسديدها له، وهم حسن تابع خير الله الذي يستحق عنده مبلغ ١٨٥ قرشاً، وخليل كتاه يلي أوغلي، والذي كان بذمته ١٤١ قرشاً وملا محمد الذي كان بذمته ٣٦٤ قرشاً، وإبراهيم الملطي الذي يستحق عنده مبلغ ٧٠ قرشاً وأخيراً كوس مصطفى المنديلطي الذي وجد بذمته ٦٢٥ قرشاً إلى جانب ثمن أربعة وعشرون فردة أرز أبيض بثمن ٣٠٠ قرش كان أحمد المذكور قد أرسلهما على سفينة عثمان ريس الرودسلي بواسطة سليمان البواجي كما أنه طالب بمبلغ ٤٧٨ قرشاً قد أعطاها إلى خليل كتاه أوغلي المذكور ليشتري له بثمانها بن ليقوم ببيعه بإستانبول ، يضاف إلى ذلك أنه له بذمة أحمد أغا الضامن لحسين اليسقجي<sup>(٢٠٨)</sup> أحد أقارب خليل كتاه يلي أوغلي السابق والقاطن بإستانبول مبلغ عشرة أكياس على سبيل القرض، فضلاً عن ذلك فإن له بذمة أحمد أغا على سبيل الأمانة من قبل عمر الصيلحي المقيم بإستانبول الذي اشترى سبعة آلاف من العيدان المعروفة بالجرمتسيق المعد لشرب الدخان حصل عليها من هذه الشركة، ولم يسدد أحمد المذكور

ثمناً لصالح الشركة، وحصول الشركاء على نصيبها منها، ومن ثم كلف إسماعيل بن مصطفى الملطيلي بمهمة فض هذه الشركة، وتحصيل نصيبه منها، وماله من أرباح فضلاً عن المبالغ المذكورة في ذمة هؤلاء على اعتبار أن إسماعيل المذكور عينه وصياً على تركته حال موته<sup>(٢٠٩)</sup> لا شك أن عدم حصول أحمد أغا على مستحقاته، وعدم اهتمام شركائه في تسديد ذلك بل إهمالهم لإدارة تلك الشركة وعدم تحصيل ما لهم من أموال نظير البيع منها سبباً في مطالبته بفض هذه الشركة.

كذلك تم فض شركة بين كل من أحمد بن رجب الصبان برشيد، ومحمد خواجه بإستانبول تخصصت لتجارة الأرز، والقمح، الكتان بالأخيرة بسبب اختلافهما على الأرباح، فحصل كل منهما على رأس ماله فيها بواقع ٣٠٠ قرشاً لكل واحد منهم، فضلاً عن ربح ما تم بيعه من هذه السلع خلال السنة التي تمت فيها عقد الشركة بينهما<sup>(٢١٠)</sup>.

وأحياناً أخرى قد يواجه وكلاء بعض التجار بسبب وفاته عدة مشكلات مع شركائهم في إستانبول بسبب تحصيل مستحقاتهم في الشركة بينهم، وقد يتطلب ذلك أيضاً تدخل الإدارة لإنهاء الأمر فعندما توفي محمد الشهير بشايقون تاجر الأقمشة برشيد قبل تحصيل ثمن أقمشة وأجواخ أرسلها إلى شريكه مندرس Mendras بإستانبول وقدره ٢٢٤ ريالاً حجر بطاقة أنكر مندرس ذلك لوكيل المتوفي، ويدعى مصطفى بشه الغليونجي الذي كان في الوقت نفسه الرئيس الذي أوصل هذه السلع فقدم الأخير دعوى للحاكم الشرعي بإستانبول، وأتى بشهود تثبت صحة كلامه فلم يستطع مندرس الإنكار، وتم تحصيل المبلغ منه إلى جانب نصيب المتوفي في الشركة معه<sup>(٢١١)</sup>.

لكن في المقابل كانت الإدارة في ثغر رشيد تواجه عدة مشكلات من بعض التجار القادمين إلى رشيد بهدف الإتجار أو شراء سلع نتيجة لعدم التزامهم بقوانين التجارة كنوع من التحايل، لكن استطاعت الإدارة أن تتصدى لذلك منعاً للتجاوزات؛ فعلى سبيل المثال حاول بعض التجار الأجانب الذين قاموا بشراء ٤٠ قفصاً بن من رشيد التروير عن طريق تغيير اسم السلعة المدونة في بوليصة الشحن من بن إلى سكر هرياً من الضرائب المرتفعة على البن فاختراروا السكر لقلّة ضرائبه لكن تمكن أمين الجمرك من كشف هذا الأمر حيث وجد

أنه هناك كمية من البن قدرت بنحو ٢٨٩٧٥ رطلاً مشحونة بسفينة خاصة بهؤلاء كان ينتظر خروجها من الميناء إلى الإسكندرية فتم مصادرتها، وإبلاغ قناصلهم بذلك<sup>(٢١٢)</sup>.

\*\*\*

ومن العرض السابق يتبين لنا كيف أسهم ثغر رشيد بتجاره الذين كانوا أغلبهم من الأعيان؟ في الإمدادات السلعية المرسله لإستانبول، حيث تهباً للبعض منهم بحكم مكانتهم العسكرية التي كانوا يشغلونها في الطوائف العسكرية كمستحفظان، وعزبان، ومترفة، أو عملهم بالوظائف المدنية كوظيفة الدفتردار، أو إمارة الحج، أو قضاة في المحاكم في استغلال هذه المناصب في تسهيل أمورهم في التجارة، مع تخصيص ثروتهم في تدعيمها ضماناً لتوفير مستوى معيشي لهم يتناسب مع مكانتهم، ولما برز هؤلاء في مجالهم التجاري انتبعت لهم الإدارة العثمانية في مصر ليساهموا بدورهم في الإمدادات السلعية المرسله لإستانبول في وقت مرت فيه الدولة العثمانية بعدة أزمات سياسية لاسيما في تلك الفترة وهو ما ساعد بدوره على صمودها في مواجهة تلك الأزمات عن طريق سد العجز فيها سواء بالعاصمة، أو تمويل حملاتها، أو مواجهة غلاء أسعارها لاسيما الغلال أمام نقص العملة ومن ثم فقد استطاع هؤلاء التجار أن يستغلوا المميزات الجغرافية، والاقتصادية لثغرهم في دعم هذه الإمدادات التي تراوحت كمياتها على مدار سنوات القرن الثامن عشر تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلدين، إذ نجحوا عن طريق الإتجار بمفردهم، أو دخولهم في شركات أسست مع شركائهم بإستانبول أن يعلنوا عن وجودهم التجاري برشيد، وإستانبول خاصة وأن معظم هؤلاء التجار كانوا من العثمانيين، ومن فئات أخرى كالشوام والأزميريين، والسلانكيين، والروداية، والساقزيين، والقبارصة، والبنادقة والاستكانو، واليونانيين، والفرنسيين، والأرمنيين، وغير ذلك مما سمحت لهم الإدارة بذلك اعتماداً على الامتيازات الأجنبية، وقد فتح هؤلاء التجار الباب للرويسا من أجناسهم للعمل، والكسب بهذا الثغر ثم ثغر الإسكندرية الذي كانت تخرج منه السفن محملة بهذه الإمدادات بعد وصولها من ثغر رشيد على اعتبار أن الأول مهياً للخوض بها، فضلاً عن قربه من إستانبول، وقد تمت هذه العمليات التجارية في ضوء القوانين التي أرستها الإدارة حفاظاً على دعم وجودها، ومنعاً للتجاوزات وهو ما ساعدها - لحد كبير - على مواجهة المشكلات التي تعرض لها



بعض التجار، والرويسا، سواء فيما يتعلق بمعاملاتهم المالية، أو بظروف الشحن، والنقل ثم دور الإدارة ففي التصدي لبعض المشكلات الناجمة عن هؤلاء من التحايل، والهروب من الضرائب إلى غير ذلك لتحاظ بذلك على دور مصر في دعمها اقتصاديًا ليكون ثغر رشيد بتجاره نموذجًا لذلك.

الملاحق

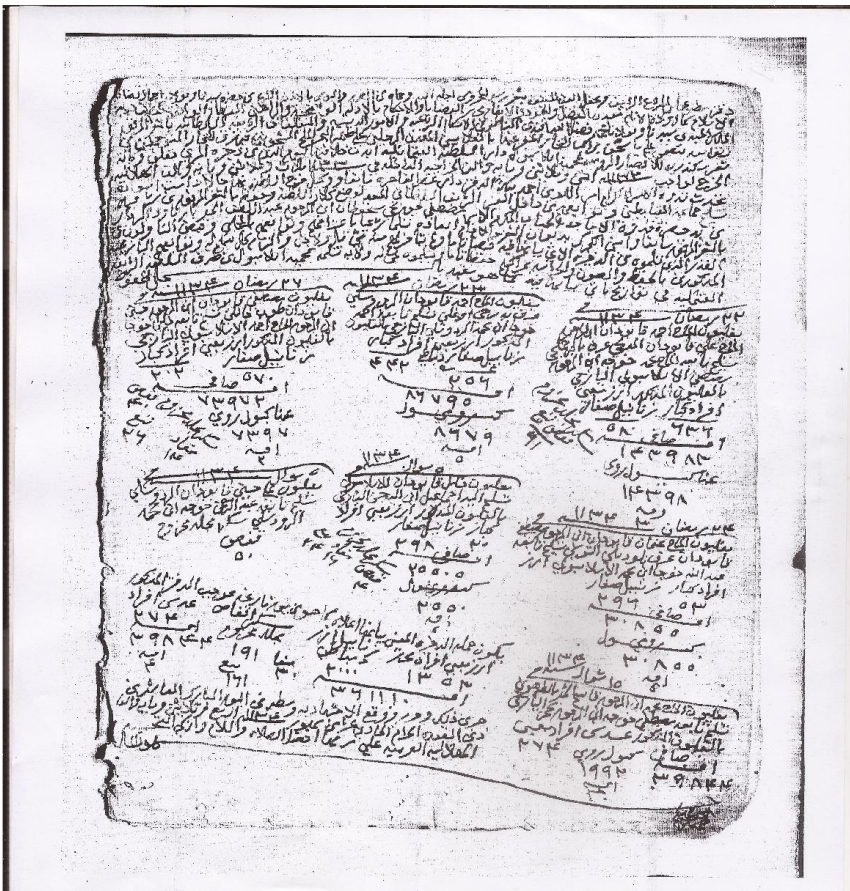
ملحق رقم (١)

محتوى الوثيقة: أرز، وعدس، وسكر يخص بعض تجار رشيد مرسل لإستانبول على متن بعض الغلايين.

المصدر: سجلات محكمة رشيد الشرعية

رقم السجل: ١٠٠٧٧٣ - ١٠٨٩ رقم الصفحة: ١٩٤

رقم المادة وتاريخها: مادة (٢٩٨) بتاريخ ٢٣ رمضان ١١٣٤هـ/ ٧ يوليو ١٧٢٢م.



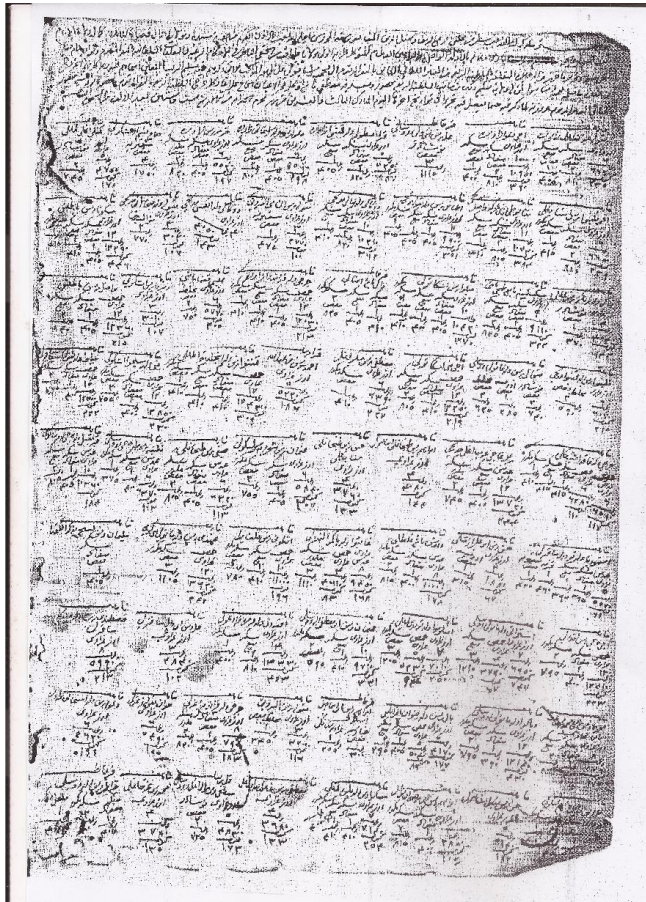
ملحق رقم (٢)

محتوى الوثيقة: سلع مرسلة لإستانبول تخص بعض التجار على متن ١٢٥ فرقاطة، شايقه، وقره مرسل، يحملون أرز، عدس، سكر، وحمص، وخيار شنبر، وسنامكى، وقرفة، ونوشادر، وحناء

المصدر: سجلات محكمة رشيد الشرعية

رقم السجل: ١٠٨٩ - ٠٠٠٩٦٣ رقم الصفحة: ٤٥٥ - ٤٥٦

رقم المادة وتاريخها: مادة (٤٠٤) بتاريخ ٢٣ محرم ١١١٦هـ / ٣٠ نوفمبر ١٧٥٢م





### ملحق رقم (٣)

محتوى الوثيقة: كميات من الأرز تخص بعض التجار برشيد مرسله إلى كيارلر السلطنة لبيعها على متن بعض الغلابين.

المصدر: سجلات محكمة رشيد الشرعية

رقم الصفحة: ١٨٣

رقم السجل: ١٠٨٩ - ٠٠٠٩٥٩

رقم المادة وتاريخها: مادة (٢٠٧) بتاريخ ٩ محرم ١١٦٣هـ / ٩ ديسمبر ١٧٤٩م.

The image shows a page from a historical document, likely a ledger or record book, written in Arabic. The text is dense and organized into columns and rows. The handwriting is in a cursive style typical of the 18th century Ottoman Empire. The document appears to be a record of transactions or inventory, with various numerical entries and headings. The text is written in Arabic, and the overall layout suggests a structured record-keeping system. The page is numbered 183 at the top, and the document is identified as being from the 1089-100959 register, dated 9 Muharram 1163 AH / 9 December 1749 AD.

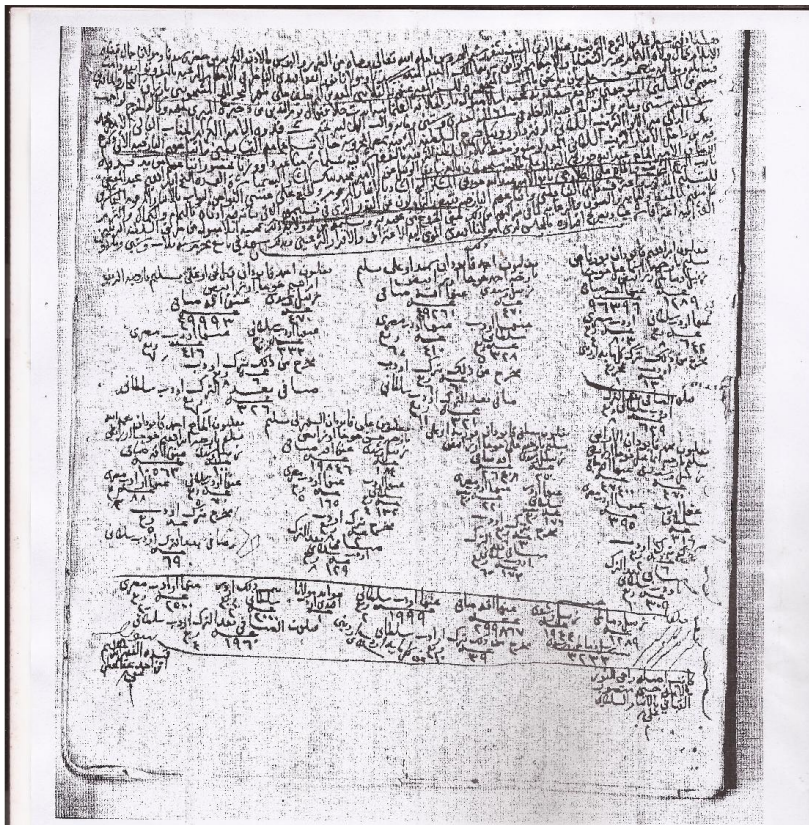
ملحق رقم (٤)

محتوى الوثيقة: إشهاد من بعض رويسا الغلايين باستلام ما يلزم السفن من مشاق، ويدك فتيق، واسباولو، وكتان محصل من التجار لإرساله إلى إستانبول.

المصدر: سجلات محكمة رشيد الشرعية

رقم السجل: ١٠٨٥ - ١٠٨٩ رقم الصفحة: ٢٠٢

رقم المادة وتاريخها: مادة (٢٠٢) بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١١٨٠هـ / ١٩ إبريل ١٧٦٧م.



ملحق رقم (٥)

محتوى الوثيقة: بيورلدى بناءً على فرمان سلطاني بتحصيل الجزية من الرويسا الأجانب (النصارى) مرة واحدة سنويًا عند دخولهم الثغور المصرية منعًا لتعطيل الحركة التجارية.

المصدر: سجلات محكمة رشيد الشرعية

رقم السجل: ١٠٠٨٥٥ - ١٠٨٩ رقم الصفحة: ٢٤٧ - ٢٤٨

رقم المادة وتاريخها: مادة (٣٢٠) بتاريخ ١٨ جماد آخر ١١٣٨هـ / ٢١ فبراير ١٧٢٦م.



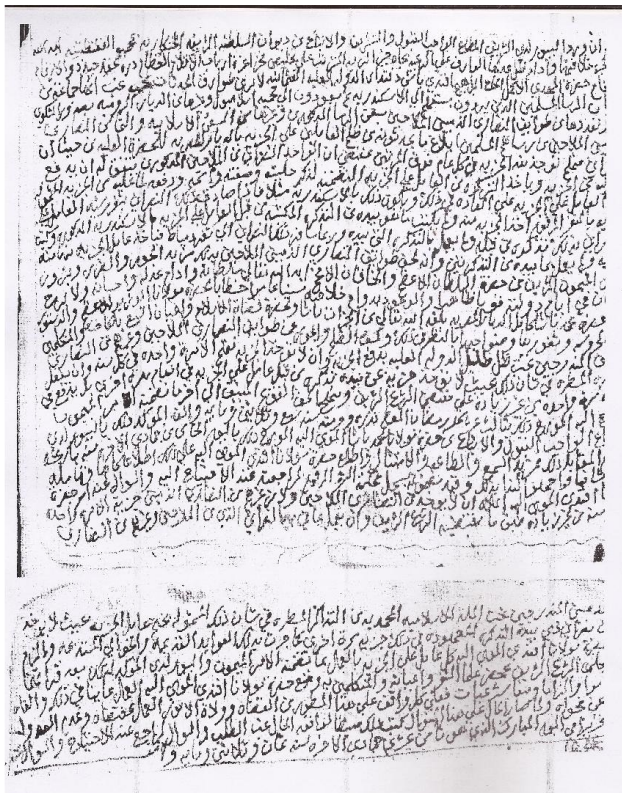
ملحق رقم (٦)

محتوى الوثيقة: إهداء من أحمد البيروسي على كل من إبراهيم جليبي ابن علي وولده عابدي السلانيكي كلاً منهما بسبب كتان وعصفر، ونشادر كان قد أرسل تلك السلع معهما لبيعهما في استانبول ولكن ذكر المدعى عليهما تعرضت المركب لهجوم القراصنة الروس ولكن المدعى لم يستطع إثبات ادعائه نظراً لأن المدعى عليهما حلفا اليمين الشرعي على ما ذكره.

المصدر: سجلات محكمة رشيد الشرعية

رقم السجل: ٠٠٠١١٥١ - ١٠٨٩ رقم الصفحة: ٢٨٦

رقم المادة وتاريخها: مادة (٣٠٣) بتاريخ ٢٩ رجب ١١٨٨هـ / ٥ أكتوبر ١٧٤٤م.





## الهوامش

(١) **الإنكشارية**: كلمة تركيه من الكلمتين (يكي) yeni بمعنى جديد، (وجرى) بمعنى عسكر فيكيجرى تعني العسكر الجديد، وهو جيش من المشاة كانت نواته من أهل الفتوة في الأناضول، ثم اعتمد على أبناء نصارى البلقان بعد تتركهم، وتشتتهم على الإسلام (انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ماورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٣١) وقد شارك الإنكشارية السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٧هـ / ١٥١٢-١٥٢٠م) في فتح مصر، وقد عرف هذا الأوجاق في الوثائق باسم مستحفظان قلعة مصر، حيث كانت تسند إليه مهمة حراسة ممرات القلعة، وضواحي القاهرة، وكانت فرقة الإنكشارية تساهم بأكبر عدد ممكن من جنودها في الإمدادات المطلوبة للسلطان، وكان هذا الأوجاق أقوى الأوجاقات، وأكثرها عددًا طوال فترة الحكم العثماني في مصر (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٨١ - ١٨٣).

(٢) خاضت الدولة العثمانية منذ أواخر القرن السابع عشر وطوال القرن الثامن عشر سلسلة من الحروب، وما ترتب عليها من معاهدات مع كل من روسيا التي تفوقت كثيرًا لاسيما في عهد بطرس الأكبر (١٦٨٢-١٧٢٥م) الذي سعى جاهدًا للوصول إلى مياه البحر الأسود، واحتلال منطقة أزوف AZOV، ولكن العثمانيين حالوا دون ذلك. لمزيد من التفاصيل (انظر: يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة وتفتيح: محمود الأنصاري، المجلد الأول، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إستانبول، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص ٥٩٥-٥٩٨)؛ علي شعيب: بطرس الأكبر "قيصر روسيا"، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ٥٠-٥٧. ثم في عهد زوجته كاترين الثانية (١٧٦٢-١٧٩٦م) تجددت الأشتباكات العثمانية ثم الروسية، وبلغت ذروتها في حرب دامت بينهما من سنة ١٧٦٨-١٧٧٤م انتهت بمعاهدة كوتشك فينارجه عام ١٧٧٤م، والتي تخلت بموجبها الدولة العثمانية عن سيادتها على القرم فكانت هذه ضربة كبيرة لنفوذ العثمانيين حيث خسروا مناطق يسكنها أتراك مسلمون؛ لكن بسبب اجتياح الثورة الفرنسية لأوروبا سارعت روسيا كغيرها إلى عقد الصلح مع الدولة العثمانية فكانت معاهدة ياسي Yasi في سنة ١٧٩٢م التي اعترفت بتوسع روسيا حتى حدود نهر الدنيستر وأصبح هذا النهر منطقة الحدود بين الدولتين هذا من شأنه حافظ على ممتلكات الدولة العثمانية في أوروبا، أما النمسا فقد خاضت معها أيضًا عدة حروب في تلك الفترة بسبب ما حققته من انتصارات، استردت بموجبها المجر، وأجزاء من البلقان، منها شمال شرقي الصرب، وجزء كبير من الإقلاق، علاوة على بعض الإمتيازات التجارية بموجب معاهدة بارساروفيتز عام ١٧١٨ (انظر: يلماز أوزتونا، المرجع السابق، ج ١، ص ٥٩٨ وما بعدها؛ محمد سهيل طقوش: العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ٦٩٨-١٣٤٣هـ/١٢٩٩-١٩٢٤م، بيروت، د.ت، ص ٢٨٤-٢٨٦) عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر، ص ٢٩٩-٣٠٠، نفس المؤلف العرب والعثمانيون، ١٥١٦-١٩١٦، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٧٤، ص ١٩٤-١٩٨

(٣) بك: تعني كبير، أو أمير، أو حاكم، أو رئيس، أو أمر (انظر: محمد علي الأنسي، المرجع السابق، ص ١١٥). وكانت البكوية هي أرفع المناصب يتطلع إليه أكثر المماليك طموحًا، وكان البكوات من

كبار موظفي السلطان، ويقوم الباشا ممثله في مصر بتعيينهم في حفل خاص أمام الديوان يقرأ فيه القرار الخاص بمنح هذه الرتبة، ويغطي الباشا كتف البك الجديد بمعطف من الفرو، وكان عدد البكوات في مصر أربعة وعشرين (انظر: جلال يحيى، مصر الحديثة ١٥١٧-١٨٠٥م، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ١٦٧)

(٤) كان على بك منذ توليه شياخة البلد (١١٨١هـ/١٧٦٧م) يرغب في الإستئثار بحكم مصر على أن تظل تابعة للدولة العثمانية، بهدف تحويلها إلى قوة مملوكية قادرة على مواجهة تلك الدولة، ولكنه أدرك بعدها أن وجود الباشا العثماني في مصر يحد من تطلعاته، فقرر منع وصول أية باشوات من إستانبول، ليتولى هو منصب القائم مقام، حتى يتمكن من إدارتها بحرية، دون الإنفصال عن الدولة العثمانية، ولكنه أحدث تغييرات في العملة، كما منع إرسال الخزينة إليها، وظلت العلاقات متوترة بينهما إلى أن تم التخلص منه بمعرفة مملوكه محمد بك أبو الذهب في (١١٧٨هـ/١٧٧٣م) (انظر: محمد رفعت رمضان، على بك الكبير، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٣٠، ٥٤-٥٨، ٦٢، ٦٣، ١٩٥، ١٩٦)

(٥) الرويسا: مفردا "ريس" وهو من عمل في قيادة المراكب الشراعية على أنواعها ربانة تعلموا فنون الملاحة منذ طفولتهم كنوتية، وبحارة، وامتلكوا الخبرات العلمية التي تؤهلهم لقيادة المراكب حتى يتجنبوا المخاطر التي تعترض عملية الملاحة خاصة في مواسم تقلب الريح، والعواصف، وكان ذلك يؤدي إلى غرق العديد من المراكب أو جنوحها، واقتضى ذلك أن يتمتع ربانة المراكب بمهارات، وخبرة قيادة المراكب مرتبه لا يصل إليها البحارة إلا بعد عمل طويل مع ربانة أكثر خبرة، وأبعد تجربة، وقد عرفوا بالرويسا (انظر: عبد الحميد حامد سليمان، الملاحة النيلية في مصر العثمانية ١٥١٧-١٧٩٨، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٩).

(٦) قاضي الثغر: كان يطلق عليه أيضًا الحاكم الشرعي، وكانت له مهام سياسية، وإدارية، وقضائية، وكان يخضع لقاضي عسكر ولاية مصر، أما الجهاز الإداري للحاكم الشرعي فكان يتمثل في الكتبة، والشهود، وقاصدي الشرع، أما عوائده فكانت ما يفرض من رسوم على ما يعرض عليه هو أو لنوابه من القضايا، والبيوع، والتركات، والتصادقات (انظر: عبد الحميد حامد سليمان، تاريخ الموائى المصرية في العصر العثماني، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٨٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص ٨٦-١٠٨).

(٧) قبودان: أو قبطان، هي كلمة تركية بمعنى أمر، أو رئيس السفينة (انظر: محمد علي الأنسي، الدراري اللامعات في منتخبات اللغات (يحتوي على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والأفريقية المتداولة في اللغة العثمانية، بيروت، ١٩٠٠، ص ٤١٢) وكان بمصر أربعة قبودانات هم قبودان الإسكندرية، ودمياط، ورشيد، والسويس، وكانت خدمتهم هي حفظ القلاع، والحكم بين الرعايا بالعدل، والشفقة (انظر: J. S. Shaw، *of the French Revolution the Age in Egypt Ottoman*، Cambridge, Massachusster, 1964, pp 80, 81).

(٨) وكيل الخرج: هو الناظر في مصروفات دائرة كبيرة، وكان في مصر هو الموظف المختص بشراء طلبات السلطان ودائرته، وكذلك طلبات الباشا ودائرته (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص ٤٥٨).

(٩) **الدفتردار**: هو صاحب الدفتر، كان بمثابة وزيرًا للمالية، وكان للدولة العثمانية دفتردارًا واحدًا فلما اتسعت البلاد بالفتح، أصبحت الحاجة ماسة لأكثر من دفتردار، وكان أكبر الدفتردارات هو دفتردار الروملي، ولذلك كان يلقب "بالباش دفتردار" وكان يليه دفتردار الأناضول، ثم أنشأ السلطان سليم الأول دفتردارية سماها "عرب وعجم دفتردار لغى" أي دفتردارية العرب والعجم، وكانت تشرف على الشؤون المالية لشرقي الأناضول والشام، وكان مركزها في حلب، وعندما فتح العثمانيون مصر لم يكن معهم من يستطيع إدارة مصر ماليًا، ولذلك عهد العثمانيون للكتبة، والموظفين الذين كانوا يعملون بالمالية قبل الفتح بإدارة الأمور المالية، فعينوا على كل إقليم متحدثًا أي رئيسًا ماليًا مملوكيًا، وكان يرأس هؤلاء المتحدثين مسئول كبير هو ناظر الأموال (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٠١-١٠٢) ثم غدا هذا المنصب منذ أواخر القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي منصبًا سياسيًا، وأصبح الدفتردار لا يختار لمقدرته الفنية على إدارة مالية مصر، وإنما يختار لقوته العسكرية، ومركزه السياسي، وسيطرته على الأحزاب المملوكية، وأصبح البكوات الصناجق ذو الجاه، والنفوذ هم الذين يشغلون منصب الدفتردار (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص ٢٩٨ - ٢٩٩).

(١٠) **الجمرك**: من الإيطالية "Commercio" واليونانية "Commercium" وحرفت إلى جمرك في العربية، وجمرك في التركية، والجمرك هو الهيئة المختصة بتنظيم، وفرض الضرائب على التجارة الصادرة، والواردة (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٧٠؛ صلاح أحمد هريدي، دراسة عن بعض جمارك مصر في القرن الثامن عشر، الإسكندرية، دمياط، رشيد، البرلس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ٢٣، هامش ١) وعرفت الجمارك بالأساكل، ومفردها أسكلة اقتبست من الإيطالية سكالاً Scala بمعنى ميناء أو ثغر، وهي تكتب في المصادر، والمراجع العربية في أشكال شتى في صيغة المفرد إسقالة - سقالة - صقالة - أسكلة، وفي صيغة الجمع إسقالات - أساكل - أساكيل، وترد أحيانًا في بعض المصادر التاريخية العربية كلمة "سكلر"، وهي مقتبسة من اللغة الأسبانية، ومعناها ميناء للعابرين، أو المارين (انظر: عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الثاني، مكتبة الأجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٧٠، هامش ٢).

(١١) **سردار**: هي كلمة فارسية مكونة من مقطعين "سر" بمعنى رئيس، أو أمر، أو مقدم و"دار" بمعنى حرب أو نزاع، أو ماسك، أو صاحب، أو مالك، وسردار تعني: أمير الجيوش، وسردار لقب كان يمنح لقادة الجنود في حالة الحرب، ويطلقون عليه أيضًا "سرعسكر" أي رئيس العسكر، وكان السلاطين قد منحوا هذا اللقب للوزراء العظام فيما بعد، وهو هنا بمعنى قائد (انظر: إبراهيم يونس سلطح، تاريخ مصر العثمانية من ٩٢٣ - ١١٣١هـ / ١٥١٧-١٧١٩م) من خلال مخطوط "تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب" ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم التاريخ، ١٩٨١، ص ١٧٩، ١٨٠، هامش ٧).

(١٢) **الأنبار الأميرية**: تعرف أيضًا باسم الشؤون السلطانية أي مخازن الغلال الأميرية، أو العنابر الأميرية، وكانت هذه الشؤون موزعة على مستودعين كبيرين في بولاق، ومصر القديمة حيث كانت تخزن الحبوب التي تجمع من أنحاء مصر خاصة من ولايات الصعيد، وكان يشرف على العمل بها أمين الشونة، ويعاونه في إنجاز أعماله مجموعة من الكتبة، وعدد من أمناء المخازن، يتم البواب، وهو المسئول عن حراستها. كذلك كان يقوم أمين الشونة بعملية حصر للسفن الخاصة بالشؤون السلطانية

- للتعرف على أحجام، وكميات حملتها من الغلال (انظر: قانون نامه مصر الذي أصدره السلطان القانوني لحكم مصر، ترجمه وقدم له وعلق عليه د/ أحمد فؤاد متولي، دار الهاني للطباعة، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٢٥، ص٤٩-٥١؛ ليلي عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص٢٥٤).
- (١٣) محكمة رشيد الشرعية: س١٠٠٧٥٥-١٠٨٩، ص١٩٦-١٩٧، م٣١٦-٣٢٠ بتاريخ ١٣-٢٧ ذو الحجة ١١١٦هـ/ ٨-٢٢ أبريل ١٧٠٥م؛ نفس المصدر: س١٠٠٧٦١-١٠٨٩، ص٣٣٣، م٥٢٨ بتاريخ ٨ ذو الحجة ١١٢٥هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٧١٣م؛ نفس المصدر: س١٠٠٧٦٦-١٠٨٩، ص١١٤، م١٦٣ بتاريخ ١٣ ربيع ثاني ١١٣٠هـ/ ١٦ مارس ١٧١٨م.
- (١٤) الكيلار: هي كلمة تركية تعني غرفة تخزين فيها حوائج البيت من المواد الغذائية، وقد أطلق على ما يعمل به باسم الكيلارجي (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٨٠).
- (١٥) الفرقاطة: جمعها فراقط، وفراقطات، ويطلق عليها بالأسبانية، والإيطالية (Fregat) وبالفرنسية (Fregate) وهي نوع من السفن الحربية الخفيفة المتوسطة الحجم استعملها الأوروبيون، والعثمانيون في حوض البحر المتوسط، والبحر الأسود، وكانت تستخدم أحياناً في نقل البضائع (انظر: درويش النخيلي، السفن الإسلامية على حروف المعجم، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤، ص١١٥، ١١٦).
- (١٦) إردب: مكيال مصري يتكون من ست وبيبات، كل وبيبة ثمانية أقداح كبيرة، أو ستة عشر قدحاً صغيراً، ثم ارتفع وزنه في القرنين ١٩/١٨ إلى ستة وتسعين قدحاً صغيراً، وقد تضاربت الآراء حول تحديد مقداره فقد يكون ١٨٢ لترًا تقريباً أو ١٨١،٧٣٥ لترًا، وهو في الوقت الحاضر يساوي ١٩٨ لترًا (انظر: فالترهنتس، المكييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة/ كامل العسيلي، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠، ص٥٨).
- (١٧) أرتال: جمع رطل، وهو وحدة من وحدات الوزن ترجع إلى ما قبل الإسلام، وتختلف باختلاف البلاد، والأزمان، فالرطل في مصر الحديثة موحد يساوي ١/١٠٠ من القطار = ١٢ أوقة = ١٤٤ درهماً = ٤٤٩،٤٨ جم (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص٣٠، ٣١).
- (١٨) السنمكي: نبات ربيعي كالحناء، إلا أن أعواده أدق منها، وفيه رخاوة، وله زهر يميل إلى الزرقة يخلف غلقاً داخلها حب مفطح الطول محزوز الوسط إلى إوجاج ما، ومنه نوع عريض الأوراق أصفر الزهر يسمى بالحجازي، وله فوائد طبية عديدة فهو يشفي من الصداق، ويخفف آلام المفاصل، والظهر، والبواسير، علاوة على أنه ملين، وإذا أضيف إلى الخل أزال الحكة، والجرب، والنمش، وأدمل القروح، ومنع سقوط الشعر، وزاد من طوله، وسواده، علاوة على أنه يقضي على الغثيان (انظر: داود بن عمر الأنطاكي، تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجاب، الجزء الأول، بيروت، ١٥٩٩، ص٢٠١).
- (١٩) الخيار الشنبر: يسمى البكثر الهندي له زهر أصفر إلى بياض مبهج يزداد بياضه عند شقوته، ويثمر قرونًا خضراء تصل إلى نصف ذراع، وله فوائد علاجية كثيرة، فهو يعالج الصفراء، ويقضي على الحكة، والاحتراقات، والحب الفارسي، كما يقضي على النقرس، وإذا استعمل مع العنب يقضي على الورم، وإذا استعمل مع ماء الورد يسهل عملية الولادة، ويسقط المشيمة (انظر: داود بن عمر الأنطاكي، المصدر السابق، ص١٤٨، ١٤٩).
- (٢٠) كتخدا: بفتح الكاف، وسكون التاء وضم الخاء في التركية كتخدا، في الفارسية كدخدا، والكلمة الفارسية من كلمتين (كد) بمعنى البيت، (وخدا) بمعنى الرب، والصاحب، فالكِتخدا هو في الأصل رب البيت، ويطلقها الفرس على السيد الموقر، وعلى الملك، ويطلقها الترك على الموظف المسئول، والوكيل

- المعتمد والأمين (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٧٦) ويشار إليه أحياناً باسم الكاخيا، وهو الوكيل أو النائب، وقد وجد في مصر كتخدا الباشا، وكتخدا البك المملوكي، وكتخدا ... عسكر أفندي (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص ٤٥٤).
- (٢١) **عزيان**: معناها غير المتزوج، وهي فرقة من المشاة خدمت وقت فتوح السلطان سليم الأول في مركز تابع للإتكتشارية، وبعد السيطرة على مصر أسندت للعزيان مهمة حراسة ممرات القلعة، وضواحي القاهرة، فكان يمثل مع الإتكتشارية هيئة الدفاع الأساسية عن القلعة، لذا يشار إليه في الوثائق باسم عزيان قلعة مصر، علاوة على الدفاع عن مصر، والاشتراك في الإمدادات التي يطلبها السلطان، وحراسة الأراضي الزراعية ضد غارات البدو، وكان هذا الأوجاق يلي الإتكتشارية في الأهمية، وكثيراً ما دار الصراع بينها في فلك البيوتات المملوكية (انظر: Shaw. S. J. op cit, pp. ٩٤، ٩٥. ليلي عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص ١٩٥، ١٩٦).
- (٢٢) **محكمة رشيد الشرعية**: س ١٠٠٧٥٥-١٠٨٩، ص ٣٤٩، ٣٥٠، م ٥٢٦ بتاريخ ١٠ ربيع أول ١١١٦هـ/ ١٣ يوليو ١٧٠٤م
- (٢٣) **شايقة**: هي سفينة شراعية من نوع ثقيل استعملها الأتراك، واليونانيون، والإيطاليون في القرنين السابع عشر والثامن عشر في نقل الأشخاص، والبضائع واستخدمت كاحدى القطع الحربية (انظر: درويش النخيلي، المرجع السابق، ص ٦٤).
- (٢٤) **محكمة رشيد الشرعية**: س ١٠٠٧٥٥-١٠٨٩، ص ٣٤٩، ٣٥٠، م ٥٢٦ بتاريخ ١٠ ربيع أول ١١١٦هـ/ ١٣ يوليو ١٧٠٤م.
- (٢٥) **أقه**: وحدة وزن عثمانية تزن ٤٠٠ درهم، كل درهم ٣،٢٠٧ غم = ١،٢٨٢٨ كغم (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص ١٩).
- (٢٦) **غلاويين**: وقد برز هذا النوع كمركب حربي كبير في الفترة الممتدة من أواخر القرن الخامس عشر إلى أوائل القرن السابع عشر، وكان يشكل احدى قطع الأساطيل العثمانية، والأوروبية في البحر المتوسط، وقد عرف فيما بعد بالقباق (انظر: درويش النخيلي، المرجع السابق، ص ١١٢-١١٤).
- (٢٧) **محكمة رشيد الشرعية**: س ١٠٠٧٥٨-١٠٨٩، ص ٣٨٤، م ١٢ بتاريخ ٢٠ جماد آخر ١١٢١هـ/ ٢٧ أغسطس ١٧٠٩م.
- (٢٨) **اليازجي**: أو يازجي كما وردت في الوثائق، وهو المسئول عن تسجيل السلع التي سوف تشحن على المركب بالدفتن الخاص به بعد فحصها للتأكد من نوعيتها، وجودتها، وكميتها، وأحياناً كان يسافر على المركب المحملة بالسلع إلى جهة ما ليتولى مهمة الاشتراك مع الرئيس في وصول هذه السلع إلى أصحابها بأمان، وفي حالة حدوث أية مشاكل تؤثر على ذلك يقوم بإبلاغ المحكمة للوقوف على ذلك (انظر: **محكمة رشيد الشرعية**: س ١٠٠٧٦٢-١٠٨٩، ص ٧٠٩، م ٧٦٨ بتاريخ ٢٥ محرم ١١٢٦هـ/ ١٠ فبراير ١٧١٤م).
- (٢٩) **محكمة رشيد الشرعية**: س ١٠٠٧٦١-١٠٨٩، ص ٣٣٩-٣٤٠، ٣٤٢، ٣٥٣-٣٥٧، م ٥٣٦-٥٣٨، ٥٤٣-٥٤٩ بتاريخ ٨ رجب - ٢٠ شعبان ١١٢٥هـ/ ١١ سبتمبر ١٧١٣م.
- (٣٠) **قنطار**: هو يساوي من حيث الأساس مائة رطل، وكان حجم القنطار تبعاً للزمان، والمكان ففي أواخر العصر المملوكي كان يتراوح وزنه ما بين ٤٥ و ٩٦ كيلو جراماً، وفي القرن السابع عشر الميلادي وصل وزنه إلى ١٢٠ كيلو جراماً (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص ٣١، ٣٠؛
- op. cit, p. 170. S. J. Shaw.

- (٣١) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠٠٧٦٢-١٠٨٩، ص ٧٠٩، م ٧٦٨ بتاريخ ٢٥ محرم ١١٢٦هـ/ ١٠ فبراير ١٧١٤م.
- (٣٢) باشا: قيل إنها من الكلمة الفارسية (بادشاه) بمعنى سلطان، أو ملك، وقيل إنها من (باش) بمعنى الرأس أو الرئيس، وهذا اللقب كان يطلق في مصر على رجال الجيش إذا صاروا ألوية، وعلى أعيان المدنيين ووكلاء الوزارات، ومحافظي الأقاليم، وكبار التجار، وملوك الأراضي، وقد ألغي هذا اللقب سنة ١٩٥٢م (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٣٦).
- (٣٣) بيورلدي: وهو فعل ماضي مبنى للمجهول من المصدر التركي "بيورمق" بمعنى أن يأمر، ومعنى كلمة بيورلدي هو (أمر ب...) وتحولت هذه الصيغة الفعلية إلى الاسم، وصارت علماً على الأمر المكتوب بالرسم الهمايوني الصادر من الصدر الأعظم، أو من أحد الولاة وقد كان هذا الاصطلاح يطلق في مصر حتى سنة ١٣٣٤هـ/١٩١٥م على براءات التعيين حتى الدرجة الثانية، وعلى الشهادة التي يحصل عليها المتخرجون من الأزهر (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٤٩، ٥٠).
- (٣٤) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠٠٧٧٣-١٠٨٩، ص ١٩٤، م ٢٩٨ بتاريخ ٢٣ رمضان ١١٣٤هـ/ ٧ يوليو ١٧٢٢م. انظر ملحق رقم (١).
- (٣٥) نفس المصدر: س ٠٠٠٨٦٥-١٠٨٩، ص ٧٢، م ٨٣ بتاريخ ١٠ شوال ١١٣٩هـ/ ٣١ مايو ١٧٢٧م؛ نفس المصدر: س ٠٠٠٨٥٧-١٠٨٩، ص ١٥٥، م ٢٢٢ بتاريخ ٨ ربيع أول ١١٤١هـ/ ١٢ أكتوبر ١٧٢٨م؛ نفس المصدر: س ٠٠٠٨٥٩-١٠٨٩، ص ٦٦، م ١٣ بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١١٤٣هـ/ ٢٧ مايو ١٧٣١م؛ نفس المصدر والسجل: ص ١١٠، م ١٩٢ بتاريخ غرة ذو القعدة ١١٤٤هـ/ ٢٦ أبريل ١٧٣٢م؛ نفس المصدر: س ٠٠٠٨٦٠-١٠٨٩، ص ٨١، م ١١٦ بتاريخ ١٥ ربيع أول ١١٤٥هـ/ ٥ سبتمبر ١٧٣٣م؛ نفس المصدر: س ٠٠٠٨٦٢-١٠٨٩، ص ٧١، م ٩٢ بتاريخ ١٢ صفر ١١٤٧هـ/ ١٤ يونيو ١٧٣٤م؛ نفس المصدر: س ٠٠٠٩٦٤-١٠٨٩، ص ٥٢، م ٤٩ بتاريخ ١٨ جماد أول ١١٤٩هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٧٣٦م.
- (٣٦) بك: تعني كبير، أو أمير، أو حاكم، أو رئيس، أو آمر (انظر: محمد علي الأنسي، المرجع السابق، ص ١١٥). وكانت البكوية هي أرفع المناصب يتطلع إليه أكثر المماليك طموحاً، وكان البكوات من كبار موظفي السلطان، ويقوم الباشا ممثله في مصر بتعيينهم في حفل خاص أمام الديوان يقرأ فيه القرار الخاص بمنح هذه الرتبة، ويغطي الباشا كتف البك الجديد بمعطف من الفرو، وكان عدد البكوات في مصر أربعة وعشرين (انظر: جلال يحيى، مصر الحديثة ١٥١٧-١٨٠٥م، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ١٦٧).
- (٣٧) الخزينة الإرسالية: أي المال المرسل إلي السلطان، وكانت حتى أواخر القرن الثامن عشر ترسل إلي السلطان باحتفال مهيب، وقد اختص أحد البكوات الصناجق، ويعرف بأمر الخزنة بمصاحبة المال المرسل للسلطان باسم الخزينة الإرسالية، وكان هذا المنصب دورياً يتولاه البكوات الصناجق بالتناوب، وتصحب أمير الخزنة بعثة عسكرية مكونة من سبعة سدادرة (قادة) من الفرق السبعة في مصر، ومجموعة من جنود تلك الفرق (انظر: Shaw, OP. Cit., pp. 152-153. S. J., OP. Cit., pp. 152-153. اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص ٣٥٧-٣٧٠).
- (٣٨) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠٠٨٦٦-١٠٨٩، ص ٩٩، م ١٧٦، ٤٤٦، ٤٩٠، م ١١٣، ٢١٧-٢٢٢، ٤٨١، ٥٢١، ٢٥٢ بتاريخ ٢٩ ربيع أول-٣ جماد أول ١١٥١هـ/ ١٧ يوليو-١٩ أغسطس ١٧٣٨م.

- (٣٩) عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر، ص ٣٣٩.
- (٤٠) محكمة رشيد الشرعية: س ١٠٠٩٦٣-١٠٨٩، ص ٤٥٥-٤٥٦، م ٤٠٤ بتاريخ ٢٣ محرم ١١٦٦هـ/ ٣٠ نوفمبر ١٧٥٢م، انظر ملحق رقم (٢).
- (٤١) قره مرسل: سفن بحرية كبيرة الحجم كانت تقوم بحمل كميات كبيرة من مختلف البضائع، وكانت مزودة بالمدافع، وكان للقره مرسل بعض القطائر أي الصغيرة التي تسع لأفراد قلائل (انظر: محكمة رشيد الشرعية: س ١٠٠٦٤٤-١٠٨٩، ص ٣٢٠، ٣٢١، م ٣٤٠ بتاريخ ١٠ رمضان ذو الحجة ١٠٦١هـ/ ٢٧ أغسطس ١٦٥١م).
- (٤٢) بشه: أوبش، كلمة تركية بمعنى رئيس، أول، أمر، مقدم (انظر: محمد علي الأنسي، المرجع السابق، ص ١٠٠).
- (٤٣) عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر، ص ٣٥٢-٣٥٣.
- (٤٤) الخواجا: تعني السيد، ورب البيت، والتاجر الغني، والحاكم، والخصي (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٩١).
- (٤٥) جورجي: ضابط انكشاري تعادل رتبته رتبة البوزباشي، وكان يعرف في التركية باسم (باياباشي)، وفي الفارسية بـ(سريكان) وهما بمعنى رئيس المشاة، ويشرف على أمور الكتيبة، وله حق تأديب الجند في الجرائم الصغيرة، وقبيل إلغاء الإنكشارية ألغي هذا اللقب، واستعمل بدلاً منه لقب (أورتاباشي) أي رئيس الأورطة، وكان هذا اللقب يطلق على الأغنياء من تجار النصارى، وأصحاب السفن التجارية (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٦٦-٦٧).
- (٤٦) محكمة رشيد الشرعية: س ١٠٠٩٦٨-١٠٨٩، ص ١٤١، م ١٣٥-١٣٧ بتاريخ غرة ربيع أول ١١٧٢هـ/ ٢ نوفمبر ١٧٥٨م.
- (٤٧) نفس المصدر: س ١٠٠٩٦٩-١٠٨٩، ص ١٤٠، ١٤١، م ١٧٥-١٨٠ بتاريخ ١٨ شوال ١١٧٣هـ/ ٣ يونيو ١٧٦٠م.
- (٤٨) لم يشر قانون نامه مصر لهذا الأوجاق، فقد تأسس في مصر لأول مرة عام ٩٦٢هـ/ ١٥٥٤م من المماليك الذين كانوا يعملون من قبل في خدمة الباشا، ومن الجند الذين كانوا يحرسون القلاع الرئيسية في مصر، ثم انتسب إليه أناس جلبوا خصيصاً من إستانبول، وهذا الأوجاق من المشاة والفرسان. وقد اقتص هذا الأوجاق بخدمة الباشا، والديوان لذا عرف باسم "متفرقة ديوان مصر"، كذلك الدفاع عن حدود مصر، وثغورها، وإمداد القلاع المحيطة بمصر بالجند بمشاركة الفرق الأخرى، وقد مُنح أفراد هذا الأوجاق الكثير من الامتيازات فقد خصصت لهم مرتبات عالية تفوق التي كان يتقاضاها أعضاء الفرق الأخرى، ولكن بإزدياد نفوذ الانكشارية، والمماليك في القرن الثامن عشر أصبحت هذه الطائفة ميداناً لنفوذهم (انظر: محمد شفيق غريال، مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨-١٨٠١م) رسالة حسين أفندي الروزنامجي بعنوان ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، القاهرة، المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٩٩٦، ص ١٨؛
- ، *Egypt and the Fertile Crescent (1516-1922) Apolitical History*، Holt. P. M  
(London, 1936, P. 51).
- (٤٩) محكمة رشيد الشرعية: س ١٠١٠٥٢-١٠٨٩، ص ١٤٣-١٤٤، م ١٨٠-١٨٥ بتاريخ ٢٩ شعبان ١١٧٦هـ/ ١٥ مارس-١٨ أبريل ١٧٦٣م.

- (٥٠) نفس المصدر: س ١٠٥٦-١٠٨٩، ص ٢٧٧، ٢٧٨، م ٢٥٥-٢٥٩ بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١١٧٩هـ/ ١٥ سبتمبر ١٧٦٥م.
- (٥١) نفس المصدر: س ١٠٦١-١٠٨٩، ص ٢ م ٥ بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١١٨١هـ/ أبريل ١٧٦٨م؛ نفس المصدر: س ١٠٦٢-١٠٨٩، ص ١٦٢، م ١٦٧ بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١١٨٢هـ/ ٢ مايو ١٧٦٩م؛ نفس المصدر: س ١٠٦٣-١٠٨٩، ص ٨٦، م ٧٩ بتاريخ ١٥ جماد ثاني ١١٨٤هـ/ أكتوبر ١٧٧٠م.
- (٥٢) نفس المصدر: س ١٠٥١-١٠٨٩، ص ٢٠٣، م ١٤٢ بتاريخ ١٥ جماد آخر ١١٨٧هـ/ ٣ سبتمبر ١٧٧٣م.
- (٥٣) نفس المصدر: س ١٠٧٦١-١٠٨٩، ص ٢٦، م ٤٧ بتاريخ ٢٧ جماد آخر ١١٢٥هـ/ ٢١ يوليو ١٧١٣م.
- (٥٤) نفس المصدر: س ١٠٨٥٥-١٠٨٩، ص ١٣٦، ١٣٥، م ١٧٤ بتاريخ ٢ شعبان ١١٣٩هـ/ ٢٥ مارس ١٧٢٧م.
- (٥٥) نفس المصدر: س ١٠٨٥٥-١٠٨٩، ص ١٣٦، ١٣٥، م ١٧٤ بتاريخ ٢ شعبان ١١٣٩هـ/ ٢٥ مارس ١٧٢٧م.
- (٥٦) نفس المصدر: س ١٠٨٥٦-١٠٨٩، ص ٨٧، م ١٠٦ بتاريخ ١٨ رمضان ١١٣٩هـ/ ٩ مايو ١٧٢٧م.
- (٥٧) نفس المصدر: س ١٠٨٥٧-١٠٨٩، ص ١٥٥، م ٢٢٢ بتاريخ ٨ ربيع أول ١١٤١هـ/ ١٢ أكتوبر ١٧٢٨م؛ نفس المصدر: س ١٠٨٥٨-١٠٨٩، ص ٣٢، م ٥٠ بتاريخ ١٦ شعبان ١١٤١هـ/ ١٧ مارس ١٧٢٩م.
- (٥٨) نفس المصدر: س ١٠٨٥٩-١٠٨٩، ص ١١٠، م ١٩١ بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١١٤٤هـ/ ٢٦ أبريل ١٧٣٢م.
- (٥٩) أمير الحج: يعد هذا المنصب من أهم وأخطر المناصب في مصر العثمانية ذات الطابع الروحي والسياسي، وكان يتم تعيينه بموجب أمر سلطاني، وحين وصول هذا الخط للباشا كان الأخير يعقد جلسة في الديوان للخلع على أمير الحج، وفيه كان يتم قراءة الأمر السلطاني على أسماع من حضر من الأغوات؛ والصناجق، وجميع اختيارية الأوجاقات، وأمير الحج وطائفته، وبعدها يخلع الباشا خلعة، والتي هي عبارة عن لباس مزين على من عينه السلطان أميراً للحج، بعد ذلك ينزل الأخير من القلعة في موقف مهيب (انظر: سميرة فهمي عمر، إمارة الحج في مصر العثمانية، ٩٢٣-١٢١٣ هـ/ ١٥١٧-١٧٩٨م، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٢٠١)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٠٣-١٠٤)، كان محمد بك بن إسماعيل بك قد تولى إمارة الحج مرتين الأولى في الفترة (١٧٢٠-١٧٢١) والثانية في الفترة (١٧٢٣-١٧٢٤) (انظر: أحمد الرشيد: حسن الصفا والابتهاج بنكر من ولي إمارة الحج، تحقيق/ ليلي عبد اللطيف أحمد، مكتبة الخانجي، ١٩٨٠، ص ٢١٣-٢١٤)..
- (٦٠) محكمة رشيد الشرعية: س ١٠٨٦١-١٠٨٩، ص ٥٩، ٦٠، م ٩٠، ٩١، ٩٤، ٩٥ بتاريخ ٢٢-٢٣ محرم ١١٤٦هـ/ ٥-٦ يوليو ١٧٣٣م.
- (٦١) نفس المصدر: س ١٠٩٦٤-١٠٨٩، ص ٥٢، م ٤٩ بتاريخ ١٨ جماد أول ١١٤٩هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٧٣٦م.



- (٦٢) نفس المصدر: س ١٠٠٩٥١-١٠٠٨٩، ص ٢٠٥، م ١٨٧-١٩٠ بتاريخ ٢٦ شعبان ١١٥٣هـ / ١٦ نوفمبر ١٧٤٠م.
- (٦٣) نفس المصدر: س ١٠٠٩٥٥-١٠٠٨٩، ص ٨١-٨٥، م ٨٣-٩٦ بتاريخ غرة رمضان ١١٥٦هـ / ١٩ أكتوبر ١٧٤٣م.
- (٦٤) نفس المصدر: س ١٠٠٨٦٦-١٠٠٨٩، ص ٣١٥، م ٣٥٧، ٣٥٦ بتاريخ ٢ محرم ١١٦٠هـ / ١٤ يناير ١٧٤٧م.
- (٦٥) نفس المصدر: س ١٠٠٩٥٨-١٠٠٨٩، ص ١٣٩، م ١٤٢ بتاريخ ٢٣ ذو الحجة ١١٦١هـ / ١٤ ديسمبر ١٧٤٨م.
- (٦٦) النقيرة: هي نوع من المراكب الصغيرة التي تستعمل في نقل المسافرين والمتاجر من الإسكندرية إلى رشيد أو إلى الموانئ الأخرى المجاورة، وكانت تستخدم في نقل الأرز، والذخائر وقت الحرب (انظر: درويش النخيلي، المرجع السابق، ص ١٥٠، ١٦٠).
- (٦٧) الأشكيف: هو نوع من السفن النيلية أصغر حجمًا من "مراكب المعاش" وهو يخصص لنقل البضائع لاسيما الغلال التي تسير في فرعي النيل، وتغور الإسكندرية، ودمياط، ورشيد، وأحيانًا يرسل إلى بلاد الشام، وقبرص (انظر: درويش النخيلي، المرجع السابق، ص ٤-٥).
- (٦٨) محكمة رشيد الشرعية: س ١٠٠٧٦٤-١٠٠٨٩، ص ٣١٥، م ٤٥٣ بتاريخ ١٧ جماد أول ١١٢٨هـ / ٩ مارس ١٧١٦م.
- (٦٩) نفس المصدر: س ١٠٠٨٥١-١٠٠٨٩، ص ٢٨، م ٤١٤ بتاريخ ١٥ ذو القعدة ١١٣٥هـ / ١٧ أغسطس ١٧٢٣م؛ نفس المصدر: س ١٠٠٨٥٥-١٠٠٨٩، ص ٥٥٤، م ٧٥١ بتاريخ ١٧ رجب ١١٣٨هـ / ٢١ مارس ١٧٢٦م؛ نفس المصدر: س ١٠٠٩٦٤-١٠٠٨٩، ص ٢٨، م ٢٤ بتاريخ ٥ ذو القعدة ١١٤٩هـ / ٧ مارس ١٧٣٧م؛ نفس المصدر: س ١٠٠٩٦٠-١٠٠٨٩، ص ١٠١، م ١١٣ بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١١٦٣هـ / ١١ أكتوبر ١٧٥٠م؛ نفس المصدر: س ١٠٠٩٦٩-١٠٠٨٩، ص ١٤١، م ١٧٣ بتاريخ ١٤ جماد ثاني ١١٧٣هـ / ٢ فبراير ١٧٦٠م؛ نفس المصدر: س ١٠٠١٠٦٣-١٠٠٨٩، ص ٧٩، م ٦٨، ٦٧ بتاريخ ١٥ جماد آخر ١١٨٤هـ / ٦ أكتوبر ١٧٧٠م؛ نفس المصدر: س ١٠٠١١٥٤-١٠٠٨٩، ص ٢٩٢، م ٢٨٧ بتاريخ ٢٠ ربيع أول ١١٩١هـ / ٢٨ أبريل ١٧٧٧م؛ نفس المصدر: س ١٠٠١١٦٠-١٠٠٨٩، ص ٢٨٢، ٢٨٣، م ٤٥٨، ٤٥٩ بتاريخ ٢٦ محرم ١١٨٩هـ / ٢١ ديسمبر ١٧٨٣م؛ نفس المصدر: س ١٠٠١١٦٢-١٠٠٨٩، ص ٥٨٢، م ١٢٥٩ بتاريخ ٩ شوال ١٢٠٤هـ / ٢٢ يونيو ١٧٩٠م.
- (٧٠) أغا: كلمة تركية من المصدر أغمق "بمعنى سيد كبير"، أو أخ كبير (انظر: محمد علي الأنسي، المرجع السابق، ص ٢٨). وقيل أنها من الكلمة الفارسية "أقا"، وتطلق في التركية كلقب مثل الرئيس، والقائد، وشيخ القبيلة، وعلى الخادم الخصي الذي يؤذن له بدخول غرف النساء (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٧) وكان هناك نوعان من الأغوات الأول هو "الأغا الأندرون" وهم الخدم الخصوصيون الذين يعملون داخل القصور، وكانوا من الصبيان غالبًا، والثاني هو "الأغوات البيرون" وهم الذين يعملون خارج القصور، وكانت ألقابهم في الأصل تركية، وفي الغالب فارسية مثل الأمير آخور "وهو رئيس الإسطبلات المنوط به الإشراف على الماشية، والأخير القوجي باشى، وهو رئيس البوابين، وقد خصص لهؤلاء معاشات، وأطيان بالبلاد (انظر: عبد السميع سالم الهراوي، لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٢٣٠).

- (٧١) محكمة رشيد الشرعية: س ١٠١٦٤-١٠٨٩، ص ١٤٨، م ٢٠٣١ بتاريخ ١٨ شوال ١٢٠٤هـ / ١ يوليو ١٧٩٠م.
- (٧٢) نصف فضة: أو البارة الفضية نقد عثمانى ضرب أولاً من الفضة بقيمة قدرها أربع أقات "أخشا" وسرعان ما اختلف مركز "الأخشا" باعتبارها الوحدة النقدية التركية الصغرى، حيث أصبحت الفضة تساوى ست عشرة قمحة أي (١١،١١ جرام)، ثم انخفض في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، وقل ما فيها من فضة، وقد كانت هذه العملة وسيلة مهمة لتحقيق مرونة العمليات التجارية في مصر (انظر: عبد الرحمن فهمي، النقود المتداولة أيام الجبرتي، بحث منشور ضمن كتاب "بحوث ودراسات عن عبد الرحمن الجبرتي" بإشراف الدكتور/ أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٥٧٣).
- (٧٣) محكمة رشيد الشرعية: س ١٠٠٧٥٥-١٠٨٩، ص ٣٧١، م ٥٥٧ بتاريخ ٢٥ جماد أول ١١١٦هـ / ٢٥ سبتمبر ١٧٠٤م.
- (٧٤) الوكالات: كانت تستخدم لتخزين البضائع والمنتجات قبل توزيعها على دكاكين البيع بالتجزئة، أو تخزين المنتجات التي كان يعاد تصديرها للخارج أو إلى بقية أنحاء البلاد، وكانت هناك منتجات معينة يحتكر بيعها في مكان محدد بالوكالات حيث يخضع البيع لرسوم يقوم بجبايتها الملتزم. وكانت معظم الوكالات تتخصص في بيع سلعة معينة، وكانت النتيجة لهذا التخصص أن التجار الذين كانوا من أصول إقليمية واحدة، ويعملون في تجارة معينة، قد آثروا التجمع معاً بصورة طبيعية داخل الوكالات نفسها، وكانت الوكالات علاوة على دورها تستعمل كماوى للتجار الأجانب أو المصريين (انظر: أندريه ريمون، الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، الجزء الأول، ترجمة/ ناصر إبراهيم، باتسي جمال الدين، مراجعة وإشراف/ رؤوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، العدد (٨١٨)، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٢٧-٤٢٨).
- (٧٥) محكمة رشيد الشرعية: س ١٠٠٧٦٤-١٠٨٩، ص ٢١٩-٢٢٠، م ٣٠٥ بتاريخ ١٢ ذو الحجة ١١٢٧هـ / ٩ ديسمبر ١٧١٥م.
- (٧٦) نفس المصدر: س ١٠٠٨٥٦-١٠٨٩، ص ٧٢، م ٨٣ بتاريخ ١٠ شوال ١١٣٩هـ / ٣١ مايو ١٧٢٧م.
- (٧٧) أمير اللواء: قسمت الدولة العثمانية في أول الأمر إلى عدد من الوحدات الإدارية الإقطاعية عرفت بالصناجق (الألوية) على رأس كل منها صنجق بك (أمير لواء) من قوة الفرسان الإقطاعية، وخول هذا الصنجق حق رفع علم (لواء أو صنجق) بصفته ممثل السلطان في المقاطعة، والتف حول علمه الجند الإقطاعي كلما نودي للقتال، ولكن عندما اتسعت الإمبراطورية وضمت ألوية جديدة كبرى وصغرى، وأصبح من الصعب ربطها بالعاصمة عمدت الدولة إلى جمع عدد من الألوية أو إيالة، وعينت على كل ولاية بكليك (أمير أمراء الألوية، أو مير ميران باللغة العربية المتركة) برتبة باشا، وقد اقتضت مهمة أمراء الألوية على قيادة القوات العسكرية وقت الحرب (انظر: عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي (١٥١٦-١٩٢٢)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ٥٥).
- (٧٨) محكمة رشيد الشرعية: س ١٠٠٨٥٦-١٠٨٩، ص ٣٥٠، م ٤٧٢ بتاريخ ١٧ شعبان ١١٤٠هـ / ٢٩ مارس ١٧٢٧م.
- (٧٩) نفس المصدر: س ١٠٠٨٦٠-١٠٨٩، ص ٧٩، م ١١٢ بتاريخ ٢٣ ذو الحجة ١١٤٣هـ / ٢٩ يونيو ١٧٣١م.

(٨٠) نفس المصدر: س ١٠٨٩-٠٠٠٨٦١، ص ٥٨-٦٠، ٨١-٨٢، م ١٢٦، ٨٩، ٩٣، بتاريخ ٢٣-٢٥ محرم ١١٤٦هـ / ٢٦-٢٨ يونيو ١٧٣٣م؛ نفس المصدر: س ١٠٨٩-٠٠٠٨٦٢، ص ٢٤-٢٥، ٤٠-٤٢، م ٢٩، ٣١، ٣٢، ٥٣، ٥٤، ٥٨، بتاريخ ١٢ ذو القعدة - ١٥ ذو الحجة ١١٤٦هـ / ١٦ أبريل - ١٩ مايو ١٧٣٤م.

(٨١) مرجعناجي: كلمة مرجمك تعني العدس وهو نوع من الحبوب، وحي تفيد النسبة وهي تعني تاجر العدس (انظر: محمد علي الأنسي، المرجع السابق، ص ٥٠٤).

(٨٢) قايق: أوقياق وهي كلمة تركية معربة بمعنى القارب أو الزورق الصغير الطويل الذي يسير بالمجديف، وقد استعمل في مصر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين لنقل المسافرين (انظر: درويش النخيلي، المرجع السابق، ١١٩).

(٨٣) القواص: أو القواس وهي كلمة عربية الأصل مشتقة من قوس وتعني "صاحب القوس والرامي به" فاستعارها الأتراك بمعنى حارس ثم نقلها المصريون بالنطق التركي قواص، أو غواص كما كان ينطقها الأتراك أحياناً إذ كانوا يبدلون القاف غيباً في بعض الأحوال، وكان العرب يستعملون في معناها الاصطلاحي الذي ابتدعه الأتراك كلمة مشد (انظر: عبد السميع الهراوي، المرجع السابق، ص ٣١٩).

(٨٤) محكمة رشيد الشرعية: س ١٠٨٩-٠٠٠٨٦٢، ص ٧١، م ٩٢ بتاريخ ١٢ صفر ١١٤٧هـ / ١٤ يونيو ١٧٣٤م.

(٨٥) نفس المصدر: س ١٠٨٩-٠٠٠٩٥١، ص ١٣٧-١٣٨، ١٤٣-١٤٤، م ١١٥، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٩، بتاريخ غرة جماد آخر - ١٠ رجب ١١٥٣هـ / ٢٤ أغسطس - ١ أكتوبر ١٧٤٠م.

(٨٦) نفس المصدر: س ١٠٨٩-٠٠٠٩٥٣، ص ٥، م ٦ بتاريخ ١٣ شعبان ١١٥٤هـ / ٢٤ أكتوبر ١٧٤١م.

(٨٧) نفس المصدر: س ١٠٨٩-٠٠٠٩٥٥، ص ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٢٢، م ٢٥٧، ٣٠٣-٣٠٥، بتاريخ ٢٩ محرم - غرة ربيع ثاني ١١٥٧هـ / ١٤ مارس - ١٤ مايو ١٧٤٤م.

(٨٨) نفس المصدر: س ١٠٨٩-٠٠٠٨٦٦، ص ٢٤٩، م ٢٧٩، ٢٨٠، بتاريخ ١٠ شوال ١١٥٩هـ / ٢٦ أكتوبر ١٧٤٦م.

(٨٩) نفس المصدر: س ١٠٨٩-٠٠٠٩٥٩، ص ٨٠، م ٩٥ بتاريخ ٩ شعبان ١١٦٢هـ / ٢٥ يوليو ١٧٤٩م.

(٩٠) نفس المصدر: س ١٠٨٩-٠٠٠٩٥٩، ص ١٨٣، م ٢٠٧ بتاريخ ٩ محرم ١١٦٣هـ / ١٩ ديسمبر ١٧٤٩م. انظر ملحق رقم (٣)

(٩١) نفس المصدر و السجل والصفحة، م ٢٠٦ بتاريخ ٢٩ ذو الحجة ١١٦٣هـ / ٢٩ نوفمبر ١٧٥٠م.

(٩٢) نفس المصدر: س ١٠٨٩-٠٠٠٩٦١، ص ٢٩٩، م ٢٦٨ بتاريخ ٧ جماد أول ١١٦٥هـ / ٢٣ مارس ١٧٥٢م.

(٩٣) نفس المصدر: س ١٠٨٩-٠٠٠٩٦٣، ص ٢١٤، م ٢٤٣ بتاريخ ٧ ربيع آخر ١١٦٥هـ / ١ فبراير ١٧٥٤م.

(٩٤) ريال حجر بطاقة: من ريال "Real" بمعنى ملكي، وقد كان الأسبان أول من تداولوا هذا النقد في الأسواق التجارية، وأطلق في العالم العربي منذ القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي على نقود فضية كبيرة، فرنسية، وأسبانية، وهولندية، وألمانية، ونمساوية، والريال النمساوي، والذي سمي "بالتالير" أو ريال "ماريا تريزا" أطلق عليه في مصر باسم "الريال أبو طاقة"؛ نسبة إلى النافذة أو

- الطاقة المرسومة على صدر النسر المصور على أحد وجهي الريال (انظر: عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق، ص ٢٧٨).
- (٩٥) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠٠٩٦٩-١٠٨٩، ص ٢٣٩، م ٢٩٥ بتاريخ ٢٩ ربيع ثاني ١١٧٣هـ / ٢٩ ديسمبر ١٧٥٩م.
- (٩٦) جاويش: من الكلمة التركية جاوش (cavus) بجيم مشربة وواو مضمومة، وهي مشتقة من المقطع التركي جاو (Cav) الذي يدل على الصباح، والنداء، والصوت، والصيت، وهو منصب عسكري وجد في دولة الغزنويين، والقراخانيين، والسلاجقة، ودخلت هذه الكلمة في اللغة العربية قبل قيام الدولة العثمانية (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٥٩-٦٠).
- (٩٧) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٠٥٢-١٠٨٩، ص ٦٢، م ٤٢، ٨٢، ٨١، بتاريخ ٥ ربيع أول-٢٢ جماد ثاني ١١٧٦هـ / ٢٤ سبتمبر-٨ يناير ١٧٦٣م.
- (٩٨) نفس المصدر: س ٠٠١٠٦٢-١٠٨٩، ص ٢٠١، م ٦-٢ بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١١٨١هـ / ١ أبريل ١٧٦٨م.
- (٩٩) نفس المصدر: س ٠٠١٠٦١-١٠٨٩، ص ١٦٢، م ١٦٦ بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١١٨٢هـ / ٢ مايو ١٧٦٩م.
- (١٠٠) نفس المصدر: س ٠٠١٠٥١-١٠٨٩، ص ٨٢، ٨١، م ٦٦ بتاريخ غرة محرم ١١٨٧هـ / ٢٥ مارس ١٧٧٣م.
- (١٠١) نفس المصدر: س ٠٠٠٧٥٥-١٠٨٩، ص ٣٥٠، ٣٤٩، م ٥٢٦ بتاريخ ١٠ ربيع أول ١١١٦هـ / ١٣ يوليو ١٧٠٤م.
- (١٠٢) نفس المصدر: س ٠٠٠٧٦١-١٠٨٩، ص ٣٣٣، م ٥٢٨ بتاريخ ٨ ذو الحجة ١١٢٥هـ / ٢٦ ديسمبر ١٧١٣م.
- (١٠٣) نفس المصدر: نفس السجل، ص ٣٣٣، م ٥٢٩ بتاريخ ٢٧ ذو الحجة ١١٢٥هـ / ١٤ يناير ١٧١٤م.
- (١٠٤) نفس المصدر: س ٠٠٠٧٦١-١٠٨٩، ص ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٥، م ٥٢٣-٥٢٧ بتاريخ ٢٩ ذو الحجة ١١٢٥هـ / ١٦ يناير ١٧١٤م.
- (١٠٥) نفس المصدر: س ٠٠٠٩٧١-١٠٨٩، ص ١٠٣، م ١٣٧-١٣٥ بتاريخ ٢٩ ذو الحجة ١١٧٤هـ / ١٦ يناير ١٧١٤م.
- (١٠٦) دينار: المقصود به النقود الذهبية، وهو أول دينار عثماني ضرب في مصر عقب الفتح العثماني في عهد السلطان سليم الأول، وقد أطلق عليه اسم سلطاني، أو أشرفي، وهو امتداد للفظ الأشرفي الذي ألفه المجتمع المصري منذ عهد الأشرف برسباي سلطان الجراكسة (انظر: عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق، ص ٥٥٧).
- (١٠٧) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠٠٧٥٥-١٠٨٩، ص ٥٣، م ٨٨ بتاريخ ٢٨ جماد آخر ١١١٥هـ / ٨ نوفمبر ١٧٠٣م.
- (١٠٨) نفس المصدر: س ٠٠٠٧٥٧-١٠٨٩، ص ٦٠٦، م ٨١٩ بتاريخ ١٦ ربيع أول ١١٢٠هـ / ٥ يونيو ١٧٠٨م.
- (١٠٩) نفس المصدر: س ٠٠٠٧٦٠-١٠٨٩، ص ٢٧٤، م ٤٤٣ بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١١٢٣هـ / ٢٠ ديسمبر ١٧١١م.
- (١١٠) فردات: هو زنبيل يسع نحو ٣,٥ قنطار (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص ٤٥١).

- (١١١) محكمة رشيد الشرعية: س ١٠٠٧٦٦-١٠٨٩، ص ١١٤، م ١٦٣ بتاريخ ١٣ ربيع ثاني ١١٣٠هـ/ ١٦ مارس ١٧١٨م.
- (١١٢) نفس المصدر: س ١٠٠٩٧١-١٠٨٩، ص ١٠٣، م ١٣٧-١٣٥ بتاريخ ٢٩ ذو الحجة ١١٧٤هـ/ ١١ أغسطس ١٧٦١م.
- (١١٣) نفس المصدر: س ١٠٠٨٥٥-١٠٨٩، ص ٤٥١، ٤٥٠، م ٦٣١ بتاريخ غرة شعبان ١١٣٨هـ/ ٢٢ مايو ١٧٢٦م.
- (١١٤) القيراط: يساوي اليوم ٢٤/١ فدان أو ١٧٥،٠٣٥ متر مربع (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص ٩٨).
- (١١٥) حوانيت: جمع حانوت، وهي بمثابة خلايا النشاط الاقتصادي حيث خُصص لممارسة أعمال الطوائف الحرفية الصغيرة، أو لتجار التجزئة، وهو مكان صغير مربع الشكل ارتفاعه خمسة أو ستة أقدام، واتساعه بين ثلاثة أو أربعة أقدام، ويزود أحياناً بغرفة تستخدم كمخزن للبضائع، وترتفع أرضية الحانوت قدمين، أو ثلاثة عن مستوى الأرض، وغالباً ما يمتد خارج واجهة الحانوت مصطبة لتكون مقعداً مبنياً بالحجر أو الطوب، وعليها يجلس التاجر، وزبائنه لعقد الصفقات (انظر: أندريه ريمون، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٤٤٣-٤٤٤).
- (١١٦) محكمة رشيد الشرعية: س ١٠١٠٥٨-١٠٨٩، ص ١٧٤، م ١٧٦ بتاريخ ٨ محرم ١١٨١هـ/ ٦ يونيو ١٧٦٧م.
- (١١٧) كان للحمص فوائد علاجية من حيث القضاء على الأمراض التي تصيب البطن بسبب الديدان، فضلاً عن أنه فاتح للشهية، كما يساعد في عملية الإخراج، ويساعد على نزول الحصوات من الجسم، كما يعتبر دواء لأي ألم يصيب المعدة (انظر: داود عمر الإنطاكي، المرجع السابق، ج ١، ص ١٢٨).
- (١١٨) محكمة رشيد الشرعية: س ١٠٠٧٥٥-١٠٨٩، ص ٣٣٢، م ٥٠٦ بتاريخ ١٢ ربيع ثاني ١١١٦هـ/ ١٤ أغسطس ١٧٠٤م.
- (١١٩) نفس المصدر: س ١٠٠٧٥٨-١٠٨٩، ص ٣٨، م ١٢ بتاريخ ٢٠ جماد آخر ١١٢١هـ/ ٢٧ أغسطس ١٧٠٩م.
- (١٢٠) نفس المصدر: س ١٠٠٠٨٥٦-١٠٨٩، ص ٨٧، م ١٠٦ بتاريخ ١٨ رمضان ١١٣٩هـ/ ٩ مايو ١٧٢٧م؛ نفس المصدر: س ١٠٠٠٨٦٦-١٠٨٩، ص ٤٤٦، م ٤٨١ بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١١٥١هـ/ ١٧ يوليو ١٧٣٨م؛ نفس المصدر: س ١٠٠٠٩٥٥-١٠٨٩، ص ٢٦٢، م ٣٠٤ بتاريخ غرة ربيع ثاني ١١٥٧هـ/ ١٢ مايو ١٧٤٤م؛ نفس المصدر: س ١٠٠٠٩٥٩-١٠٨٩، ص ٨٠، م ٩٠ بتاريخ ٩ شعبان ١١٦٢هـ/ ٢٥ يوليو ١٧٤٩م؛ نفس المصدر: س ١٠٠١٠٥٦-١٠٨٩، ص ٢٧٨، م ٢٥٩ بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١١٧٩هـ/ ١٥ سبتمبر ١٧٦٥م.
- (١٢١) نفس المصدر: س ١٠٠١٠٥٨-١٠٨٩، ص ٢٧٨، م ٢٧٦ بتاريخ ١٠ ربيع آخر ١١٨١هـ/ ٥ سبتمبر ١٧٦٧م.
- (١٢٢) الغيطاني: هو نوع من المراكب المصرية الكبيرة التي تميزت بركوب أعداد كبيرة من الركاب، ووضع الأموال بها، وهو من المراكب الشهيرة بميناء الإسكندرية (انظر: درويش النخيلي، المرجع السابق، ص ١١٤).

- (١٢٣) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠٠٧٥٥-١٠٨٩، ص ١٥٥، م ٢٥١ بتاريخ ١٣ ذو الحجة ١١٥١هـ / ١٨ أبريل ١٧٠٤م.
- (١٢٤) نفس المصدر: نفس السجل، ص ١٩٥-١٩٧، م ٣١٢-٣٢٠ بتاريخ ١٣ ذو الحجة - ٧ محرم ١١١٦هـ / ٨ أبريل - ١٢ مايو ١٧٠٤م.
- (١٢٥) نفس المصدر: س ٠٠٠٧٥٥-١٠٨٩، ص ٤٥٣، م ٦٨٣ بتاريخ ١١ جماد آخر ١١١٦هـ / ١١ أكتوبر ١٧٠٤م.
- (١٢٦) نفس المصدر: س ٠٠٠٧٥٧-٤٣، م ٦٢ بتاريخ ٢٣ جماد آخر ١١١٨هـ / ٢٣ أكتوبر ١٧٠٤م.
- (١٢٧) نفس المصدر: س ٠٠٠٧٦٠-١٠٨٩، ص ٣٠٢، م ٥٧٢ بتاريخ ٥ ربيع آخر ١١٢٥هـ / ١ مايو ١٧١٣؛ نفس المصدر: س ٠٠٠٧٥٨-١٠٨٩، ص ٣٤٠، م ٥٣٨ بتاريخ ١٨ رمضان ١١٣٩هـ / ٩ مايو ١٧٢٧؛ نفس المصدر: س ٠٠٠٨٥٩-١٠٨٩، ص ١١١، م ٢١ بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١١٤٣هـ / ٦ يونيو ١٧٣١؛ نفس المصدر: س ٠٠٠٨٦٦-١٠٨٩، ص ٩٩، م ١١٣ بتاريخ ٢٩ ربيع ثاني ١١٥١هـ / ١٦ أغسطس ١٧٣٨م.
- (١٢٨) نفس المصدر: س ٠٠٠٩٥١-١٠٨٩، ص ١٦٥، م ١٥٥ بتاريخ ١٧ رجب ١١٥٣هـ / ٨ أكتوبر ١٧٤٠م.
- (١٢٩) نفس المصدر: س ٠٠٠٩٥٢-١٠٨٩، ص ١٥٨، م ١٦٥، م ١٩٨، ١٨٥ بتاريخ ١٦ جماد أول ١١٥٤هـ / ٣٠ يوليو ١٧٤١م.
- (١٣٠) نفس المصدر: س ٠٠٠٩٥٩-١٠٨٩، ص ٨، م ٩-١٣، بتاريخ ١٣ ربيع ثاني ١١٦٢هـ / ٢ أبريل ١٧٤٩م.
- (١٣١) نفس المصدر: س ٠٠٠٩٦١-١٠٨٩، ص ٢٩٩، م ٢٦٨ بتاريخ ٧ جماد أول ١١٦٥هـ / ٢٣ مارس ١٧٥٢م.
- (١٣٢) نفس المصدر: س ٠٠٠٩٧١-١٠٨٩، ص ١٠٣، م ١٣٧-١٣٥ بتاريخ ٢٩ ذو الحجة ١١٧٤هـ / ١ أغسطس ١٧٦١م.
- (١٣٣) نفس المصدر: س ٠٠٠٧٦١-١٠٨٩، ص ٣٢٤، م ٥١٥ بتاريخ ١٥ ذو القعدة ١١٢٥هـ / ٣ ديسمبر ١٧١٣م.
- (١٣٤) القرش: في الأصل تعريب Groshen الألمانية، وهي تعني البياستر "Piastre" أي النقد الأسباني الفضة، الذي بدأ ضربه، وتداوله في مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ثم استقر في التعامل التجاري مع بلدان الشرق العربي، وقد ضرب في تركيا في عهد السلطان سليمان الثاني (١٠٩٩-١١٠٢هـ / ١٧٨٦-١٦٩٠م) وفي مصر ضربت القروش في عهد علي بك الكبير لأول مرة سنة ١١٨٣هـ / ١٧٦٩م، وكانت نوعين مجوز وقيمته عشرة أنصاف، و المفرد، وقيمته خمسة أنصاف، وقد قام محمد بك أبو الذهب بإبطال القروش سنة ١١٨٦هـ / ١٧٧٢م التي كانت تحمل علامة اسم علي بك، ولكن الفرنسيين أثناء احتلالهم لمصر أعادوا ضرب القروش، واستمر القرش يضرب في مصر بقيمة تقدر بأربعين نصف فضة، أو أربعين بارة (انظر: عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق، ص ٥٧٤-٥٧٥).
- (١٣٥) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠٠٧٦٢-١٠٨٩، ص ٥٤، م ٨٤ بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١١٢٦هـ / ١٤ مايو ١٧١٤م.

- (١٣٦) نفس المصدر: س١٠٨٩-٠٠٠٦٨٨، ص ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٦، ٣٦٢، م٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٧٧، بتاريخ ٢٠ - ٢٩ محرم ١١٥٢هـ/ ٢٩ أبريل - ٨ مايو ١٧٣٩م.
- (١٣٧) نفس المصدر: س١٠٨٩-٠٠٠٩٥٥، ص٨٧، م١٠١، بتاريخ ٢٩ رمضان ١١٥٦هـ/ ١٦ نوفمبر ١٧٤٣م.
- (١٣٨) نفس المصدر و السجل:، ص٢٩٢، م٣٤٠، بتاريخ ٣ جماد أول ١١٥٧هـ/ ١٤ يونيو ١٧٤٤م.
- (١٣٩) أوده باشى: كان يرأس احدى فرق الإنكشارية التي تقيم عادة في أوده (غرفة) وكان يرأس الأودة باشية موظف يسمى باش أوده باشى (انظر: عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص٢٨٤؛ ليلي عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص١٩١-١٩٢).
- (١٤٠) محكمة رشيد الشرعية: س١٠٨٩-٠٠٠٧٦٤، ص٧٧، م١٠٥، بتاريخ ١٠ صفر ١١٢٨هـ/ ٤ فبراير ١٧١٦م.
- (١٤١) نفس المصدر: س ١٠٠٨٥٨ - ١٠٨٩، ص٣٢، م ٥٠، بتاريخ ١٦ شعبان ١١٤١هـ/ ١٧ مارس ١٧٢٩م؛ نفس المصدر: س١٠٠٩٥١ - ١٠٨٩، ص١٣٩، م١١٦، بتاريخ غرة جماد آخر ١١٥٣هـ/ ٢٤ أغسطس ١٧٤٠م؛ نفس المصدر ١٠٠٩٦٦ - ١٠٨٩، ص٢٤٩، م٢٧٩، بتاريخ ١٠ شوال ١١٥٩هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٧٤٦م؛ نفس المصدر: س١٠٠٩٦٩ - ١٠٨٩، ص١٤١، م٢٩٥، بتاريخ ١٨ شوال ١١٧٣هـ/ ٣ يونيو ١٧٦٠م؛ نفس المصدر: س١٠٠١٠٦٢ - ١٠٨٩، ص١، م٤، بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١١٨١هـ/ ١١ أبريل ١٧٦٨م.
- (١٤٢) نفس المصدر: س١٠٠١١٦٥ - ١٠٨٩، ص٢٦٣، م٢١٤، بتاريخ ٢٥ ربيع أول ١١٨٦هـ/ ٢٦ يونيو ١٧٧٢م.
- (١٤٣) نفس المصدر: س١٠٠١١٥٧ - ١٠٨٩، ص١٤٦، م١٦٩، بتاريخ ٥ صفر ١١٩٢هـ/ ٥ مارس ١٧٧٨م.
- (١٤٤) نفس المصدر: س١٠٠٠٧٧٣ - ١٠٨٩، ص١٢، م٢٣، بتاريخ ٢٥ جماد أول ١١٣٤هـ/ ٢٧ مارس ١٧٢٢م.
- (١٤٥) نفس المصدر: س١٠٠٠٨٥٧ - ١٠٨٩، ص١٣٨، م١٩٣، بتاريخ ٥ ربيع أول ١١٤١هـ/ ٩ أكتوبر ١٧٢٨م؛ نفس المصدر: س١٠٠٠٨٦٢ - ١٠٨٩، ص٢٨٦، م٣٨٣، بتاريخ ١٣ محرم ١١٤٨هـ/ ٥ يونيو ١٧٣٥م.
- (١٤٦) نفس المصدر: س١٠٠٠٩٥٩ - ١٠٨٩، ص٢٤٣، ٢٤٥، ٢٦٨، ٢٧١، بتاريخ ١٨ ربيع أول ١١٦٣هـ/ ١٨ مارس ١٧٤٨م.
- (١٤٧) نفس المصدر: س١٠٠٠٩٦٨ - ١٠٨٩، ص٢٥٠، م٢٣٩، بتاريخ غرة رجب ١١٧٣هـ/ ١٨ فبراير ١٧٦٠م.
- (١٤٨) نفس المصدر: س١٠٠٠٩٦٨ - ١٠٨٩، ص١٢٧، م٢٢٦-٢٢٨، بتاريخ ١٣ رمضان ١١٧٣هـ/ ٢٩ أبريل ١٧٦٠م.
- (١٤٩) نفس المصدر: س١٠٠١٠٥٦ - ١٠٨٩، ص١٠٥، م٩٠، بتاريخ غرة ذو الحجة ١١٧٩هـ/ ١١ مايو ١٧٦٦م.
- (١٥٠) نفس المصدر: س١٠٠١٠٦١ - ١٠٨٩، ص١٦٢، م١٦٧، بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١١٨٢هـ/ ٢ مايو ١٧٦٩م.

- (١٥١) نفس المصدر: س ١٠١٠٥١-١٠٨٩، ص ٢٥٣، ٢٥٤، م ١٧٩ بتاريخ ١٥ جماد أول ١١٨٩هـ/ ١٤ يوليو ١٧٧٥م.
- (١٥٢) نفس المصدر: س ١٠١١٥٨-١٠٨٩، ص ٢٧٣، م ٣٣٥ بتاريخ ٣ شعبان ١١٩٤هـ/ ٤ أغسطس ١٧٨٠م.
- (١٥٣) نفس المصدر: س ١٠٠٨٦٢-١٠٨٩، ص ٢٨٦، م ٣٨٣ بتاريخ ١٣ محرم ١١٤٨هـ/ ٥ يونيو ١٧٣٥م.
- (١٥٤) نفس المصدر: س ١٠٠٧٥٥-١٠٨٩، ص ٤٢٨، م ٦٥٠ بتاريخ ٢٥ رجب ١١١٦هـ/.
- (١٥٥) نفس المصدر: س ١٠٠٠٨٥-١٠٨٩، ص ١٢٢، م ١٦٣ بتاريخ ٤ ربيع أول ١١٤١هـ/ ٨ أكتوبر ١٧٢٨م.
- (١٥٦) نفس المصدر: س ١٠٠٠٨٦٦-١٠٨٩، ص ١٤٠، م ١٥٠ بتاريخ ٢٠ جماد آخر ١١٥١هـ/ ٥ أكتوبر ١٧٣٨م.
- (١٥٧) عبد الحميد سليمان: تاريخ الموائج، ص ٢٨٥.
- (١٥٨) محكمة رشيد الشرعية: س ١٠٠٠٩٥٩-١٠٨٩، ص ١١٥، م ١٢٦ بتاريخ ٢٨ شوال ١١٦٢هـ/ ١١ أكتوبر ١٧٤٩م.
- (١٥٩) جلبي: كلمة تركية بمعنى مولى، أو سيد، أو قارئ (انظر: محمد علي الأنسي، المرجع السابق، ص ٢١٣).
- (١٦٠) محكمة رشيد الشرعية: س ١٠١٠٥٨-١٠٨٩، ص ٢٠٢، م ٢٠٢ بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١١٨٠هـ/ ١٩ أبريل ١٧٦٧م انظر ملحق (٤).
- (١٦١) نفس المصدر: س ١٠٠٠٨٥٥-١٠٨٩، ص ٥٥٤، م ٧٥١ بتاريخ ١٧ رجب ١١٣٨هـ/ ٢١ مارس ١٧٢٦م.
- (١٦٢) نفس المصدر: س ١٠١٠٦٣-١٠٨٩، ص ٨٦، م ٧٩ بتاريخ ١٥ جماد ثاني ١١٨٤هـ/ ٦ أكتوبر ١٧٧٠م.
- (١٦٣) نفس المصدر: س ١٠١١٥٤-١٠٨٩، ص ١٩٠، ١٩١، م ٢٦٦ بتاريخ ٢٨ محرم ١١٩٩هـ/ ١١ ديسمبر ١٧٨٤م.
- (١٦٤) نفس المصدر: س ١٠١١٦٣-١٠٨٩، ص ٢٨، م ٦٢ بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٠٠هـ/ ١٩ يناير ١٧٨٦م.
- (١٦٥) نفس المصدر: س ١٠٠٠٨٥٥-١٠٨٩، ص ٣٣٤، م ٤٦٦ بتاريخ ٢١ شوال ١١٣٨هـ/ ٢٢ يونيو ١٧٢٦م.
- (١٦٦) نفس المصدر: س ١٠٠٠٩٥٣-١٠٨٩، ص ٦٧، ٨٦، م ٨٦ بتاريخ ١٢ رجب ١١٥٤هـ/ ١٢ سبتمبر ١٧٤١م.
- (١٦٧) نفس المصدر: س ١٠٠٠٨٥٩-١٠٨٩، ص ٦، م ١٣ بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١١٤٣هـ/ ٢٦ مايو ١٧٣١م.
- (١٦٨) نفس المصدر: س ١٠٠٠٨٦٠-١٠٨٩، ص ٧٩، م ٨٦ بتاريخ ٢٣ ذو الحجة ١١٤٣هـ/ ٢٩ يونيو ١٧٣١م.
- (١٦٩) نفس المصدر والسجل: ص ١٠١، م ١١٢ بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١١٣٨هـ/ ١١ أكتوبر ١٧٥٠م.
- (١٧٠) نفس المصدر و السجل : ص ٢٨٢-٢٨٣، م ٤٥٨ بنفس التاريخ.



- (١٧١) نفس المصدر: س ١١٦٠-١٠٨٩، ص ٢٨٢، م ٤٥٨ بتاريخ ٢٦ محرم ١١٩٨هـ / ٢١ ديسمبر ١٧٨٣م.
- (١٧٢) نفس المصدر: س ١١٦٢-١٠٨٩، ص ٥٨٢، م ١٢٥٩ بتاريخ ٩ شوال ١٢٠٤هـ / ٢٢ يونيو ١٧٩٠م.
- (١٧٣) نفس المصدر: س ١٠٧٥٧-١٠٨٩، ص ٣٠٩، ٣١٠، م ٤٤٥ بتاريخ غرة جماد آخر ١١١٩هـ / ٣١ يوليو ١٧٠٧م.
- (١٧٤) نفس المصدر: س ١٠٧٦١-١٠٨٩، ص ٩٢، م ١٥١ بتاريخ ١٨ رمضان ١١٢٥هـ / ٩ أكتوبر ١٧١٣م.
- (١٧٥) نفس المصدر: س ١٠٨٥٢-١٠٨٩، ص ٣٠٨، م ٤٠٨ بتاريخ غرة جماد أول ١١٣٦هـ / ٢٧ يناير ١٧٢٤م.
- (١٧٦) نفس المصدر: س ١٠٨٥١-١٠٨٩، ص ٤٣٢، م ٤٨٨ بتاريخ ٢٨ ذو الحجة ١١٣٥هـ / ١٠ أكتوبر ١٧٢٢م.
- (١٧٧) نفس المصدر: س ١٠٨٥٥-١٠٨٩، ص ٣٤١، م ٦٣١ بتاريخ غرة شوال ١١٣٨هـ / ٢ يونيو ١٧٢٦م.
- (١٧٨) نفس المصدر: س ١٠١٠٥٨-١٠٨٩، ص ٢٥٣، م ٢٥٥ بتاريخ ١٧ ربيع ثاني ١١٨١هـ / ١٢ سبتمبر ١٧٦٧م.
- (١٧٩) نفس المصدر: س ١٠١١٦٠-١٠٨٩، ص ٩٢-٩٣، م ١٣٦ بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١١٩٩هـ / ٢٤ سبتمبر ١٧٨٥م.
- (١٨٠) نفس المصدر: س ١٠١١٦٧-١٠٨٩، ص ٣٣٨، م ٧٦٢ بتاريخ ٨ ذو الحجة ١٢١٠هـ / ١٤ يونيو ١٧٩٦م.
- (١٨١) خازندار: كان من أهم أتباع الباشا، وهو المختص بالعناية بخزينة مصر، وله عوائد على الأفراد والكشاف، وأرباب المناصب وقت توليتهم (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص ١٢٥) وكان الخازندار يعمل في خدمة الباشا الخصوصية، وكان يخدم معه في أي مكان يذهب، وكان مكلفاً بحفظ خزينة الباشا الشخصية، ويتسلم الإيرادات التي تأتي عن طريق الكتخدا، كما كان يقوم بعمل التوزيعات اللازمة، وكان مكلفاً بالإشراف على المباني التي تحفظ بها الخزينة، وكذلك برج القلعة الذي بني عام ٩٣١هـ / ١٥٢٤م (انظر: إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص ٣٦٧، هامش ٧).
- (١٨٢) محكمة رشيد الشرعية: س ١٠٧٥٦-١٠٨٩، ص ٤١، م ٥٦ بتاريخ ٨ محرم ١١١٨هـ / ٢٢ أبريل ١٧٠٦م.
- (١٨٣) نفس المصدر: س ١٠٧٥٧-١٠٨٩، ص ٤، م ٤ بتاريخ ١١ جماد آخر ١١١٨هـ / ٢٠ سبتمبر ١٧٠٦م.
- (١٨٤) نفس المصدر: س ١٠٠٩٦١-١٠٨٩، ص ٢١٠، ٢١٢، م ١٦٢ بتاريخ غرة محرم ١١٦٥هـ / ٢٠ نوفمبر ١٧٥١م.
- (١٨٥) نفس المصدر: س ١٠٧٥٥-١٠٨٩، ص ١٥٦، م ٢٥٢ بتاريخ ٢٣ ذو الحجة ١١١٥هـ / ٢٨ أبريل ١٧٠٤م.

- (١٨٦) نفس المصدر: س١٠٠٧٥٦-١٠٨٩، ص٣١، م٤٣ بتاريخ ٢٩ رمضان ١١١٧هـ/ ١٤ يناير ١٧٠٦م.
- (١٨٧) نفس المصدر: س١٠٠٧٦١-١٠٨٩، ص٣٢١، م٥١٢-٥١٠ بتاريخ ١٥ شوال - غرة ذو القعدة ١١٢٥هـ/ ٥-١٩ نوفمبر ١٧١٣م.
- (١٨٨) نفس المصدر: س١٠٠٩٦٥-١٠٨٩، ص٢٩١، م٣٥٥ بتاريخ ٢٦ محرم ١١٦٦هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٧٥٥م.
- (١٨٩) نفس المصدر: س١٠١١٥٧-١٠٨٩، ص٨٩،٨٨، م١٠٣ بتاريخ ٢٧ شوال ١١٩٢هـ/ ١٨ نوفمبر ١٧٧٨م.
- (١٩٠) نفس المصدر: س١٠٠٧٥٥-١٠٨٩، ص١، م١ بتاريخ ٣ جماد أول ١١١٥هـ/ ١٤ سبتمبر ١٧٠٣م.
- (١٩١) نفس المصدر: س١٠٠٨٥٥-١٠٨٩، ص٣٣٠، م٤٥٧ بتاريخ ١٨ شوال ١١٣٨هـ/ ١٩ يونيو ١٧٢٦م.
- (١٩٢) نفس المصدر: س١٠٠٩٦٣-١٠٨٩، ص٤٥٨، م٤٠٩ بتاريخ ١٠ صفر ١١٦٩هـ/ ١٥ نوفمبر ١٧٥٥م.
- (١٩٣) نفس المصدر: س١٠١١٦٤-١٠٨٩، ص٥٣، م٧٧٩ بتاريخ ٨ جماد ثاني ١٢٠٣هـ/ ٥ مارس ١٧٨٩م.
- (١٩٤) بلاد الروملي: روم إيلي ظل اسم الروم يطلق على بلاد بيزنطة، أطلق هذا الاسم أيضًا على أجزاء من الممالك العثمانية في أوربا (انظر: شمس الدين سامي، قاموس تركي، درسات، ١٨٩٩، ص٦٧٥).
- (١٩٥) محكمة رشيد الشرعية: س١٠٠٧٦٢-١٠٨٩، ص١١١، م١٧٨ بتاريخ ٢٩ جماد أول ١٢٢٦هـ/ ١٢ يونيو ١٧١٤م.
- (١٩٦) نفس المصدر: س١٠٠٧٥٥-١٠٨٩، ص١، م١ بتاريخ ٣ جماد أول ١١١٥هـ/ ١٤ سبتمبر ١٧٠٣م.
- (١٩٧) نفس المصدر: س١٠٠٧٦١-١٠٨٩، ص٨١، م١٣٤ بتاريخ ٦ رمضان ١١٢٥هـ/ ٢٧ سبتمبر ١٧١٣م.
- (١٩٨) نفس المصدر: س١٠٠٨٥٥-١٠٨٩، ص٢٤٧،٢٤٨، م٣٢٠ بتاريخ ١٨ جماد آخر ١١٣٨هـ/ ٢١ فبراير ١٧٢٦م انظر ملحق رقم (٥).
- (١٩٩) نفس المصدر: س١٠٠٧٥٥-١٠٨٩، ص٣٤٠، م٥١٩ بتاريخ ٢٠ ربيع ثاني ١١١٦هـ/ ٢٢ أغسطس ١٧٠٤م.
- (٢٠٠) نفس المصدر: س١٠٠٧٦٠-١٠٨٩، ص٢٢٧، م٣٦٥ بتاريخ غرة ربيع أول ١١٢٥هـ/ ٢٨ مارس ١٧١٣م.
- (٢٠١) نفس المصدر: س١٠٠٨٥٢-١٠٨٩، ص٢٦٧، م٣٨٨ بتاريخ ١٤ شوال ١١٣٦هـ/ ٦ يوليو ١٧٢٤م.
- (٢٠٢) نفس المصدر: س١٠١١٥١-١٠٨٩، ص٢٨٦، م٣٠٣ بتاريخ ٢٩ رجب ١١٨٨هـ/ ٥ أكتوبر ١٧٧٤م. انظر ملحق رقم (٦).
- (٢٠٣) نفس المصدر: س١٠٠٧٥٥-١٠٨٩، ص٢٣٢، م٣٧٧ بتاريخ ٢٩ صفر ١١١٦هـ/ ٣ يوليو ١٧٠٤م.

- (٢٠٤) نفس المصدر : س١٠٨٩-٠٠٠٨٦٦، ص١٤٠، م١٥٠ بتاريخ ٢٠ جماد آخر ١١٥١هـ / ٥ أكتوبر ١٧٣٨م.
- (٢٠٥) نفس المصدر: س١٠٨٩-٠٠٠٩٦٣، ص٤٠٩، م٣٧٩ بتاريخ ٢٢ ذو القعدة ١١٦٧هـ / ١٠ سبتمبر ١٧٥٤م.
- (٢٠٦) نفس المصدر: س١٠٨٩-٠٠٠٧٥٥، ص٤٢، م٧٢ بتاريخ ١٧ جماد آخر ١١١٥هـ / ٢٨ أكتوبر ١٧٠٣م.
- (٢٠٧) نفس المصدر: س١٠٨٩-٠٠٠٧٥٧، ص٦١١، م٨٩٨ بتاريخ ٢١ ربيع أول ١١٢٠هـ / ١٠ يونيو ١٧٠٨م.
- (٢٠٨) اليبسقي: هي كلمة تركية بمعنى قواص، أو محافظ، و(جي) أداة لاحقة للتوظيف (انظر: محمد علي الأنسي، المرجع السابق، ص٥٤٩) وهو من معاوني القنصل في حراسة منشآت بني جنسه.
- (٢٠٩) محكمة رشيد الشرعية: س١٠٨٩-٠٠١١٦٥، ص١٤٠، م١٣ بتاريخ ١٢ رجب ١١٨٥هـ / ٢١ أكتوبر ١٧٧١م.
- (٢١٠) نفس المصدر : س١٠٨٩-٠٠١١٥٤، ص١٣٠، م١٢٩، ١١٧ بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١١٩٠هـ / ١٢ مايو ١٧٧٦م.
- (٢١١) نفس المصدر: س١٠٨٩-٠٠١٠٦٢، ص٢٨٨، م٢٥٦ بتاريخ غرة جماد أول ١١٨٢هـ / ١٣ سبتمبر ١٧٦٨م.
- (٢١٢) نفس المصدر: س١٠٨٩-٠٠٠٨٥٥، ص٢٤٧، ٢٤٨، م٣٢٠ بتاريخ ١٨ جماد آخر ١١٣٨هـ / ٢١ فبراير ١٧٢٦م.

## قائمة المصادر والمراجع

أولاً: وثائق غير منشورة:

- سجلات محكمة رشيد الشرعية، وقد تمت الإشارة لأرقامها في صفحات البحث.

ثانياً: القواميس:

- درويش النخيلي: السفن الإسلامية على حروف المعجم، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤م.
- شمس الدين سامي: قاموس تركي، درسعادت، ١٨٩٩م.
- محمد علي الأنسي: الدراري اللامعات في منتخبات اللغات (يحتوي على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والأفريقية المتداولة في اللغة العثمانية)، بيروت، ١٩٠٠م.

ثالثاً: المصادر العربية المنشورة:

- أحمد الرشيد: حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحج، تحقيق/ ليلي عبد اللطيف أحمد، مكتبة الخانجي، ١٩٨٠م.
- داود بن عمر الأنطاكي: تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجاب، الجزء الأول، بيروت، ١٥٩٩م.

رابعاً: الرسائل العلمية:

- إبراهيم يونس محمد سلطح: تاريخ مصر العثمانية من (٩٢٣ - ١١٣١هـ/ ١٥١٧-١٧١٩م) من خلال مخطوطة "تحفة الأحياب بمن ملك مصر من الملوك والنواب" ليوسف الملواني الشهير بابن الوكيل، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم التاريخ، ١٩٨١م.

خامساً: المراجع العربية:

- دكتور/ أحمد السعيد سليمان: تأصيل ماورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.
- أندريه ريمون: الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، الجزء الأول، ترجمة/ ناصر إبراهيم، باتسي جمال الدين، مراجعة وإشراف/ رؤوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، العدد (٨١٨)، القاهرة، ٢٠٠٥.
- دكتور/ جلال يحيى: مصر الحديثة، ١٥١٧-١٨٠٥م، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢.
- سميرة فهمي عمر: إمارة الحج في مصر العثمانية، ٩٢٣-١٢١٣ هـ/ ١٥١٧-١٧٩٨م)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٢٠١)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١.

- دكتور/ صلاح أحمد هريدي: دراسة عن بعض جمارك مصر في القرن الثامن عشر، الإسكندرية، دمياط، رشيد، البرلس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.
- دكتور/ عبد الحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٨٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.
- .....: الملاحه النيلية في مصر العثمانية ١٥١٧-١٧٩٨، سلسلة تاريخ المصريين، العدد(١٧٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.
- دكتور/ عبد السميع سالم الهرابي: لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣.
- دكتور/ عبد الرحمن فهمي: النقود المتداولة أيام الجبرتي، بحث منشور ضمن كتاب "بحوث ودراسات عن عبد الرحمن الجبرتي" بإشراف الدكتور/ أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.
- دكتور/ عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الثاني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠م.
- دكتور/ عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلي حملة نابليون بونابرت (١٥١٦-١٧٩٨م)، دمشق ١٩٦٨، الطبعة الثانية
- .....: العرب والعثمانيون (١٥١٦ - ١٩١٦) دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٧٤.
- علي شعيب: بطرس الأكبر "قيصر روسيا"، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
- دكتور/ عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي (١٥١٦-١٩٢٢) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢.
- فالترهنتس: المكايل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة/ كامل العسيلي، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠.
- قانون نامه مصر: الذي أصدره السلطان القانوني لحكم مصر، ترجمه وقدم له وعلق عليه د/ أحمد فؤاد متولي، دار الهاني للطباعة، القاهرة، ١٩٨٦.
- محمد رفعت رمضان: على بك الكبير، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٥٠.
- محمد شفيق غريال: مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨-١٨٠١م) رسالة حسين أفندي الروزنامجي بعنوان ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، القاهرة، المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٩٣٦.
- دكتورة/ ليلي عبد اللطيف أحمد: الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨.
- يلماز أورتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة وتقيق: محمود الأنصاري، المجلد الأول، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إستانبول، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

سادسًا: المراجع الأجنبية:

- Holt. P. m.: Egypt and the Fertile Crescent (1516-1922) a political history, London, 1996.
- Shaw. S. J.,: Ottoman Egypt in the age of the French revolution, Cambridge, Massachusster, 1964